



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(٠٣٢)

كلية الشريعة
قسم الاقتصاد الإسلامي

السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٣م) دراسة تحليلية

مشروع بحثي لإكمال متطلبات الحصول على درجة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب

عبدالله بن عبدالمالك بن أحمد رضاني

إشراف

د/ مسلم بن بنحيت محمد الفزي الجهني

العام الجامعي

١٤٣٦هـ - ١٤٣٧هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مستخلص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم. فقد جاء هذا البحث بعنوان: **السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، وقد تم في هذا البحث استخدام المنهج التاريخي، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي. تكون البحث من: **مقدمة**، و**تمهيد** تم الحديث فيه عن مفهوم السياسة التمويلية في المؤسسات المالية وأهدافها، والتنمية المستدامة وآليات تحقيقها، و**ثلاثة فصول**؛ جاءت على النحو الآتي: **الفصل الأول** وتم فيه التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية؛ و**الفصل الثاني** وتم الحديث فيه عن طبيعة السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية وآليات تنفيذها، و**الفصل الثالث** وتم فيه بيان أثر السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية في إحلال التنمية المستدامة في البلدان المستهدفة، وأخيراً **الخاتمة** واشتملت على أبرز النتائج والتوصيات، ثم **الملاحق**، و**الفهارس**.

وقد برزت **مشكلة البحث** في: التعرف على طبيعة واتجاهات السياسة التمويلية التي يتبناها البنك الإسلامي للتنمية، والآليات التي من خلالها يتم تنفيذ السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية، وكذلك التعرف على مدى خدمة السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية لأهداف البنك المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة في الدول المستهدفة.

ثم طرحت **فرضيات البحث** على أن: السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية تتسم بالشمول والمرونة، وأن السياسة التمويلية التي ينتهجها البنك الإسلامي للتنمية تساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المستهدفة.

وقد تناول البحث الحديث عن البنك الإسلامي للتنمية من خلال الدور الكبير الذي يقوم به؛ كمؤسسة إسلامية دولية تجعل من هدفها الرئيسي هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الإسلامية الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

وتناول دراسة طبيعة واتجاهات السياسات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية، كمؤسسة إقليمية تخدم المجتمعات الإسلامية، ودور تلك السياسات في خدمة أهداف البنك الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وكانت أبرز **النتائج** التي توصل إليها الباحث هي:

١. أن السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية سياسة تنموية، تساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المستهدفة.
٢. اتسمت اتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية بالشمول وتنوع وتعدد المجالات والمشروعات والدول التي تستهدفها.
٣. أن أساليب وصيغ التمويل لدى البنك الإسلامي للتنمية متعددة، ومختلفة؛ ومتوافقة في مجملها مع ما تقرّه الشريعة الإسلامية.

مستخلص البحث

- ٤ . يمثل البنك الإسلامي للتنمية تكتلاً إسلامياً مهماً في ظل التحديات المعاصرة؛ ولذا فالدول الإسلامية الأعضاء في البنك بحاجة ماسة ومتزايدة لتمويل المشروعات التنموية. وعلى ضوء ما تمّ التوصل إليه من نتائج فإن توصيات البحث تمثلت في الآتي:
- ١ . على الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز اقتصادياتها، ومعالجة أوجه القصور في أجهزتها المعنية بمكافحة الفقر فيها حتى تتكامل جهودها مع جهود البنك وتثمر في هذا المجال.
 - ٢ . ضرورة تكثيف العمل الإعلامي للبنك بحيث يبرز لشعوب الدول الأعضاء مشاريعه ومنجزاته فيها.
 - ٣ . العمل على زيادة رأس مال البنك الإسلامي للتنمية، لأكثر من تريليون دولار، وذلك نظراً للاحتياجات المتكاثرة للدول الأعضاء في البنك، في ظل الظروف المستجدة.
 - ٤ . ضرورة الاهتمام بإنشاء مؤسسة دولية إسلامية تابعة للبنك تهتم بريادة الأعمال في الدول الإسلامية، وتقوم بدعم وتشجيع رواد وشباب الأعمال المسلمين في إطار دور البنك في مجال معالجة مشكلات البطالة والفقر في الدول المستهدفة.

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَسْتَهْدِيهِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّهِ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [سورة آل عمران]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [سورة النساء]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [سورة الأحزاب]، ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب].

أما بعد:

فإنَّ أصدق الحديث كلام الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكلَّ محدثة بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة، وكلَّ ضلالة في النار، وبعد:

فإنَّ العالم الإسلامي اليوم يعيش واقعاً مريباً، تسببت فيه كثيرٌ من العوامل والظروف التي جعلته في مصافِّ الدول المتخلفة حضارياً واقتصادياً وعسكرياً وصناعياً، كل ذلك جاء بمزيج من تدخُّل العدو الخارجي المستعمر، الذي استغلَّ الفرقة الحادثة في العالم الإسلامي؛ ليفتت في عضده، وليزيد الخرق على الرَّاقع، ويقتمس الكعكة الطرية في جشعٍ شديد، ونهمٍ بالغ، وحقدٍ ليس بالجديد، وليستغلَّ الفرصة السانحة، ليلتهم أهبى ثروات العالم الإسلامي، وأغلى منتجاته، ويجعل دول هذا العالم تابعة له لا مستقلة، خانعة لا عزيزة، ضعيفة لا قوية، وصدق الرسول ﷺ حينما قال: "يوشك أن تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها"^(١).

^(١) رواه أبو داود في سننه، باب: في تداعي الأمم على الإسلام ٤/١١١، الحديث رقم: ٤٢٩٧، وصححه الألباني في صحيح الجامع.

وزاد هذا الكدر، الصراعات الداخليّة المريعة بين الأحزاب السياسية، والفساد الإداري، والتّردّي الأخلاقي، وسوء الإدارة والتّسيير، وقلة الحيلة والتّديير، مما تسبب في أكبر المشكلات الاقتصادية خطراً، وأكثرها ضرراً، ألا وهي مشكلة الفقر والتّخلف.

ويعدّ الفقر من أبرز المشكلات التي يعاني منها كثير من بلدان العالم الإسلامي، والتي تمتلك رصيذاً كبيراً ومتنوعاً من الموارد الطبيعية والثروات المعدنية، ومع ذلك نجد أن الفقر بلغت مستوياته حداً عالياً في بعض هذه الدول، إلى أن أصبح ظاهرة من الظواهر المألوفة، وقد تسببت في أبرز مظاهر التخلف الاجتماعي على كافة الأصعدة؛ مما جعل هذه الدول تسخر كل جهودها وطاقاتها وإمكاناتها لمواجهة هذه المشكلة المتفاقمة.

ولقد قامت هذه الدول بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية الذي أصبح فيما بعد من أهم المؤسسات المالية الإسلامية التنموية التي تساهم في انتشار دول العالم الإسلامي، وشعوبه من ظاهرة التخلف، والتي تهدف إلى محاربة الفقر، وتساهم في دعم عمليات التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي من خلال تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية بالدول غير الأعضاء؛ وذلك للنهوض بمستوى المعيشة طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

ويعتبر إنشاء البنك الإسلامي للتنمية خطوة مهمة جداً سارت على الطريق الصحيح، لترميم الهوة الواقعة بين الدول الإسلامية، ووضع اللبنة الاقتصادية الأولى، التي ترنو إلى دفع عجلة النمو المستدام لشعوب هذه الدول، وتحقيق مزيدٍ من التّقدّم والازدهار للعالم الإسلامي، يقول الدكتور توفيق الشاوي: "في نظرنا أن أول وثيقة رسمية تعلن إجماع دول العالم الإسلامي الموقّعة على اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية وعزمهم على تطوير النظام المصرفي على أساس فكرة التضامن بدلاً من

الفائدة، هي هذه الاتفاقية التي نعتبرها عملاً علمياً يستحق دراسة متعمقة؛ لأنها في نظرنا أول الروافد العلمية والعملية لنظام مصرفي جديد، يستغني عن التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً"^(١).

ومن أكثر ما يميّز به البنك الإسلامي للتنمية منذ إنشائه: هو الطّابع الإسلامي الذي أُسس عليه، وليس المقصود به الطّابع الإسلامي الجغرافي والإقليمي؛ وإنما المبادئ التي تمّ تأسيس البنك عليها، والقواعد التي انطلق البنك مركزاً عليها، ألا وهي مبادئ الشريعة الإسلامية السّمحة، التي تحقق التنمية والرخاء للناس أجمع على هذه البسيطة، يقول الدكتور توفيق الشاوي: "لا يعني بالطابع الإسلامي للبنك أي اعتبار إقليمي أو عنصري؛ بل إن البنك يستمد صفته الإسلامية من كون نظامه مبنياً على هدي شريعة الإسلام وأسلوبها الاجتماعي" اهـ^(٢).

ويقوم البنك الإسلامي للتنمية في سبيل دفع عجلة التنمية بتقديم تمويلات كثيرة مختلفة ومتعددة، حيث تعد السياسة التمويلية للبنك الوسيلة الأهم لتحقيق أهدافه المتعلقة بالتنمية المستدامة، وانتشار المجتمعات الإسلامية في الدول الأعضاء من براثن الفقر والتخلف؛ حيث تتوجه تمويلات البنك نحو أنشطة متعددة ومندجة كتطوير الدعم وتعبئة الموارد وتمويل القطاعين الخاص والعام والاستثمار، وكذلك تمويل التجارة وخدمات التأمين، والبحث والتدريب في مجال الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية، كما تحظى البنى التحتية الأساسية بالنصيب الأكبر من التمويل، ثم الزراعة والتعليم، كما يولي البنك اهتماماً خاصاً لقطاع الصحة والمنح الدراسية، بالإضافة إلى المعونات الإنسانية، ويعد مجمع إدارة العمليات القطرية الذراع الأيمن للبنك الإسلامي للتنمية في مجال تمويل المشاريع، ويتم ذلك في واقع الأمر ضمن الإطار الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

ويمول البنك مشاريعه عن طريق عدد من أشكال التمويل المتفككة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل: القروض، والإجارة، والبيع لأجل، والمساهمة في رأس المال، واعتمادات التمويل وغيرها... إضافة

^(١) البنك الإسلامي للتنمية، أول روافد النظام المصرفي على أساس المبادئ الإسلامية، توفيق محمد الشاوي، دار الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص ٢.

^(٢) نفس المرجع السابق بتصرف، نفس الموضوع.

إلى ذلك يقوم البنك بتنمية التجارة البينية بين دوله الأعضاء عن طريق برامج التمويل المختلفة؛ مثل: برنامج تمويل الواردات، وبرنامج تمويل الصادرات، ومحفظة البنوك الإسلامية، وصندوق حصص الاستثمار وغيرها..

ولما كان النشاط التمويلي للبنك يمثل رأس الرمح في جهوده التنموية الموجهة نحو الدول الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء؛ فإن دراسة السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في تلك الدول والمجتمعات، سيكون محور الدراسة التي نحن بصدد القيام بها.

❖ أهمية الموضوع:

تظهر أهمية هذا الموضوع من خلال الدور الكبير الذي يقوم به البنك الإسلامي للتنمية؛ كمؤسسة إسلامية دولية تجعل من هدفها الرئيسي هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الإسلامية الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء. وكذلك تظهر أهمية هذا الموضوع من خلال الحاجة الماسة إلى دراسة طبيعة واتجاهات السياسات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة إقليمية تخدم المجتمعات الإسلامية، ودور تلك السياسات في خدمة أهداف البنك الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومن ذلك أيضا: التعرف على الآليات التمويلية التي يستخدمها البنك في تنفيذ سياساته التمويلية وصولاً إلى أهدافه المنشودة.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

(١) التعرف على جهود البنك الإسلامي للتنمية في خدمة المجتمعات الإسلامية في الفترة من عام ٢٠٠٥م إلى عام ٢٠١٣م.

(٢) معرفة السياسات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية التي ينتهجها لتمويل المشاريع وغيرها، ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومدى تحقيقها لشروط التنمية المستدامة على أرض الواقع.

❖ الدراسات السابقة: من خلال البحث حول الموضوع وقفت على الدراسات التالية:

(١) أولاً: دراسة تحليلية للبنك الإسلامي للتنمية - دراسة شرعية اقتصادية - (الفترة من ١٣٩٦هـ - ١٤٠٢هـ)، فهد عبد الله محمد سعيد الوقداني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى شعبة الاقتصاد الإسلامي، تاريخ المناقشة: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

تناول الباحث في دراسته عمليات البنك الإسلامي للتنمية في الفترة الواقعة ما بين عام (١٣٩٦-١٤٠٢هـ) الموافق (١٩٧٦-١٩٨٢م)، وقام بتحليلها من الناحيتين الشرعية والاقتصادية، وذلك في ضوء أهداف البنك الشرعية والاقتصادية؛ حيث تناول في ثلاثة أبواب كل من تمويل التنمية في العالم الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية من حيث خصائصه وأهدافه ونشأته وموارده المالية، ثم عمليات البنك الإسلامي للتنمية من حيث النشاط الإقراضي، والنشاط الاستثماري، وتقويم تلك العمليات من الناحيتين الشرعية والاقتصادية.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أبرزها:

أ- يعتبر إنشاء البنك الإسلامي للتنمية خطوة على طريق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

ب- بذل البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة ١٣٩٦-١٤٠٢هـ جهوداً كبيرة لتحقيق أهدافه، وذلك بدعم مشروعات التنمية الاقتصادية، وتشجيع المشروعات المشتركة، والمساهمة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية.

ج- من حيث المبدأ العام إلتزم البنك الإسلامي للتنمية بأحكام الشريعة الإسلامية، ومع ذلك فهناك بعض الملاحظات، منها على سبيل المثال، احتساب رسم خدمة على القروض ليس فيه مراعاة لنفقات القروض، وكذا بيع السلعة قبل قبضها في عقد المراجعة.

إن الاختلاف بين موضوع هذه الدراسة، وموضوع الدراسة المطروحة يبرز من خلال:

أ- تركز هذه الدراسة على تقييم عمليات البنك الإسلامي للتنمية من خلال النشاط الإقراضي والاستثماري، وذلك على ضوء الأهداف الشرعية والاقتصادية للبنك؛ بينما تركز الدراسة المطروحة على دراسة السياسات التمويلية للبنك من حيث طبيعتها، واتجاهاتها، ومدى خدمتها للأهداف الرئيسية للبنك.

ب- من حيث الفترة الزمنية: حيث تغطي الدراسة الأولى فترة زمنية مضى عليها أكثر من ثلاثة عقود، بينما تغطي الدراسة الحالية فترة زمنية حديثة نسبياً.

(٢) ثانياً: تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية، د. بشير عمر محمد فضل الله، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الفكر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي بجددة، في يوم الثلاثاء ١٣ ربيع الأول ١٤٢٧هـ، الموافق ١١ أبريل ٢٠٠٦م.

قام الباحث في ورقته بإبراز دور البنك الإسلامي للتنمية في تنمية دوله الأعضاء من خلال تكوينه واتفاقيات ولوائح نشأته، وكذلك من خلال نشاطاته وعملياته المختلفة، مروراً بالتطورات المؤسسية والاستراتيجية، كما قام بتحليل هذا الدور بعد تقديم نبذة مختصرة عن السمات البارزة لاقتصاديات الدول الإسلامية الأعضاء وأدائها في مجال التنمية.

وفي القسم الثاني ركز الباحث فيه على التحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية، وناقش بعض الحلول المقترحة لمواجهة تلك التحديات.

وخلص الباحث إلى نتائج متعددة، أبرزها:

أ- إن المتمعن في تجربة البنك الإسلامي للتنمية في مجال حشد واستغلال موارد التمويل التنموي، يستطيع أن يستخلص كثيراً من الدروس؛ فبعد ثلاثين عاماً من تطبيق أدوات التمويل الإسلامي، اتضح جلياً أن هذا النظام المالي الإسلامي ممكن التطبيق وأنه يساهم مساهمة فاعلة في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكما ورد في متن هذه الورقة فإن البنك يعتبر تجربة رائدة وفريدة لتعاون دول الجنوب^(١).

ب- يواصل البنك جهوده الحثيثة في مواجهة تحديات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي المستدام في الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء.

ج- من أكبر التحديات التي ظلت وما زالت تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية هو قناعة حكومات الدول الإسلامية بضرورة وجدوى هذه الصناعة، ومن ثم حمايتها على مستوى البنوك المركزية.

د- باستثناء بعض البنوك، خاصة تلك التي أنشئت حديثاً، فإن البنوك الإسلامية عموماً تعاني من صغر حجم رأسمالها ومحدودية موجوداتها. ولما كان حجم رأس المال يمثل عنصراً أساسياً في القدرة على المنافسة مع مؤسسات التمويل الأخرى، فإنه يتوجب على المؤسسات المالية أن تسعى حثيثاً لزيادة رأس مالها أو الدخول في عملية الاندماجات لتكوّن مؤسسات مالية ذات شأن.

ويلاحظ أن هذه الدراسة جمعت بين موضوعين في بحث واحد هما: دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية، والتحديات المستقبلية التي تواجه المصرفية الإسلامية؛

^(١) مصطلح دول الجنوب ظهر عام ١٩٨٠م في التقرير المعنون شمال-جنوب: برنامج من أجل البقاء للمستشار الألماني السابق فيلي برانت، ويسمى أيضاً **خط برانت**، هو خط وهمي يفصل الدول المتقدمة "دول الشمال" والدول الفقيرة والتي في طور النمو "دول الجنوب"، وهذا الفصل بين الشمال والجنوب بهذا المفهوم عليه انتقادات = كثيرة، باعتبار أن هناك من دول الجنوب كالصين والبرازيل والهند ودول الخليج وغيرها، صار لديها معدلات نمو جيدة وأصبحت تنافس نسبياً كثيراً من دول الشمال، وهذا الحدّ قديم ولم يتغير منذ بروزه إلى يومنا هذا (المصدر: ويكيبيديا - بتصرف).

والرابط بين الموضوعين في تقديري: باعتبار أن البنك الإسلامي للتنمية يعمل وفقاً لمنهج وضوابط المصرفية الإسلامية.

بينما نجد أن الدراسة الحالية تختلف عنها بتركيزها على تحليل السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية.

٣) ثالثاً: دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية،

أ. حمزة عبد الرحيم، ورقة بحثية قدمت للملتقى الدولي الخاص: بمقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة بالجزائر، يوم ٣ ديسمبر ٢٠١٢م.

تناول البحث موضوع الهيكل الإداري للبنك الإسلامي للتنمية، وتحدث في مدخل مفاهيمي عن التنمية المستدامة؛ ثم تطرق إلى مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في اقتصاديات العالم الإسلامي.

وخلص الباحث إلى النتائج التالية:

أ- أن البنك الإسلامي للتنمية قد نجح إلى حد كبير في تحقيق الهدف من تأسيسه، وأدى دوره بفعالية واقتدار في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول الأعضاء، ولولا هذا الدور ما كان من الممكن للعديد من المشروعات الناجحة أن تقام وأن تتحقق معدلات النمو الاقتصادي في بعض الدول الأعضاء.

ب- ساهم البنك الإسلامي للتنمية بشكل كبير في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية من خلال توفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية اللازمة لإنتاج السلع والخدمات، فضلاً عن مشروعات البنية الأساسية اللازمة لتسهيل عمل تلك المشروعات التنموية، كما أن قيام البنك الإسلامي للتنمية بتوفير التمويل الخارجي والاستثمارات الرأسمالية اللازمة للدول الإسلامية، وبصفة خاصة الدول النامية، إنما يجسد التعاون والتكافل الإسلامي بشكل عملي يحقق الخير لهذه الدول.

ج- رغم ما سبق يبقى دور البنك الإسلامي للتنمية محدوداً وذلك لضحالة ومحدودية كفاءة الأنظمة القائمة في الدول الأعضاء في البنك خاصة، وهو ما يستوجب على هذه الدول اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز اقتصادياتها، ومع ذلك يبقى هناك أمل في مزيد من التعاون بين الدول الإسلامية ومزيد من الجهود من جانب باقي مكونات الإطار المؤسسي للعمل الإسلامي المشترك حتى تنهض الدول الإسلامية وتحتل مكانتها اللائقة بين دول العالم.

هذه الدراسة تطرقت بشكل إجمالي إلى الدور التنموي الذي قام به البنك الإسلامي للتنمية في الدول الأعضاء، من خلال تقديمه التمويل اللازم لإقامة المشروعات الانتاجية، ومشروعات البنى الأساسية؛ ولكنه لم يتطرق للسياسة التمويلية للبنك بشكل تحليلي يبين طبيعتها، واتجاهاتها، وخدمتها لأهداف البنك، وهذا ما سيتم التركيز عليه في الدراسة الحالية، وهذا ما يميزها عن الدراسة الأولى.

٤) رابعاً: إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية "دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الفلسطينية"، إعداد: زياد جلال الدماغ،

ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، مارس ٢٠٠٦م.

تناول البحث تقديم مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية الفلسطينية، حيث اشتملت عينة البحث على موظفين التمويل العاملين في المصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في فلسطين وفروعها البالغ عددها ١٧ فرعاً و المسجلة لدى سلطة النقد الفلسطينية.

وقد اعتمد الباحث على استبانة تم تصميمها خصيصاً لخدمة هدف الدراسة، حيث شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل تحقيق الهدف المنشود وتم توزيع ١١٢ استبانة على مسؤولي التمويل والمدراء العاملين في تلك المصارف، وتم تعبئة ٩٠ استبانة أي بنسبة ٨٠%.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- أ- عدم وجود سياسات مكتوبة لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية.
- ب- وجود ارتباط وثيق بين نجاح السياسة التمويلية ودور هيئة الرقابة الشرعية.
- ج- يزداد نجاح السياسة التمويلية كلما كان هناك تنوع لأساليب التمويل الإسلامي.
- د- يزداد نجاح السياسة التمويلية إذا تم إدخال أدوات تمويلية جديدة تتمثل في تجميع المدخرات لتمويل المشاريع الاقتصادية طويلة الأجل.
- هـ- يرتبط نجاح السياسة التمويلية بمراعاة توزيع محفظة التمويل اقتصادياً وجغرافياً.
- و- يرتبط نجاح السياسة التمويلية بسلامة الضمانات المقدمة من قبل العميل.
- ز- يرتبط نجاح السياسة التمويلية بتحديد صلاحيات التمويل من قبل مجلس إدارة البنك.
- تلتقي هذه الدراسة مع موضوع الدراسة في الجانب المتعلق بالسياسة التمويلية؛ لكنها تختلف عنها من حيث المتغير التابع، ففي هذه الدراسة هو عمليات التمويل؛ وأما في الدراسة الحالية فإنه يتمثل في التنمية المستدامة.
- كذلك يختلف عنها في مجال التطبيق؛ فمن حيث تطبق هذه الدراسة على مصارف تعمل على مستوى محلي (فلسطين)؛ فإن الدراسة الحالية تطبق على مصرف إقليمي (البنك الإسلامي للتنمية) ذو طبيعة مختلفة.

❖ مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- ١) ما هي طبيعة واتجاهات السياسة التمويلية التي يتبناها البنك الإسلامي للتنمية؟
- ٢) ما هي الآليات التي من خلالها يتم تنفيذ السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية؟
- ٣) إلى أي مدى تخدم السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية أهداف البنك المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة في الدول المستهدفة؟
- ٤) ما مدى حاجة الدول الإسلامية المستهدفة المتزايدة لتمويل المشروعات التنموية؟

❖ فروض البحث:

- تتمثل الفروض التي يعمل البحث على اختبار صحتها في الآتي:
- ١) تتسم السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية بالشمول والمرونة.
 - ٢) تتسم اتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية بالتنوع وتعدد المجالات التي تستهدفها.
 - ٣) السياسة التمويلية التي ينتهجها البنك الإسلامي للتنمية تساعد بدرجة كبيرة على تحقيق هدف التنمية المستدامة في الدول المستهدفة.
 - ٤) الدول الإسلامية المستهدفة بحاجة ماسة ومتزايدة لتمويل المشروعات التنموية.

❖ تقسيم المشروع البحثي (خطة البحث)

يتكون البحث من: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس؛ وذلك على النحو التالي:

المقدمة؛ وتشتمل على: الافتتاحية، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومشكلة البحث، وفروض البحث، وتقسيم البحث، ومنهج البحث.

التمهيد: مفهوم السياسة التمويلية في المؤسسات المالية وأهدافها، والتنمية المستدامة وآليات تحقيقها؛ وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم السياسة التمويلية وأهميتها وأهدافها؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم السياسة التمويلية وأهميتها.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة التمويلية.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الثاني: آليات تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الأول: التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية؛ وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نشأة البنك الإسلامي للتنمية وأهدافه وموارده؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشأة وأهداف البنك الإسلامي للتنمية وتطوره.

المطلب الثاني: موارد البنك الإسلامي للتنمية.

المبحث الثاني: مجالات عمل البنك الإسلامي للتنمية وأنشطته؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مجالات عمل البنك الإسلامي للتنمية.

المطلب الثاني: أنشطة البنك الإسلامي للتنمية.

الفصل الثاني: طبيعة السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية وآليات تنفيذها؛ وفيه

مبحثان:

المبحث الأول: طبيعة واتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية؛ وفيه

مطلبان:

المطلب الأول: طبيعة السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية.

المطلب الثاني: اتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية.

المبحث الثاني: آليات تنفيذ السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية؛ وفيه

مطلبان:

المطلب الأول: الصناديق المتخصصة.

المطلب الثاني: المؤسسات الأخرى.

الفصل الثالث: أثر السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية في إحلال التنمية المستدامة

في البلدان المستهدفة؛ وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأثر المترتب على تمويل المشروعات الاقتصادية وعلى تنمية

الموارد؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر تمويل المشروعات الاقتصادية في الدول الإسلامية المستهدفة.

المطلب الثاني: أثر تمويل تنمية الموارد البيئية في الدول الإسلامية المستهدفة.

المبحث الثاني: الأثر المترتب على تمويل المشروعات الاجتماعية في البلدان

المستهدفة؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر تمويل مشروعات محاربة الفقر في الدول الإسلامية المستهدفة.

المطلب الثاني: أثر تمويل مشروعات الخدمات الاجتماعية في الدول الإسلامية

المستهدفة.

الخاتمة: وتشتمل على أهم التوصيات والنتائج.

الفهارس؛ وذلك على النحو التالي:

- ١- فهرس الآيات.
- ٢- فهرس الأحاديث والآثار.
- ٣- فهرس الأعلام.
- ٤- فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة.
- ٥- فهرس الأماكن، والبلدان.
- ٦- ثبت المصادر والمراجع.
- ٧- فهرس الموضوعات.

❖ منهج البحث:

اتبعُ في هذا البحث الأمور التالية:

- ١- المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي؛ ذلك من خلال جمع المادة العلمية المتعلقة بدراسة حركة السياسات التمويلية وتطبيقها على نطاق البنك الإسلامي للتنمية، واستخدام المنهج التاريخي، مع استخدام منهج دراسة الحالة، بالرجوع إلى الكتب المتخصصة والبحوث.
- ٢- رتبُ موضوعات البحث إلى مباحث ومطالب وفق الخطة المعدة.
- ٣- وثقتُ القول، وعزوتها لقائلها من خلال كتبهم المعتمدة.
- ٤- قمت بعرضٍ مفصّلٍ ودقيقٍ للسياسات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية، ومن ثم عرض الإحصائيات والبيانات لتحديد مدى تحقق تنامي هذا التمويل خلال الفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٣م، والمفترض وقوعه خلال هذه السنوات، والنتائج التي كان من المرجو تحقيقها، والتي تحققت فعلياً.
- ٥- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها في القرآن الكريم بذكر رقم الآية واسم السورة مع كتابتها بالرسم العثماني.
- ٦- خرّجتُ الأحاديث الواردة في البحث، فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به، وإلا خرّجته من كتب الحديث مع بيان حكم العلماء عليه من حيث الصحة والضعف.
- ٧- وضعتُ الأحاديث الشريفة بين قوسين صغيرين.
- ٨- ترجمتُ للأعلام المذكورين في البحث ترجمة مختصرة عند أول موضع يرد فيه ذكر العلم.
- ٩- عرّفتُ بالمصطلحات والكلمات الغريبة من الكتب المعتمدة في ذلك.
- ١٠- التزمتُ بعلامات الترقيم، وضبطتُ ما يحتاج إلى ضبط.
- ١١- عملتُ الفهارس العلمية للبحث كما في الخطة.

❁ شكر وتقدير:

الحمد لله الكريم المَنَّان، الرَّحِيم الرَّحْمَن، اللَّطِيف الوهَّاب، البُرُّ التَّوَّاب، المنعم المتَّقَرِّد، والباسط المتفضِّل؛ كلِّ ما بي من نعمةٍ فمنه وحده تعالى، أعطى فأجزل، وأنعم فأسبغ، لا أُحصي ثناءً عليه جلَّ وعلا، منَّ علي بأن أوجدني من العدم، وتفضَّل عليَّ بدين الإسلام العظيم، وهداني إلى سنَّة نبيه الكريم -عليه أفضل الصَّلَاة وأتمَّ التسليم-، فوالله لولا الله ما اهتديتُ، ولا صمَّتُ ولا صلَّيتُ، ولا رحمتُ ولا أتيتُ، وأرشدني جلَّ في علاه إلى دراسة العلم الشرعي هذا النور المبين، ويسر لي كتابة هذا البحث، وبلوغ غايته، فعليه تبارك وتعالى اعتمادي، وإليه سبحانه متابي واستنادي، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العزيز الحكيم.

ثم إنني أشكر والديَّ الكريمين، وأبويَّ العزيزين، أطال الله في عمرهما على طاعته، اللذين ربَّاني طفلاً صغيراً، فأحسننا تربيته، وأدباني شاباً كبيراً فأحسننا تآديتي ورعايتي.

فلك يا أمَّاه وافر تقديري واحترامي، وعظيم شكري وامتناني؛ فلن تستطيع الكلمات شكر قلبك الأبيض، وفؤادك الطيب، الذي عطف عليَّ دوماً، وقلق بسبي طويلاً، أرتك السهاد بسبي؛ فصبرتِ على ألم الغربة، وتجرَّعت من أجلنا كأس الكُربة، أعلم كم كانت آلامك ومقاساتك ومعاناتك التي كنتِ تخفيها عنا؛ لكنني أستسمحك يا سيدي عذراً أن لا توفيك عباراتي حقك، وكلماتي شكرك، أطال الله في عمرك، وأمتع بحياتك، وأسعدك في دُنياك وأُخراك.

وحفظك الله يا سيدي الوالد، فكم تعبت من أجلنا، وكم ذقت المرار في سبيل راحتنا، ولم تكن ترضى لنا مجرَّد النَّجاح؛ بل علَّمتنا أن نقرن النَّجاح الدنيوي بالفلاح الأخروي، وغرست في نفوسنا حبَّ السنَّة، والتَّمسك بها، واتباع منهج نبينا محمد ﷺ حتى في أدقِّ التفاصيل، ولا أنسى صبر السنين الذي صبرته معي من أجل حفظ كتاب الله عزَّ وجل، وكان يوم ختمتُ القرآن على يديك الكريمتين أجمل وأبهى أيامك؛ فجزاك الله عني خير ما جازى والداً عن ولده، وأطال الله بقاءك، وأمدَّ في عمرك على العافية، ورزقنا وإياك مرافقة نبيه محمد ﷺ في جنات الخلد.

كما أشكر قادة هذه البلاد المباركة، دولة التّوحيد والسّنّة، وقلعة الإسلام والمسلمين، المملكة العربية السعودية، حفظها الله، وحمى قادتها الكرام، الذين يبذلون الغالي والتّفيس في نصره السّنّة، والوقوف مع قضايا المسلمين في شتى أنحاء العالم، فاللهم أدم عزّ هذه البلاد بدينك، وانصرها بنصرك وتأييدك، ووفّقها إلى ما فيه صلاح الإسلام والمسلمين.

ثمّ أشكر القائمين على هذه الجامعة الغراء -الجامعة الإسلامية بالمدينة النبويّة-، الجامعة التي تشرفّت بالدراسة فيها منذ صغري في المرحلة المتوسطة، ثم في المرحلة الثانوية، ثم في الكلية، والآن في مرحلة الماجستير بحمد الله تعالى وفضله، فنهلت منها العلم الغزير، والعقيدة الصافية، والفقہ الصحيح، وكان ذلك بفضل الله ثم بفضل حكومة المملكة العربية السعودية ثم بفضل القائمين على كليتي الحبيبة إلى قلبي -كلية الشريعة-، فجزاهم الله خير الجزاء.

ثمّ إنني أتقدّم ببالغ الشكر والاحترام، وفائق التقدير والإجلال، لحضرة أستاذي الكريم، وفضيلة شياخي النبيل، الشيخ الدكتور مسلم بن بخت الفزّي حفظه الله، الذي تفضّل بالإشراف على هذه الرسالة، فكان مثلاً يُتخذى للمعلّم المتميّز، والموجّه المتفنّ، أخذتُ عنه العلم والأدب جميعاً، وعرفتُ منه الفقہ وأصوله وقواعده ومقاصده، بالبحث والتحقيق، والسبر والتدقيق، ورأيتُ فيه الحرص على طلابه، ومحبة الخير لهم؛ وكان حفظه الله ناصحاً أميناً، وموجّهاً كريماً، وقد أكرمنا الله به رئيساً لقسم الاقتصاد الإسلامي؛ فكلّ من في القسم يشهد بلطفه وتعاونه، ووقوفه إلى جانب الطلاب، وعطفه عليهم، وحرصه على مصلحة الجميع، وتذليله العقبات الواقفة تجاههم، وتسهيله للصعاب التي تعتور طريق دراستهم في القسم؛ بل وفي الكلية؛ بل وفي الجامعة، فجزاه الله عنا خير الجزاء، وسهل الله عليه، ويسر له كل عسير في الدنيا والآخرة، ونفع به الإسلام وأهله، وسخره لخدمة العلم وطلّابه.

كما أشكر شياخي الجليلين وأستاذي النبيلين: صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور هاشم الطيّب، وصاحب الفضيلة الشيخ المربّي الدكتور محمد عبدالقادر محمد خير، اللذين تفضّلا عليّ بمتابعة بحثي طيلة فترة كتابته، وتكبّدا في سبيل جودة البحث كل عناء، وبذلا لي أثمن أوقاتهم، وأعطياي أنفع

فوائدهما، ولم يبخلا عليّ بأيّ ملحوظةٍ أو فائدةٍ أو معلومة، ولم يملأ من كثرة تردادي عليهما؛ فاللهم أجزل لهما الأجر والثواب، وأعظم لهما الحسنات، وارفعهما في الدرجات.

كما أتقدم ببالغ الشكر والثناء لشيخيّ الكريمين، ومعلّميّ الفاضلين: فضيلة الدكتور علي بن محمد القدّال، وفضيلة الدكتور محمد بن أحمد بابكر اللّذين تكّرّما بقبول مناقشة هذا البحث وتقويمه، رغم ضيق وقتيهما، وكثرة أشغالهما؛ فأحسن الله إليهما، وبارك فيهما، ونفع بهما.

والشكر موصولٌ كذلك لكلّ من له يدٌ في إنجاح موضوع هذه الرّسالة من المشايخ والأساتذة الفضلاء، وأخصّ منهم بالذّكر عضوي المعهد الإسلامي للبحوث والتّدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، فضيلة الدكتور العياشي فدّاد، وفضيلة الدكتور إبراهيم غربي اللّذين ساهما في منحي كثيراً من منشورات البنك، ودلّاني على مظانّ وجود كثيرٍ من المعلومات عن البنك، فجزاها الله عني خيراً، ولا يفوتني أن أشكر كذلك كلّ من وقف معي في هذا البحث -ولو بكلمة- من الرّؤساء الأعزّاء والإخوة الفضلاء، لا سيّما أخي العزيز عامر بن علي شبير -الذي ساعدني في تنسيق البحث-، وأخي الحبيب عبيدالله كمال الذي تعاون معي في فهرسته-.

وإن نسيْتُ شيئاً فلسْتُ أنسى أن أتوجّ شكري إلى رفيقة دربي، وشريكة همّي وغمّي، زوجتي الفاضلة، التي أعانتني كثيراً بعد الله عزّ وجلّ في بحثي، ووقفت معي وقفهً صادقة، وصبرت على مرارة البحث وصعوبته، ويسّرت لي كلّ عسيرٍ في تدوينه، ودلّلت لي كل عقبةٍ في كتابته، وهيأت لي الجوّ المريح للكتابة والبحث والمطالعة، فجازاها الله خير ما جازى زوجةً عن زوجها.

وإنّي إذ أكتب هذه الكلمات أسأله جلّ وعلا أن يجزي عنّا مشايخنا وكلّ من علّمنا كلّ من أفادنا خير الجزاء، وأن يجرس بلاد الحرمين، وأن يحفظ قادتها ويوفّقهم لكلّ خير، وأن يحفظ الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، جامعة العلم والنّور والهدى، جامعة العقيدة الصحيحة والمنهج السليم، أدامها الله خادمةً للعلم وناشرةً للسّنّة.

وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمّد، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدّين.

التفصيل

التمهيد

مفهوم السياسة التمويلية في المؤسسات المالية وأهدافها، والتنمية المستدامة وآليات

تحقيقها، وفيه مبحثان:

❖ المبحث الأول: مفهوم السياسة التمويلية وأهميتها وأهدافها:

وفيه مطلبان:

❖ المطلب الأول: مفهوم السياسة التمويلية:

لتعريف مصطلح السياسة التمويلية، لا بد أولاً من تفكيك هذا المصطلح المكون من كلمتين، كلمة: (سياسة) ، وكلمة: (تمويل) ، ثم نذكر تعريف هذا المصطلح باعتباره علماً مركباً دالاً على هذا المفهوم الاقتصادي: (السياسة التمويلية):

أولاً: تعريف السياسة:

السياسة لغةً: تستعمل كلمة سياسة في لغة العرب مصدراً من ساس يسوس سوساً، وتطلق بإطلاقات كثيرة ومعناها في جميع إطلاقاتها يدور حول تدبير الشيء و التصرف فيه بما يصلحه. قال ابن منظور^(١) في لسان العرب^(٢): (السَّوْسُ: الرِّياسَةُ، يُقَالُ سَاسُوهُمْ سَوْسًا، وَإِذَا رَأَى سَوْسَهُ قِيلَ: سَوْسُوهُ وَأَسَاسُوهُ. وَسَاسَ الْأَمْرَ سِياسَةً: قَامَ بِهِ، وَرَجُلٌ سَاسٌ مِنْ قَوْمٍ سَاسَةٍ وَسَوَّاسٌ؛ وَسَوَّسَهُ الْقَوْمُ: جَعَلُوهُ يَسُوسُهُمْ. وَيُقَالُ: سَوَّسَ فُلَانٌ أَمْرَ بَنِي فُلَانٍ أَي كَلَّفَ سِياسَتَهُمْ. الْجَوْهَرِيُّ: سُسْتُ الرِّعِيَّةَ سِياسَةً. وَسَوَّسَ الرَّجُلُ أُمُورَ النَّاسِ، عَلَى ما لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، إِذا مَلَكَ أَمْرَهُمْ؛ وَقَالَ الْفَرَّاءُ:

(١) ابن منظور: هو محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، صاحب (لسان العرب)، الإمام اللغوي الحجة، من نسل رويغ بن ثابت الأنصاري، ولد بمصر (وقيل: في طرابلس الغرب) سنة ٦٣٠هـ، وخدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم ولي القضاء في طرابلس، وعاد إلى مصر فتوفي فيها عام ٧١١هـ. (الأعلام للزركلي ١٠٨/٧)

(٢) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر بيروت، الطبعة: ٣، ١٤١٤هـ، ٦ / ١٠٨.

سُوِّتَ خَطَأً. وَفُلَانٌ مُجَرَّبٌ قَدْ سَاسَ وَسِيسَ عَلَيْهِ أَي أَمَرَ وَأَمَرَ عَلَيْهِ. وَفِي الْحَدِيثِ: "كَانَ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَسُوسُهُمْ أَنْبِيَائُهُمْ"^(١)، أَي: تَتَوَلَّى أُمُورَهُمْ كَمَا يَفْعَلُ الْأَمْرَاءُ وَالْوُلاةُ بِالرَّعِيَّةِ. وَالسِّيَاسَةُ: الْقِيَامُ عَلَى الشَّيْءِ بِمَا يُصْلِحُهُ.

والسياسةُ: فِعْلُ السَّنَائِسِ. يُقَالُ: هُوَ يَسُوسُ الدَّوَابَّ إِذَا قَامَ عَلَيْهَا وَرَاضَهَا، وَالْوَالِي يَسُوسُ رَعِيَّتَهُ).

وقال الزبيدي^(٢) في تاج العروس^(٣): (سَاسَ الْأَمْرَ سِيَاسَةً: قَامَ بِهِ ، وَالسِّيَاسَةُ: الْقِيَامُ عَلَى الشَّيْءِ بِمَا يُصْلِحُهُ)، إِذَا فَالسياسة لغة: هي القيام على الشيء بما يصلحه.

واصطلاحاً: السياسة عند الاقتصاديين هي كما يلي:

لاشك في أن السياسة الاقتصادية هي مجموعة من التدابير والإجراءات التي تختص كل منها بمجال أو أكثر من المجالات الاقتصادية المهمة، كالسياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية والسياسة التمويلية والسياسة الائتمانية وغيرها... ، على أن السياسة التمويلية تحتل مكانة مهمة بين حزمة هذه السياسات الاقتصادية.

ويقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع أو المنظمة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف^(٤).

(١) رواه ابن ماجه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني، الحديث رقم: ٢٣٣٨.

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى: علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنفين، ومولده بالهند (في بلجرام) سنة ١١٤٥هـ، ومنتشأه في زييد (باليمن) رحل إلى الحجاز، وأقام بمصر، وتوفي بالطاعون في مصر عام ١٢٠٥هـ. (الأعلام للزركلي ٧/٧٠)

(٣) تاج العروس، للزبيدي، دار الهداية، ١٦ / ١٥٧ .

(٤) معجم المصطلحات الاقتصادية، أحمد زكي بدوي، دار الكتاب المصري، ١٩٨٥، ص ٨٣.

كما عرفها البعض بأنها: عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما^(١).

ثانياً: تعريف التمويل:

التمويل لغة: جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة^(٢): (مَوَّلَ يَمُوِّلُ، تَمْوِيلاً، فَهُوَ مُمَوَّلٌ، وَالْمَفْعُولُ مُمَوَّلٌ، مَوَّلَ الْمَشْرُوعَ: أَمَدَّهُ بِمَالٍ، قَدَّمَ لَهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَالٍ).

قال ابن الفارس^(٣): (تمول الرجل: اتخذ مالا)^(٤).

بالنظر إلى التعريف اللغوي لكلمة تمويل نجد أنها مشتقة من المال نفسه، وعلى هذا فإن التعريف اللغوي المجرى للتمويل من جهة الممول (المعطي) هو بذل المال، ومن جهة المتمول (الآخذ) هو الحصول على المال^(٥).

التمويل في اصطلاح الاقتصاديين: مفهوم التمويل اقتصاديا هو: مصدر الأموال وتكلفته وكيفية الحصول عليه وطريقة استخدامه وسبل إنفاقه وتسييره^(٦).

(١) السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر عام ٢٠٠٥م، ل: دراوسي مسعود ص ٤٣.

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، دار عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ٢٩٤١هـ/٢٠٠٨م، ٣/٢١٣٩.

(٣) هو أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين: من أئمة اللغة والأدب. قرأ عليه البديع الهمداني والصاحب ابن عباد وغيرهما من أعيان البيان. أصله من قزوين، ولد سنة ٣٢٩هـ، وأقام مدة في همدان، ثم انتقل إلى الري فتوفي فيها عام ٣٩٥هـ، وإليها نسبته. (الأعلام للزركلي ١/١٩٣).

(٤) مجمل اللغة، لابن فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة ٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ١/٨١٩.

(٥) صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة الحاسوبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك، د. محمد البلتاجي ص ١٤.

(٦) ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي، د. ميلود زيد الخير، بحث محكم مقدم للملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المنعقد في جامعة غرداية، الجزائر، خلال الفترة: ٢٣/٢٤ فبراير ٢٠١١م، ص ٢.

تعريف التمويل الإسلامي: التمويل الإسلامي هو مجموعة من المنتجات المالية المتوافقة مع أصول الشريعة الإسلامية الكلية، ومقاصدها العامة، وأحكامها المفصلة^(١).

وهذا التعريف يعدّ جيّداً من ناحية شموله لأصول الشريعة وأحكامها ومقاصدها العامة، ويعدّ أيضاً مستوفياً لشرط الاختصار وعدم الإطالة، إلا أنه لا يشمل جميع جوانب العملية التمويلية وخصوصاً ما يتعلق بالجانب الفقهي، والله أعلم.

في حين يعرفه: د. محمد البلتاجي على أنه: "تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"^(٢).

ويعدّ هذا التعريف الأفضل لأنه قد تضمن معظم نواحي العملية التمويلية.

ثالثاً: مفهوم السياسة التمويلية باعتباره علماً مركباً:

هي مجموعة المبادئ والقواعد والإجراءات، التي تنظم العمليات التمويلية في المصرف، وتحدد أساليب تتبع هذه العمليات وإنجازها، والصلاحيات المحددة لذلك؛ وتعد المرجع الرئيسي للعاملين في البنك لتحديد صلاحياتهم ومسؤولياتهم^(٣).

(١) التمويل الإسلامي في فرنسا، بحث محكم مقدم لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، ٧-٦-٢٧هـ/١١-٦-٢٠٠٨م، ل.د. عبدالرزاق بلعباس ص ٢ .

(٢) صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك، د.محمد البلتاجي ص ١٦ .

(٣) إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية، أطروحة ماجستير بالجامعة الإسلامية بغزة عام ٢٠٠٦م، قدمها زياد جلال الدماغ ص ٩ .

أهمية السياسة التمويلية:

لاشك أنه من المتعين على كل مؤسسة أو منشأة في العالم أن يكون لها سياسات واضحة، وأطر دقيقة، وخطوط عريضة، ومعايير عامة، تحدد المسار والمنهج الخاص الذي تتبعه هذه المنشأة أو تلك في طريقة العمل، وأسلوب دعمها لمعاملتها أو تمويلهم.

وتتبع أهمية السياسة التمويلية من أهمية التمويل والحاجة إليه، وحينها لا بد أن يكون لكل منشأة أو منظمة أو مؤسسة؛ بل ولكل بلد في العالم سياسات اقتصادية وتنموية يتبعها، أو يعمل على تحقيقها؛ من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وكذلك من أجل ازدهار هذه المنظمة أو المؤسسة سواءً كانت ربحية أم لا.

وتتطلب هذه السياسات التنموية وضع الخطوط العريضة لها، والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية، وذلك حسب احتياجات وقدرات (البلاد أو المنظمة) التمويلية.

وتبدأ العملية التمويلية والاستثمارية بوجود الحاجة للتمويل، التي تبررها حاجة حقيقية تتعلق بمواصلة النشاط العادي للعميل، لا مجرد الاستفادة منها لأغراض شخصية.

إن حاجة العميل للتمويل معناها، الحاجة إلى زيادة نشاطه، أو المحافظة عليه، من خلال رأس ماله المتداول (البضائع)، أو الحاجة إلى من يشاركه بالأموال التي قد لا تتوفر لديه، أو لدى من يعطيه المال على سبيل المضاربة، وفق مفهوم الشريعة الإسلامية، أو تأجير الآلات و المعدات.

ويمكن إيجاز أسباب نشوء الحاجة للتمويل في ما يلي^(١):

١- ارتفاع الأسعار و زيادة الأعباء العامة للمنشأة الاقتصادية، كالأجور و التأمينات الاجتماعية.

(١) القرار التمويلي في البنوك الإسلامية، ل: د/ موسى رحمانى، أ/ بن ابراهيم الغالي، بحث محكم، منشور بكلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ص ٢.

٢- مواكبة التطور التكنولوجي، كاستخدام الماكينات و الآلات الأكثر كفاءة.

٣- تطور أنماط و أساليب الاستهلاك .

٤- الرغبة في توسيع مستوى النشاط الإنتاجي و الخدمي في المؤسسة .

٥- إيجاد مشاريع جديدة لمواجهة الاحتياجات المتنامية للمجتمع.

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتزدهر، حيث يعتبر التمويل بمثابة المحرك الأساسي للمشروع، ومن هنا يمكن القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسات الدولة أو المنظمة نحو تحقيق التنمية المستدامة، والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي رفع المستوى المعيشي للفرد والجماعة، وتحقيق الازدهار والرفاهية المنشودة، وذلك عن طريق:

أ- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التنموية، والتي يترتب عليها:

- نشوء فرص وظيفية جديدة تساهم في القضاء على البطالة.

- تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد.

- تحقيق الأهداف المرسومة من طرف الدولة أو المنظمة الممولة والتممولة، والتي توضع

بواسطة السياسات التمويلية.

ب- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضع المعيشي لهم؛ مثل: توفير السكن،

سهولة التنقل، ويسر وسائل المواصلات، وتوفر فرص العمل... الخ.

❖ المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة التمويلية:

أولاً: أهداف السياسة التمويلية:

- لابد لأي سياسة تمويلية في أي مؤسسة مصرفية أو تمويلية من أهدافٍ وغاياتٍ تسعى لتحقيقها، وللوصول إليها، وتتمثل أغلب هذه الأهداف في الآتي:
- ١- تحديد الإطار العام لأسلوب ممارسة المصرف لنشاطه في منح التمويل.
 - ٢- تحديد مجموعة الأسس التي تنظم أسلوب منح التمويل.
 - ٣- تحديد مجالات منح التمويل^(١).
 - ٤- العمل على تخفيف حدة التضخم.
 - ٥- تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.
 - ٦- تنمية وحشد الموارد وترشيد استخدامها بحيث يساهم عملاء البنوك بجزء من مواردهم الذاتية في تمويل الأنشطة المختلفة.
 - ٧- العمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة^(٢).
 - ٨- مساعدة البنوك على ترتيب أوضاعها ، وتنظيم العمل المصرفي.
 - ٩- تنظيم السيولة في الاقتصاد^(٣).
 - ١٠- تعميق أسلمة الجهاز المصرفي^(٤).
 - ١١- خدمة أهداف الاستراتيجية القومية الشاملة.

(١) إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية، أطروحة ماجستير

بالجامعة الإسلامية بغزة قدمها زياد جلال الدماغ ص ٩.

(٢) بنك السودان: السياسة النقدية والتمويلية ص ٩٤ .

(٣) المصدر السابق ص ١٠١ - ١٠٢ ، بتصرف.

(٤) المصدر السابق ص ١١٦ ، (هكذا وردت في المصدر، ويرى الباحث أنها من الأهداف السامية والمهمّة جداً،

والتي ينبغي أن تتحلّى بها جميع المصارف الإسلامية).

- ١٢- تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.
- ١٣- العمل على استقرار سعر الصرف ، وتركيز مستوى الأسعار^(١).
- ١٤- إبراز شخصية البنك الإسلامي حسب مفهوم البنك الشامل.
- ١٥- التركيز على معالجة الديون المتعثرة لدى المصارف في إطار توفيق الأوضاع.
- ١٦- تشجيع قيام المحافظ التمويلية وتطويرها^(٢).
- ١٧- تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض نسبة التضخم.
- ١٨- دعم خطة الدولة الاقتصادية الرامية إلى الاعتماد على الذات ، والاهتمام بجانب العرض، ورفع معدلات الإنتاج^(٣).
- ١٩- البدء في تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية.
- ٢٠- دعم أهداف سياسة التحرير^(٤).
- ٢١- العمل على خفض تكلفة التمويل المصرفي لتتماشى مع الانخفاض المستمر في معدلات التضخم ، وذلك للإسهام في تخفيض تكلفة الانتاج، وتحفيز المنتجين، مع تحقيق عائد مجز للبنوك.
- ٢٢- ضمان تدفق التمويل المصرفي في القطاعات ذات الأولوية.
- ٢٣- الإسهام في برامج الدعم الاجتماعي بتوفير التمويل للأسر المنتجة والقطاعات الفقيرة في المجتمع، بهدف إذكاء روح التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع .
- ٢٤- سد الفجوة التمويلية وضمان توفير التمويل المطلوب في الوقت المناسب في حالة عجز موارد البنوك، وذلك في إطار السياسة الكلية.

(١) المصدر السابق ص ١٢٤ .

(٢) المصدر السابق ص ١٢٤ .

(٣) المصدر السابق ص ١٤٥ .

(٤) المصدر السابق ص ١٤٦ .

٢٥- التحول التدريجي للتمويل بصيغة المشاركة ، والصيغ الأخرى ؛ بدلا عن التركيز على التمويل بصيغة المراجعة ، بغرض احتواء المخالفات التي تحدث في تطبيق هذه الصيغة^(١).

ثانياً: أدوات السياسة التمويلية:

تتمثل أدوات السياسة التمويلية عادةً في:

- ١- الأهداف العامة لإدارة البنك.
- ٢- الضوابط الشرعية المصرفية.
- ٣- القطاعات الاقتصادية ومعايير تمويلها.
- ٤- الضمانات المقدمة و معايير تقييمها.
- ٥- صلاحية اتخاذ القرار التمويلي^(٢).
- ٦- المعايير والإجراءات التي تضبط سياسات التمويل.
- ٧- القوانين العامة للتمويل والسياسات التمويلية.
- ٨- لوائح التنفيذ التي تضعها المنظمة التمويلية أو المصرف.
- ٩- القطاعات ذات الأولوية وغير ذات الأولوية في التمويل، وكذلك القطاعات المحظور تمويلها.
- ١٠- المعايير المتعلقة بنسب المشاركة وهوامش الأرباح في تمويلات البنوك^(٣).

^(١) المصدر السابق ص ١٥٧ .

^(٢) إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية، أطروحة ماجستير بالجامعة الإسلامية بغزة قدمها زياد جلال الدماغ ص ٩ .

^(٣) بنك السودان: السياسة النقدية والتمويلية ص ١٢٠ (بتصرف) .

❖ المبحث الثاني: التنمية المستدامة:

وفيه مطلبان:

❖ المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي:

قبل أن نتطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، لا بد أن نفهم معنى التنمية المستدامة لغوياً، ثم مفهومها لدى الاقتصاديين الوضعيين والاقتصاد العالمي، ونعرف كذلك تاريخ هذا المصطلح وكيف ظهر على الساحة الدولية.

أولاً: تعريف التنمية من الناحية اللغوية:

التنمية في اللغة: قَالَ أَبُو عبيد: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: يُقَالُ: تَمَّيْتُ حَدِيثَ فُلَانٍ فَلَانٍ إِلَى فُلَانٍ، أَمَّمِيهِ، إِذَا بَلَغْتَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِضْلَاحِ وَطَلَبَ الْحَيْرَ.

قَالَ: وَمَعْنَى قَوْلِهِ: وَنَمَى خَيْرًا، أَي أَبْلَغَ خَيْرًا وَرَفَعَ خَيْرًا.

وَكُلُّ شَيْءٍ رَفَعْتَهُ، فَقَدْ تَمَّمْتَهُ.

قَالَ: وَهَذَا قِيلَ: نَمَى الْخِضَابُ فِي الْيَدِ وَالشَّعْرَ، إِنَّمَا هُوَ ارْتَفَعَ وَعَلَا وَزَادَ، فَهُوَ يَنْمِي.

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: وَأَمَّا التَّنْمِيَةُ، فَمَنْ قَوْلِكَ: تَمَّيْتُ الْحَدِيثَ أُمِّمِيهِ تَنْمِيَةً، بِأَنْ يُبَلِّغَ هَذَا عَنِ هَذَا

عَلَى وَجْهِ الْإِفْسَادِ وَالنَّمِيمَةِ.

وَهَذِهِ مَذْمُومَةٌ، وَالْأُولَى مَحْمُودَةٌ.

وَالْعَرَبُ تَفَرَّقَ بَيْنَ (نَمَيْت) مُحَقَّقَةً، وَبَيْنَ (نَمَيْت) مُشَدَّدَةً، بِمَا وَصَفْتِ، وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ

اللُّغَةِ فِيهِ.

وَيُقَالُ: انْتَمَى فُلَانٌ إِلَى فُلَانٍ، إِذَا ارْتَفَعَ إِلَيْهِ فِي النَّسَبِ^(١).

(١) تهذيب اللغة، للهرودي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، ٣٧١/١٥.

قال ابن منظور: وَمَا الخِضَابُ إِزْدَادَ حُمْرَةً وَسَوَادًا؛ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: التَّنْمِيَةُ مِنْ قَوْلِكَ نَمَيْتَ الحَدِيثَ أُمِّيهِ تَنْمِيَةً بَأَن تَبْلُغَ هَذَا عَنْ هَذَا عَلَى وَجْهِ الإِفْسَادِ وَالتَّنْمِيمَةِ، وَهَذِهِ مَذْمُومَةٌ وَالأُولَى مَحْمُودَةٌ، قَالَ: وَالْعَرَبُ تَفْرُقُ بَيْنَ نَمَيْتٍ مُحَقَّقًا وَبَيْنَ نَمَيْتٍ مُشَدَّدًا بِمَا وَصَفَتْ، قَالَ: وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ فِيهِ^(١).

وقد ورد في معجم الصواب اللغوي ما نصه^(٢): (مثال: التنمية المستدامة، الرأي: مرفوضة

السبب: لمجيء الوصف من الفعل اللازم بصيغة اسم المفعول.

الصواب والرتبة: -التنمية المستدامة [فصيحة]-التنمية المستديمة [فصيحة]

التعليق: ورد الفعل «استدام» في المعاجم لازماً؛ وبذا يكون الوصف منه بصيغة اسم الفاعل، ويمكن تصويب المثال المرفوض باعتباره اسم مفعول من الفعل المتعدي «استدام». الذي ورد متعدياً بنفسه في بعض المعاجم القديمة، كالتاج، والحديثة كالوسيط).

وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة ما يلي: ("تنمية":

١ - مصدر نَمَى.

٢ - تحويل الموارد الطبيعية غير المستثمرة إلى موارد منتجة مثل استصلاح الأراضي الصحراوية

أو البور، إنشاء صناعات جديدة "واجهت الحكومة المشاكل الأساسية لسياسة التنمية".

• التنمية الاقتصادية: رفع مستوى الدخل القومي بزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية "وضعت

الحكومة خطة قومية للتنمية الاقتصادية".

• التنمية المستمرة: التنمية التي تتوقّر لها مقوّمات ناجحة ثابتة تكفل لها الاستمرار^(٣).

(١) لسان العرب؛ لابن منظور، مرجع سابق، ٣٤٢/١٥.

(٢) معجم الصواب اللغوي، د. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل ٦٩٣/١.

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة؛ ل. د. أحمد مختار عبد الحميد عمر ٢٢٩٠/٣.

ثانياً: تطور مصطلح التنمية وظهور مصطلح التنمية المستدامة ومفهومه لدى الاقتصاد

الوضعي:

إن لفظ "تنمية" هو: ترجمة للكلمة الانجليزية (Development)، حيث استعمل في اللغة الانجليزية للدلالة على: (زيادة الشيء وتوسعه عبر مراحل مختلفة)، ثم جرى استعمال هذا المصطلح في مجالات معرفية متعددة ومنها علم الاقتصاد؛ لوصف الحالة الاقتصادية للدولة من حيث الدخل القومي وإنتاج السلع، وقد أثار جدلاً كبيراً على المستويين النظري والتطبيقي بعد استخدامه لأول مرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبالضبط سنة ١٩٤٩م، كبديل لمرادفات التقدم والتصنيع^(١).

رغم أن المفهوم الذي نتدارسه هنا هو مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن مصطلحات كثيرة شكلت وعاء له على امتداد القرنين الماضي والحالي، بدءاً بمصطلح التنمية الاقتصادية، الذي ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في وقت شعرت فيه الدول الغربية بضرورة مواجهة مخلفات الحرب على المستوى الاقتصادي، ثم ما لبث الإنسان أن دخل في منظومة التنمية بحيث أصبح هو الموضوع الرئيسي لها، بعد أن تنامى الوعي بمحورية الإنسان فيها، وهنا بدأ تداول مصطلح التنمية الإنسانية حيناً والتنمية البشرية حيناً آخر، ومع التحولات التي شهدتها القرن الماضي وأوائل القرن الحالي على مستوى النمو السكاني من جهة، والتناقص المتتالي في الموارد الاقتصادية، بسبب تقلبات المناخ والحروب وغير ذلك من العوامل الطبيعية والبشرية من جهة أخرى، أصبح من الضروري التفكير في كيفية حفظ مقومات التنمية التي ننشدها لشعوب العالم، بحيث تتحقق التنمية في الحاضر، وتستمر بشكل أو بآخر لأجيال المستقبل، بمعنى أصبح العالم في حاجة لضمان استمرارية الموارد الأساسية للتنمية، لنتفع بها الأجيال القادمة، دون أن ينقص ذلك من متطلبات أجيال الحاضر، وهنا أطل علينا مصطلح التنمية المستدامة.

(١) التنمية: مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس، بحث محكم مقدم ل: مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، الجامعة المغاربية، ليبيا، مفيدة خالد الزقوزي، ٢٠٠٩، ص ٩٢.

وقبل أن نتطرق إلى ظهور مصطلح التنمية المستدامة ومفهومه، لا بدّ أن نأخذ ولو إطلاقة على الفكر التنموي وممارساته التي تكشف أن التنمية كمفهوم ظلت موضوع خلاف كبير، ولم يرس البحث فيها على تعريف جامع، حيث أنّها عرفت تغييراً كبيراً عبر الزمن، وأمام تعدد وتنوع آراء العلماء والباحثين فيما يخص مفهوم التنمية، نرى من الضرورة بمكان تسليط الضوء على مجموعة من التعاريف نوردها في سياق جاء حسب تطورها الزمني، وهي مقسمة في هذا الإطار إلى أربع مراحل على النحو التالي:

١) المرحلة الأولى: التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي:

تم التركيز هنا على الجوانب الاقتصادية للتنمية في إطار محاكاة مسيرة النمو الاقتصادي الذي عرفته الدول الغربية وفي هذا الإطار فقد عُرِفَت التنمية انطلاقاً من معيار الدخل، بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، ولقد شاع هذا التعريف في أوساط البلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين، ويمكن القول أنه في هذه الفترة استطاعت بعض من تلك الدول النامية أن تحقق هدف النمو الاقتصادي الكمي، غير أنّها فشلت في توفير الحاجات الأساسية، وبفعل هذا القصور في المفهوم التنموي ونتائجه السلبية تمت إعادة النظر في مفهوم التنمية خلال عقد السبعينيات من نفس القرن^(١).

٢) المرحلة الثانية: التنمية وفكرة التوزيع:

غطت هذه المرحلة تقريباً الفترة من منتصف الستينيات وحتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعاداً اجتماعية بعدما كان يقتصر في المراحل السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد اتسع مفهوم التنمية ليشمل بالإضافة إلى النمو الاقتصادي تغيير

(١) التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، إبراهيم العيسوي، دار الشروق، القاهرة، مصر

هيكل الإنتاج، وتقليل التفاوت في الدخل، وتحقيق العدالة في توزيعها، وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الإنسانية، ويكون ذلك من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها^(١).

(٣) المرحلة الثالثة: التنمية الشاملة:

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وفي هذا الإطار فإن الاتجاه الجديد في تعريف التنمية أخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع، ومن هذا المنظر عُرِّفت التنمية على أنها عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا، لتحقيق نمو مستمر في اقتصاد البلد، بما يؤدي إلى تحسين مستوى حياة الإنسان، ورغم شمولية هذا التعريف إلا أن التنمية بقيت مسألة اقتصادية في المقام الأول، وكذلك ظل مفهوم التنمية ضمن النموذج الصناعي الغربي الذي يرسخ تقسيم العالم إلى متقدم ومتخلف في ظل علاقات التبعية، لذلك دعت الحاجة إلى معالجة هذا القصور وإعطاء تعريف أكثر شمولاً لعملية التنمية باعتبارها عملية حضارية^(٢).

(٤) المرحلة الرابعة: التنمية المستدامة:

يعود أول استخدام لمصطلح التنمية المستدامة لناشطين في منظمة غير حكومية سنة ١٩٨٠ م تدعى بـ World wildlife fund. وقد ترجم إلى اللغة العربية بعدة مسميات، منها التنمية القابلة للإدامة، للاستمرار، الموصولة، المطردة، المتواصلة، البيئية، المحتملة ... وغيرها.

(١) الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العربي حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بثينة المحتسب ورائدة أبو عيد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٣.

(٢) المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، صالح صالح، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٦، ص

ويعود أول استخدام لهذا المصطلح بشكل رسمي سنة ١٩٨٧ في تقرير لرئيسة وزراء النرويج جرو هارلم برونتلاند Gro Harlem Bruntland^(١) بعنوان: "مستقبلنا المشترك" للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية. وقد اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً عالمياً كبيراً بعد ظهور تقرير لجنة "Brudtland" مستقبلنا المشترك (Our Common Future) ، الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧ م ، (WCED) ، حيث صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها: "التنمية التي تلبى الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم".

Sustainable development is development that meets "the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs".

وبشكل عام فإن هذا التعريف يحدد فقط الإطار العام للتنمية المستدامة، التي تطالب بالتساوي بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجات الرئيسية^(٢).

ومنذ ظهور هذا التقرير وحتى وقتنا الحاضر شهد العالم فعاليات دولية كثيرة لمناقشة موضوع التنمية المستدامة، تلاحقت فيها الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات التي منها على سبيل المثال لا الحصر (UN, ٢٠٠١, p.٤):

- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي أُطلق عليه: مؤتمر قمة الأرض، وقد انعقد في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام ١٩٩٢م وتمخضت عنه أجندة (٢١) Agenda “
” ٢١ كُتبت فيها المبادئ العالمية للتنمية المستدامة، وعُرفت التنمية المستدامة في هذا المؤتمر على

(١) نلاحظ أن هذا التقرير قد سمي باسم رئيسة وزراء النرويج هذه.

(٢) التخطيط من أجل التنمية المستدامة، بحث محكم نشر في مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد ٢٥، العدد الأول ٢٠٠٩، وهو بحث أعد في سياق رسالة دكتوراه للطالبة: ريدة ديب بكلية الهندسة ص ٤٨٨ .

أنها: "إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة، أو تحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل"^(١).

- الحلقة الخاصة بمراجعة أجنّدة (٢١)، والمنعقدة من قبل الأمم المتحدة عام ١٩٩٧م.
- ندوة استراتيجيات التنمية المستدامة، على المستوى الوطني والمنعقدة من قبل الأمم المتحدة في غانا عام ٢٠٠١م^(٢).

وينظر الجميع للتنمية المستدامة على أنها: التنمية التي تسعى إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق احتياجاتها الخاصة. فالدارسون لوجهة النظر هذه يرون أن التنمية المستدامة تسعى من جهة إلى حماية الإنسان والبيئة بالاستعمال المسؤول للموارد، ومن جهة ثانية إلى الاهتمام بذوي الموارد المحدودة أو المنعدمة^(٣). والملاحظ على أرض الواقع أنه توجد صعوبة كبيرة في تطبيق الفكرتين السابقتين ما يتناقضان مع واقع ومقتضيات السوق، هذه الأخيرة مبنية على أساس تحقيق المردودية الاقتصادية وتعظيمها، والتي عادة ما ترى أن الاهتمام بشؤون البيئة والمجتمع يعتبر عبئا ويؤثر سلبا على المردودية والأرباح. وما ينطبق على الاقتصاد الكلي ينطبق أيضا على الاقتصاد الجزئي، ذلك أن مفهوم التنمية المستدامة اقتحم عالم المؤسسة التي أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية كشرط لتحقيق نموها و ضمان بقاءها.

(١) التنمية المستدامة، المجلس الأعلى للتعليم في قطر ص ٦٠.

(٢) التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، بحث محكم في مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٦، العدد الأول، ٢٠٠٩، مقدم من قبل: ماجدة أبو زنت، وعثمان محمد غنيم، نشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية، ص ٢١.

(٣) التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس - سطيف - ، للطالب: العايب عبدالرحمن، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ص (أ) بتصرف.

ويرى معظم الباحثين أن الاهتمام بالتنمية المستدامة من طرف المؤسسة الاقتصادية يعكس مستوى الوعي الذي يتحلى به الإداري أو المسؤول خدمة لغايات و أهداف كل من يكوّن البيئة العامة المحيطة بالمؤسسة، حيث أن هذه البيئة تكون بيئة مستقرة و مزدهرة، إذا استطاعت المؤسسة أن تشبع رغبات كل الجهات التي تكوّن هذه البيئة وحققت لها الرضا.

وقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال العشرين سنة المنصرمة على اهتمام العالم، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية؛ ونتيجة لهذا الاستحواذ، أصبحت التنمية المستدامة مطلباً أساسياً لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة.

لقد أصبح مصطلح التنمية المستدامة يتداول في مختلف الأوساط؛ إلا أنه يلاحظ أن اعتماده وتطبيقه يختلف من وسط إلى آخر، حيث أن لكل واحد منها معايير تحليل خاصة به؛ بحيث يحلل كل وسط المفهوم والمبدأ، وفق ما يسمح له بالإجابة عن الأسئلة الخاصة به.

كما أن مصطلح التنمية المستدامة يأخذ مفاهيم مختلفة حسب الوسط الذي يستعمله: فمنهم من يرى أن التنمية المستدامة هي حماية البيئة ومنهم من يرى أنها إدارة الموارد الطبيعية.

وفي الأوساط ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية، فهناك من يرى أن التنمية المستدامة هي إدارة الجودة والبيئة والنزاهة وأخلاقيات الأعمال وإدارة العلاقة مع أصحاب المصالح وغيرها من العبارات^(١).

ولهذا المصطلح أيضاً معايير وضوابط ومقومات وأسس وأطر عامة يحدده المنظور الاقتصادي الإسلامي، بما يجعله متوافقاً مع الشريعة الإسلامية العزّاء، ومحققاً لمقاصدها وغاياتها النبيلة، ويطبق

معنى الاستخلاف في الأرض، الذي قال عنه الله جلّ وعلا في كتابه الكريم: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ

إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۗ﴾ [سورة البقرة: ٣٠].

(١) التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، جامعة فرحات

عباس - سطيف - ، للطالب: العايب عبدالرحمن، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ص ٢ .

وفيما يلي نستعرض مفهوم مصطلح "التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي..

ثالثاً: مفهوم التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي:

إن موضوع التنمية المستدامة من الموضوعات التي لها صلة مباشرة بالاقتصاد العالمي، وعلوم البيئة، والتشريعات المختلفة، بما فيها التشريع الإسلامي، ومن المعروف أن هذا النمط من أنماط التنمية يعدُّ إحدى الآليات التي تسعى دول العالم قاطبة في القرن الحادي والعشرين إلى الوصول إليها، واتخاذ كل التدابير اللازمة لتحقيقها، باعتبار أنها الوسيلة المثلى لتحقيق التقدم الحضاري المنشود بشتى صوره: (اقتصادياً، واجتماعياً، وبشرياً)، مع المحافظة في الوقت نفسه على الموارد والثروات الطبيعية من الاستنزاف والتلوث.

بحيث يظل كوكب الأرض قادراً على الوفاء بمعطيات التنمية وضمنان ديمومتها للأجيال القادمة، انطلاقاً من كون هذه الموارد ليست حكراً على جيل بعينه؛ بل هي ملكية عامة للبشر جميعاً في كل زمان ومكان.

كما أن التنمية المستدامة تمثل في الوقت نفسه إحدى القيم الحضارية المرتبطة بأخلاقيات التعامل مع البيئة، والتعامل الرشيد مع عناصرها ونظمها ومواردها، هذه الأخلاقيات التي حثنا عليها نبينا محمد ﷺ في حديث شداد بن أوس حينما قال: ثنتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ، قال: "إن الله كتب الإحسان على كل شيء..". إلى آخر الحديث الشريف^(١).

ومنذ ظهور مصطلح التنمية المستدامة لم تعد المساهمات الفكرية في مجال التنمية الاقتصادية قاصرةً على الاقتصاديين، بل أصبح دعاة حماية البيئة يشاركونهم فيها؛ بل امتد الأمر إلى أبعد من هذا مع نمو الفكر الخاص بالتنمية المستدامة ومبادئها ومستلزماتها، فظهرت مساهمات من طائفة متنوعة من المفكرين، فلاسفة وعلماء اجتماع وسلوكيات، ونشطاء في التنمية المحلية، ورجال سياسة، ولم يكن

(١) صحيح مسلم الحديث رقم ١٩٥٥.

لكثرة المساهمات دور في تحديد مفهوم التنمية المستدامة بقدر ما أحاطته بالغموض، وجعلته أقرب إلى "الشعارات" ذات الطابع العام^(١).

وكما تبين من العرض السابق، فإننا نجد أنفسنا أمام مصطلح وضعي جديد وهو التنمية المستدامة، ومفاهيم عديدة لهذا المصطلح، في كل واحد منها رؤية لماهية هذه التنمية أو لأهدافها، هذه الرؤى المتعددة تتفق في بعض الأمور، ولكنها تتباين فيما تذهب إليه عما ينبغي أن تكون عليه هذه التنمية المستدامة أو ما هو مستهدف منها.

ومن منظور إسلامي لا يصح لنا التسليم بأي مصطلح أو مفهوم وضعي قبل فحصه شكلاً وموضوعاً، وقد نقبله مطلقاً، أو نقبله بشروط، أو قد نرفضه رفضاً تاماً، ولا بد أن تكون لدينا الحجة القائمة، من الشريعة والاقتصاد، في هذا أو ذاك^(٢).

وإذا أردنا أن نبحث عن مصطلح التنمية في الاقتصاد الإسلامي؛ فلن نجد له مشتقات في آيات القرآن الكريم؛ إلا أن هناك مرادفات كثيرة للفظ التنمية أكثرها تعبيراً عن مفاهيم التنمية الحالية: مصطلح: "العمارة أو التعمير"، ومصطلح: "التمكن أو التمكين"^(٣).

أما عن مصطلح "العمارة"، فالله تعالى أودع هذه الأرض الخيرات، وطلب من الإنسان عمارتها والتمتع بخيراتها، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [سورة الملك].

(١) التنمية المستدامة: تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي" في جامعة قلمة يومي ٤ و٣ ديسمبر ٢٠١٢م، محمد يعقوبي، ومسعود ميهوب ص ١٩٣ (بتصرف).

(٢) المرجع السابق ص ١٩٤ (بتصرف).

(٣) "التنمية الاقتصادية في الإسلام: مفهومها، طبيعتها وأهدافها"، بحث محكم مقدم إلى الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة يومي ٤ و٣ ديسمبر ٢٠١٢م، أ.د. محمد فرحي، وأ.د. محمد قويدري ص ٣٩.

يقول الإمام الفخر الرازي^(١): "واعلم أنه في كون الأرض قابلة للعمارات النافعة للإنسان، وكون الإنسان قادراً عليها دلالة عظيمة على وجود الصانع"^(٢).

ويقول الإمام القرطبي عند تفسير قول الله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]: "استعمركم فيها: خلقكم لعمارتهما". وقال ابن العربي: قال بعض الشافعية: "الاستعمار طلب العمارة، والطلب المطلق من الله على الوجوب". وقال زيد بن أسلم: (أمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها من بناء مساكن وغرس أشجار). وقيل المعنى: "أهلمكم عمارتها من الحرث والغرس وحفر الأنهار وغيرها"^(٣). وقال الإمام الجصاص: "وفيه دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية"^(٤).

ومعنى ذلك أن لفظ (العمارة) أو (التعمير) يحمل مضمون التنمية الاقتصادية، وقد يزيد عنها، فهو نهوض في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، وإن تناول بصفة أولية جوانب التنمية الاقتصادية بمعناها المتعارف عليه في علم الاقتصاد، والذي لا يخرج في خطوطه العريضة أو العامة عن تنظيم عمليات الإنتاج المختلفة^(٥).

(١) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر، أوجد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، وهو قرشي النسب، أصله من طبرستان، ومولده في الري عام ٥٤٤ هـ، وإليها نسبته، رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وتوفي في هراة سنة ٦٠٦ هـ. (الأعلام للزركلي ٦/٣١٣).

(٢) مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، حمد عبدالرحمن الجنيدل، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٨٥ م، ٥٧/٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن، محمد القرطبي، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٧ م، ٥٦/٩.

(٤) أحكام القرآن، أحمد الجصاص دار الفكر، بيروت، ١٦٥/٣.

(٥) الإسلام والتنمية الاقتصادية، شوقي أحمد دنيا، دار الفكر العربي، مصر، ط ١، ١٩٧٩، ص ٨٥.

وورد كذلك لفظ (العمارة) على لسان عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال: "من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها"^(١).
ومن ذلك أيضا قول علي بن أبي طالب لنائبه على مصر: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استخراج الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرج البلاد"^(٢).

وورد المصطلح كذلك لدى علماء الإسلام بعد الخلفاء^(٣)، فهذا أبو يوسف صاحب أبي حنيفة النعمان^(٤) يقول في سياق الاستشارات الاقتصادية التي كان يطلبها منه هارون الرشيد: "ورأيت أن تأمر عمال الخراج إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم فذكروا أن في بلادهم أنهارا قديمة و أرضين كثيرة غامرة - أي مغمورة بالمياه -، وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار واحتفروها وجرى الماء فيها عمُرت هذه الأرض الغامرة وزاد في خراجهم، كتبوا بذلك إليك، فأمرت رجلا من أهل الخير والصلاح يوثق بدينه وأمانته فتوجهه في ذلك حتى ينظر فيه، ويسأل عنه الخبرة والبصيرة من أهل ذلك البلد، ويشاور فيه غير أهل ذلك البلد ممن له بصيرة ومعرفة، ويجر إلى نفسه بذلك منفعة، ولا يدفع عنها به مضرة، فإذا اجتمعوا على ذلك ففيه صلاح و زيادة الخراج، أمرت بحفر تلك الأنهار، وجعلت النفقة من بيت

(١) الخراج، يعقوب أبو يوسف، دار المعرفة، بيروت، ط ٤، ١٩٧٩م، ص ٨.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) السياسة الشرعية، مناهج جامعة المدينة العالمية لمرحلة الماجستير، ١/٢٥٠.

(٤) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبة الأنصاري، كان القاضي أبو يوسف المذكور من أهل الكوفة، وهو صاحب أبي حنيفة رضي الله عنه، كان فقيهاً عالماً حافظاً، وجالس محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ثم جالس أبا حنيفة النعمان بن ثابت، وكان الغالب عليه مذهب أبي حنيفة وخالفه في موضع كثيرة. وكان قد سكن بغداد وتولى القضاء بها لثلاثة من الخلفاء: المهدي وابنه الهادي ثم هارون الرشيد، وكان الرشيد يكرمه ويجله، وكانت ولادة القاضي أبي يوسف سنة ثلاث عشرة ومائة. وتوفي يوم الخميس أو لوقت الظهر لخمس خلون من شهر ربيع الأول سنة اثنتين وثمانين ومائة ببغداد. (وفيات الأعيان لابن خلكان ٦/٣٧٨)

المال، وتحمل النفقة على أهل البلد، فإنهم إن يعمرُوا خيراً من أن يخرّبوا، وأن يوفروا خيراً من أن يذهب ما لهم ويعجزوا"^(١).

وأما عن مصطلح (التمكين)، فيقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشًا قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠].

وللتمكين معنيان؛ أحدهما: جعلنا لكم فيها سكناً، وجعلنا لكم فيه قراراً، وهو تقرير لغوي يطابق ما هو معروف من وضع الناس في الأرض، فلا خلاف فيه ولا حاجة لإيضاحه. وثانيهما: يدل على السيطرة والقدرة على التصرف، وهذا المعنى يكمل المعنى السابق، والتمكين الثاني ليس الغرض منه أن يأكل الإنسان و يشرب فحسب، بل المراد بذل أقصى جهده، وما أعطي من عزيمة وعقل مدبر، للانتفاع بأقصى ما يمكن من الخيرات المسخرجة من باطن الأرض، لإقامة أفضل ما يستطاع من العمارة المزدهرة بالجد والخلق الفاضل^(٢).

ويمكننا من هذا المنطلق أن نتبع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وآثار الخلفاء والصحابة والتابعين، التي تشير بصفة مباشرة أو غير مباشرة - بمصطلحات مغايرة نوعاً ما لما هو متداول في أدبيات النمو والتنمية - إلى قضية التنمية، كالكسب الحلال، والعمارة والتمكين، والشكر والعمل وغيرها.

وقد وصف الإسلام السعي في توفير المتطلبات المادية بالعمل الصالح في كثير من نصوصه، وفي المقابل نهى عن المسألة، وأمر بأن ينهض كل فرد لرفع مستواه المادي بالعمل والإنتاج، ففي الأمر باستغلال الموارد الطبيعية والتمكن من الانتفاع بها، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [سورة الملك].

(١) الخراج، يعقوب أبو يوسف، دار المعرفة، بيروت، ط ٤، ١٩٧٩م، ص ١٨ وما بعدها.

(٢) مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، حمد عبدالرحمن الجنيدل، مرجع سابق، ٥٨/٢.

وفي الأمر بالعمل وبالسعي في الأرض، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]، ويقول النبي ﷺ: "طلب الكسب فريضة على كل مسلم"^(١)، و في الأمر بالاستمتاع بما سخر الله من موارد طبيعية، يقول سبحانه وتعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: ١٦٨].

وفي الأمر بالتزام الوجه المشروع في الكسب والعمل والاستمتاع قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

فهذه الأوامر الإلهية بالمشي في مناكب الأرض، والانتشار فيها والابتغاء من فضل الله، يعبر عنها اقتصادياً بممارسة مختلف العمليات الإنتاجية، وتتجسد عملياً بإرساء خطط للتنمية التي هدفها الوصول إلى الرخاء المادي.

وقد استنبط الإمام الشيباني من هذه النصوص وجوب الكسب والإنتاج وتنمية المال - والواجب كما قرره الأصوليون يعد تاركه آثماً - وخصوصاً من الآية الأخيرة بقوله: (الأمر حقيقته الوجوب، ولا يتصور الإنفاق إلا بعد الكسب - أو بعد الإنتاج - وما لا يتم الواجب إلا به يصير واجباً)^(٢)، فالإنفاق إذن واجب ويدخل في باب إعادة التوزيع.

نخرج من جملة هذه النصوص بأن تحقيق الرخاء الاقتصادي ليس عملاً اختيارياً في نظر الإسلام، كما أنه ليس ضرورة تقتضيها بعض الظروف التاريخية، وإنما هو فريضة إسلامية، لا يتحقق الإسلام عملياً ولا يسود نظامه إلا إذا توفر وأدبت هذه الفريضة على أكمل وجه.

إلا أنه يجب أن نشير إلى أن هذا الهدف في الإسلام لا يعد غاية في حد ذاته، بل يتعداه إلى هدف أسمى، ويعد هذا الهدف مرحلياً فقط، وهذا يعني أمرين:

(١) الاكتساب في الرزق المستطاب، أبو الحسن الشيباني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٨، وقد رواه الطبراني بلفظ: "طلب كسب الحلال فريضة بعد الفريضة".

(٢) مرجع سابق ص ٢٩.

١- إنه لا غنى عنه، فلا بد من تحقيقه ليتمكن الوصول إلى ما عناه.

٢- إنه ليس غاية يوقف عندها وإنما يجب أن يتجاوز الإنسان ذلك إلى تحقيق الهدف النهائي.

أما عن الأمر الأول، فإنه إذا قصر المجتمع في تحقيق الرفاه الاقتصادي، فإنه سيؤثر ذلك على شتى الجوانب الحياتية، يؤثر على العقيدة لما سبق أن أوردنا أن الفقر وقلة الحاجة قرينة للكفر والإلحاد، ويؤثر على السلوك و الأخلاق، حيث سيعاني الفقراء شظف العيش ما لم يركنوا إلى المسألة أو الانحراف الخلقي، ويؤثر على الفكر، إذ أن الفقير الذي لا يجد ما يسد به رمقه، فكيف ينتظر منه أن يفكر تفكيراً سليماً؟ ويؤثر على المجتمع أي ستكثر الآفات الاجتماعية من سرقة وإدمان، وتسول وما إلى ذلك.

وأما عن الأمر الثاني، فإن الهدف من الرخاء الاقتصادي يكمن في استخدامه كأداة لنشر الخير و العدل والسلام والحق في مختلف أرجاء الأرض، ومعنى ذلك أن الإسلام يضع للتنمية الاقتصادية هدفاً يمكن أن نطلق عليه بشيء من التجوز إنسانية الاقتصاد، بمعنى أن يستخدم الإنسان تقدمه الاقتصادي في تحقيق كل معنى إنساني رفيع، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، فالرخاء الاقتصادي ينبغي أن يسخر لخدمة الحق والعدل.

وعليه فهذا الهدف وضعه الصحيح أنه مرحلي، لا مناص من تحقيقه للمرور إلى الهدف النهائي الذي هو هدف إنساني شامل^(١).

ومما يجب ذكره أنّ الفكر الإسلامي كان له قصب السبق في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، اتساقاً مع مظاهر الإعجاز العلمي للقرآن الكريم، وبعدها توصلت التشريعات والقوانين الدولية إلى اعتبار التنمية المستدامة هي غاية عالمية ترمي إلى الاستجابة إلى احتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بقدرات الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

(١) "التنمية الاقتصادية في الإسلام : مفهومها، طبيعتها وأهدافها"، أ.د. محمد فرحي، وأ.د. محمد قويدري مرجع

ويؤكد ذلك أن الفكر الإسلامي شمل معظم أهداف التنمية المتواصلة بمختلف مفاهيمها، وذلك بأحكام شرعية وقيم إسلامية تدعو لترشيد الاستهلاك بعيداً عن الإسراف، واعتباراً للملكيات الخاصة في إعمار الأرض بلا إفساد فيها لصالح الأجيال المتعاقبة^(١).

إن الأدبيات الإسلامية في مجال التنمية الاقتصادية أظهرت فيما قبل شيوع التنمية المستدامة رفضاً للمفهوم الوضعي، حيث ارتبط هذا في معظم النظريات والنماذج بتحقيق أهداف مادية بحتة من خلال تغييرات هيكلية ونمو لعناصر الإنتاج كماً وكيفاً وكل ذلك بما يؤدي إلى تحقيق أكبر معدلات ممكنة لنمو الناتج الحقيقي للمجتمع والفرد.

وهذا الرفض من المنظور الإسلامي لم يكن بأي حال قائماً على رفض الأهداف المادية المنتظرة من عملية التنمية بل على رفض المنهجية الوضعية التي لا تعترف بالأهداف غير المادية للتنمية، وبضرورة تلازمها مع الأولى مما يستدعي بالضرورة إجراء تعديلات في الأهداف المادية، وكذلك إتباع آليات مختلفة لتحقيقها معاً في الواقع العملي، لذلك ذهب المفكرون الإسلاميون إلى تعريف التنمية الاقتصادية على نحو يأخذ في الاعتبار تنمية الإنسان ورفقيه من الجهتين الروحية والمادية، وعلى نحو يأخذ في الاعتبار الدور الرئيس للإنسان بين عناصر الإنتاج المختلفة، وعدالة المشاركة في النشاط الانتاجي، وعدالة المشاركة في الناتج الحقيقي للمجتمع، وكل ذلك في إطار الشريعة والقيم العقدية^(٢).

وتعرف التنمية المستدامة في منظور الاقتصاد الإسلامي بأنها: طلب عمارة الأرض والتمسك بعقيدة الإسلام – عقيدة التوحيد والربوبية والاستخلاف – في طلب عمارة الأرض وفق شرع الله

(١) "التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي"، بحث محكم مقدم إلى الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة يومي ٤ و٣ ديسمبر ٢٠١٢م، د. صليحة عشي ص ١٣٢.

(٢) التنمية المستدامة: تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية، الملتقى الدولي حول: "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي" في جامعة قلمة يومي ٤ و٣ ديسمبر ٢٠١٢م، محمد يعقوبي، ومسعود ميهوب ص ١٩٥ (بتصرف).

بالقيام بالنشاط الإنتاجي المفضي للكسب الحلال في مناخ اقتصادي واجتماعي يتوفر فيه الإيمان والتقوى وسيادة القيم الإسلامية، وتجنب الحرام والاستغفار من ارتكابه، مما يرسل السماء مدرارا ويزيد المال والبنين والزرع والماء، فيحقق الكفاية والحياة الطيبة لأفراد المجتمع رجالا ونساء وشبابا وطلابا^(١). وتعتبر التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي عملية متعددة الأبعاد، تعمل على تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبعد البيئي، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي.

ويؤكد هذا المنظور على أن الإنسان مستخلف في الأرض، له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، ووصولاً إلى الارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للإنسان^(٢).

ويلاحظ أن هذا التعريف يتضمن ثلاثة عناصر أساسية للتنمية المستدامة، وهي:

- أنها عملية متعددة الأبعاد، تقوم على التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الشاملة وبعدها البيئي.
- الاستغلال الأمثل للموارد من منظور إسلامي.
- ضمان حق الأجيال الحاضرة واللاحقة في الموارد الطبيعية، والارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للموارد والإنسان^(٣).

(١) "التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي"، د. صليحة عشي، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٢) منظمة الإيسيسكو، "العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة" ص ٤٧-٤٨.

. <http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P٥.htm>

(٣) مرجع سابق ص ٤٨.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي يستند إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في حياة البشرية جمعاء، والأهداف التنموية النابعة من تلك المقاصد تنادي بتطبيق مفهوم الفلاح الإنساني، والسعادة والحياة الطيبة في الدنيا والآخرة.

وقد ركز الدكتور جعفر عبد السلام^(١)، على أهمية منظومة القيم الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مجملًا إياها في خمس قيم رئيسية، وهي: الاستخلاف، والعدل، والعمل، والقناعة، والإيثار^(٢).

إن التنمية المستدامة ذات مضمون أخلاقي ينطوي على مسؤولية الجيل الحالي تجاه الأجيال القادمة، وهذا المضمون الأخلاقي أسس له الفكر الإسلامي قبل كل النظم الإدارية الحديثة، إذ أحاط هذا الفكر بمعظم الأهداف التي تتضمنها المفاهيم العديدة للتنمية المستدامة.

إن إرفاق مفهوم "الاستدامة" بالتنمية في الفكر الوضعي يفتح مجالًا للتقارب بين هذا المفهوم الوضعي للتنمية والمفهوم الإسلامي، وذلك لعدة أسباب نذكرها فيما يلي، ولكن علينا أن نلاحظ أن التقارب بين المفهومين إنما هو تقارب ظاهر في أهداف التنمية وليس في الدوافع الحقيقية لهذه الأهداف^(٣):-

(أ) قضية حماية البيئة التي هي السبب الرئيسي في خروج مفهوم التنمية المستدامة إلى الوجود لها أدلة وفيرة في القرآن والسنة والفكر الإسلامي بصفة عامة، ولا نبالغ إذا قلنا إن المدافعين عن حماية

(١) الدكتور جعفر عبد السلام من مواليد مركز فوة، بمحافظة كفر الشيخ في ٢٩ مارس ١٩٤١م، وحصل على

ليسانس الحقوق - جامعة القاهرة ١٩٦٢م، ودبلوم القانون العام - جامعة القاهرة ١٩٦٣م، ودبلوم العلوم

الإدارية - جامعة القاهرة ١٩٦٤م، ودبلوم أكاديمية لاهي للقانون الدولي (هولندا)، وحصل على الدكتوراه في

القانون الدولي العام - جامعة القاهرة ١٩٧٠م، عمل رئيسًا لقسم القانون العام بكلية الشريعة والقانون من

١٩٨١-١٩٩٣م، ونائبًا لرئيس جامعة الأزهر لشؤون التعليم والطلاب من ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٧م. (ويكيبيديا)

(٢) "التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي"، د. صليحة عشي، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٣) التنمية المستدامة: تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية، بحث محكم مقدم للملتقى الدولي حول: "مقومات

تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي" في جامعة قلمة يومي ٤ و٣ ديسمبر ٢٠١٢م، محمد يعقوبي،

ومسعود ميهوب ص ١٩٥.

البيئة في العصر الحديث سوف يذهلون حينما يطلعون على التصور الإسلامي في هذا المجال وأن تصوراتهم لا تعدو إلا أن تكون جزءا يسيرا منه.

والمقصود بالبيئة في الفكر الوضعي ببساطة هي: الطبيعة أو الكون أو الأرض، بما فيها من فضائل شتى من حيوان ونبات وشجر، وما فيها من بحار وأنهار وبحيرات وغابات وصحراوات، وبما تحتويه من معادن سائلة وجامدة، وبالفضاء المحيط بها وبهوائها... إلخ، فإنها تحتوي كل هذا في علاقات بيئية متشابكة ومتناسقة.

وفي إطار هذا المعنى المرادف للأرض نجد القرآن يؤكد على ضرورة إعمار الأرض قال تعالى:

﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكَ فِيهَا﴾ [هود: ٦١].

وفي سنة النبي ﷺ: "أنه حرم عضة المدينة وما حولها اثني عشر ميلاً"^(١)، والعضة: النبات وأنواع الشجر الذي ترعاه الماشية.

كذلك فإنه لم يسمح بنشاط الصيد إلا خارج المدينة المنورة، وحرمها الذي حدد بامتداد أربعة أميال حولها^(٢).

وهكذا كانت هناك محمية طبيعية على امتداد أربعة أميال حول المدينة بالنسبة لجميع الأحياء من نبات وحيوان...

أما بالنسبة للنبات والشجر فقد امتدت المحمية ثمانية أميال إضافية بعد ذلك^(٣).

أما عن تلويث المياه الصالحة للشرب والاعتسال فقد نهى الرسول ﷺ عن تلويثها: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه"^(١).

(١) كما في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، رواه مسلم في صحيحه، الحديث رقم: ١٣٦٢.

(٢) التنمية المستدامة: تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية، محمد يعقوبي، ومسعود ميهوب، مرجع سابق، ص ١٩٦.

(٣) كتاب الخراج، أبو يوسف، ص ١١٢.

كذلك نهى عن تلويث المياه والأماكن التي تصلح للراحة أو الطرق بقضاء حاجة الإنسان فيها: "اتقوا الملاعن الثلاث: البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل"^(٢)، وبالقياس فإن إلقاء القمامة أو المخلفات العضوية أو الصناعية الضارة في الماء (الأنهار والبحيرات .. إلخ) أو تحت الأشجار وفي الغابات أو في وسط الطرق التي يسلكها الناس يصبح محرماً على المسلمين^(٣).

كذلك حث الرسول ﷺ على الزراعة فقال: "لا يغرس مسلماً غرساً، ولا يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان ولا دابة، ولا شيء إلا كانت له صدقة"^(٤).

وقال عليه الصلاة والسلام: "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها"^(٥)، وإحياء الأرض الموات قال عليه الصلاة والسلام: "من أحيا أرضاً مواتاً فهي له"^(٦)، وهذا من قبيل تحسين البيئة وليس فقط حمايتها ..

وأقطع النبي ﷺ أرضاً للصحابة بشرط إحيائها في إطار القاعدة: "ليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين"^(٧)، أي: إذا لم تستصلح الأرض بالزراعة بعد ثلاث سنوات تنزع ممن أخذها، وفي سنة النبي ﷺ أيضاً: "من كانت عنده أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه"^(٨)، وذلك خشية أن تترك بلا استخدام، وهذا أمر وتشجيع على عدم ترك مورد طبيعي نافع بلا استخدام.

(١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، رواه البخاري في صحيحه، الحديث رقم: ٢٣٩.

(٢) رواه أبو داود في سننه من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، الحديث رقم: ٢٩.

(٣) التنمية المستدامة: تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية، مرجع سابق ص ١٩٦.

(٤) كما في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، رواه مسلم في صحيحه، الحديث رقم: ١٥٥٢.

(٥) حديث أنس رضي الله عنه، رواه البزار في مسنده، ١٤/١٧.

(٦) رواه الطبراني في المعجم الأوسط، من حديث عائشة رضي الله عنها ٢٤٧/٢.

(٧) السلسلة الضعيفة للألباني الأثر رقم: ٥٥٣، موقوف على طاووس بن كيسان اليماني.

(٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، رواه البخاري في صحيحه، ٢٣٤١.

وقد اجتهد عمر بن الخطاب ولم يوزع الأراضي المفتوحة في العراق ومصر على الفاتحين من المسلمين، ليس فقط خشية أن يتركوها لانشغالهم بالجهاد ولظروفهم عامة، فتبور الأرض فلا يستفاد منها، فترك هذه الأراضي في أيدي أصحابها ليدوموا على زراعتها وفرض عليهم الخراج (ضريبة). وفي القرآن يدعونا الله - سبحانه وتعالى - إلى التأمل في جمال ما خلق للإنسان في هذا الكون بشكل يدعو إلى العجب .. وهكذا نرى علاقة الإنسان بما خلق الله عز وجل من كائنات في الكون .. هذه المنظومة الحياتية البديعة القائمة على إيمان بأن الحياة لها هدف ولها نهاية وأن الإنسان مستخلف في الأرض وأن ما فيها أمانة لديه يتصرف فيه بحق الخالق وهدايته ليس طمعا ولا غروراً ولا استكباراً .. وهذا الفهم هو الذي حدا بفقهاء المسلمين في العصور الوسطى - حينما كانت أوروبا تعيش في عصور الظلام - إلى مهاجمة الصنائع والأنشطة التي تلوث الهواء الجوي، فقد أفتوا بعدم السماح للحداد أن يقيم ورشته وسط مساكن الناس وكذلك أيضا لا يسمح لأصحاب الحمامات العامة، حيث كانوا يوقدون ناراً لتسخين مياه الاستحمام فتصعد منها الأدخنة^(١). وتكلم ابن خلدون^(٢) عن أن الهواء هو روح الحيوان، وأن فساده يؤدي إلى فساد الحياة وعن أن الدولة حينما يتدهور حالها وتفسد أمورها يفسد هواؤها أيضا، وهذا الذي نجاه في الإسلام عن

(١) التنمية المستدامة : تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية، مرجع سابق ص ١٩٧ .

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، وليّ الدين الحضرميّ الإشبيلي، الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة، أصله من إشبيلية، ومولده سنة ٧٣٢هـ ومنشأه بتونس، رحل إلى فاس وقرطبة وتلمسان والأندلس، وتولى أعمالا، واعترضته دسائس ووشايات، وعاد إلى تونس، ثم توجه إلى مصر فأكرمه سلطانها الظاهر برفوق، وولي فيها قضاء المالكية، وتوفي في القاهرة سنة ٨٠٨هـ، كان فصيحاً، جميل الصورة، عاقلاً، صادق اللهجة، عزوفا عن الضيم، طامحا للمراتب العالية، اشتهر بكتابه "العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر" (الأعلام للزركلي ٣/٣٣٠)

علاقة الإنسان بالبيئة، لم يكتشف المفكرون الوضعيون منه إلا النزر اليسير، وبدوافع مختلفة تماماً عن الدافع الإيماني الذي بينه الإسلام^(١).

وسياق الأدلة السابقة لبيان المنظور الإسلامي لحماية الأرض وإعمارها يدل على أن المنظور الوضعي في هذا الصدد، وإن تشابه مع الإسلامي في بعض الوجوه إلا أنه ما زال قاصراً عنه بمراحل في وجوه أخرى، وعلى سبيل التأكيد فإننا لا نقصد أيضاً بيان هذه الأدلة القول بأن لدينا أساساً وطيئاً للمصطلح الجديد الخاص بالتنمية المستدامة لأن مفهوم حماية البيئة في الإسلام أوسع من أن يربطها بحماية الموارد الطبيعية فقط كما أن مفهوم التنمية في الإسلام يتضمن مفهومين أصيلاً للاستدامة كان معروفاً زمناً قبل ظهور المفهوم الوضعي للاستدامة.

❖ المطلب الثاني: آليات تحقيق التنمية المستدامة:

لتحقيق التنمية المستدامة لا بد من التعرف على ذكر أهم الأبعاد التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وهي كالتالي:

١- **البعد الاقتصادي:** يقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

ويمكن حصر البعد الاقتصادي فيما يلي: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية بتغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى

(١) "إسهام ابن خلدون في الفكر الاقتصادي"، بحث محكم منشور بمجلة: (دراسات اقتصادية إسلامية)، المجلد

١٣ العدد ٢، محرم ١٤٢٧هـ، عبدالرحمن يسري أحمد، ص ٤٣.

مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته، حيث تقع مشكلات التلوث العالمي على عاتق الدول الصناعية، وتقليص تبعية البلدان النامية، كما يجب تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، حيث هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة، والنمو السريع للسكان والتخلف، الناجم عن التاريخ الاستعماري، والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية، والحد من التفاوت في المداخل، بالتالي المساواة في توزيع الموارد، وتقليص الإنفاق العسكري^(١).

٢- البعد الاجتماعي: في هذا المجال تبرز فكرة التنمية المستدامة في رفض الفقر، والبطالة، والفرقة التي تحد من حقوق الضعفاء، والهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، ويتجلى هنا البعد الاجتماعي كأساس للاستدامة، عن طريق العدل الاجتماعي.

وأهم عناصر البعد الاجتماعي هي:- تثبيت النمو الديمغرافي (ضبط السكان) -الحراك الاجتماعي -الصحة والتعليم -التنوع الثقافي -تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة، ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى^(٢).

٣- البعد البيئي: يكتسي البعد البيئي للتنمية المستدامة أهمية كبيرة؛ لأنه جاء لمعالجة علاقة التنمية بالبيئة، من خلال وضع الأساسيات التي تقوم عليها الحدود التي يجب ألا تتعداها؛ فهذا البعد يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل لها، على أساس مستدام للاحتياط والوقاية والتوفير.

ويمكن إجمال الأبعاد البيئية فيما يلي: عدم إتلاف التربة عن طريق استعمال المبيدات، وتدمير الغطاء النباتي، والعمل على صيانة المياه؛ أي وضع حد للاستخدامات المبددة، وتحسين كفاءة

^(١) دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية.. للطالبة: إلهام شيلي،

رسالة ماجستير بجامعة فرحات عباس -سطيف-، للسنة الجامعية ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٧١.

^(٢) المصدر السابق ص ٧١ (بتصرف).

شبكات المياه، وتقليص ملاحى الأنواع البيولوجية، أى صناعة ثراء الأرض فى التنوع البيولوجى للأجيال المقبلة، وحماية المناخ من الاحتباس الحرارى، والاستغلال الرشيد للموارد الطاقوية والمعدنية^(١).

وهناك بعد آخر أصبح ذو أهمية بالغة خصوصاً فى السنوات الأخيرة، ألا وهو:

٤ - البعد التكنولوجى: ويمكن تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات التالية:

الأخذ بالتكنولوجيات المحسّنة والتشريعات الزاجرة، والعمل على الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، وحماية تدهور طبقة الأوزون^(٢).

إضافة لما سبق فإننا يمكن أن نضيف بعض الآليات التى ربما تكون ناجعةً لتحقيق تنمية

مستدامة وفعّالة، ومنها:

١ - تلبية الحاجات الإنسانية للسكان : الوظيفة الأساسية للتنمية المستدامة، هو إعادة توجيه

الموارد، بما يضمن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع، وتحسين مستوى معيشتهم، لذلك نجدها تركز كثيراً على مسألة القضاء على الفقر، انطلاقاً من اقتناعها أن عالماً يستوطنه الفقر واللامساواة، سيكون دون شك عرضة للأزمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

٢ - الإدارة البيئية السليمة: ونعني بالإدارة البيئية السليمة تلك التى تساهم فى تحقيق التنمية

المستدامة بالاستخدام الفعال لكل الأدوات الممكنة، (التشريعات والقوانين البيئية، تقييم الأثر البيئى، الالتزام بمبدأ المحاسبة البيئية، قاعدة المعلومات البيئية وغيرها)^(٣).

(١) المصدر السابق ص ٧٢ (بتصرف).

(٢) المصدر السابق ص ٧٢ (بتصرف).

(٣) المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية فى تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"،

رسالة ماجستير بجامعة قاصدي مرياح -ورقلة-، سنة ٢٠٠٧، من إعداد الطالب: الطاهر خامرة، ص ٣٣.

٣- التنمية البشرية : تتضمن مذكرات المتحدثين - في البيئة والتنمية - الصادر عن الأمم المتحدة، بأن التنمية البشرية تساوي التنمية القابلة للاستمرار، ويؤكد هذا أنه لا وجود للتنمية المستدامة بدون تنمية بشرية مستدامة.

وتتضمن التنمية البشرية ثلاثة جوانب: الأول: تشكيل القدرات البشرية؛ مثل: تحسين مستوى الصحة، والثاني: هو استثمار المجتمع لقدراته المكتسبة؛ مثل: طريقة توزيع الدخل، والجانب الثالث: يتعلق بالمعرفة والتعليم^(١).

٤- الاقتصاد البيئي : يعتبر الاقتصاد الجهاز العصبي للتفاعلات بين البيئة والتنمية، لذلك فإن التنمية المستدامة، تعتمد على مدى النجاح في الموازنة، بين النظام الاقتصادي، والنظام البيئي. وهدف الاقتصاد البيئي: هو إدماج البيئة في الإطار الخاص بالعلوم الاقتصادية، وهذا ما تجاهله الاقتصاديون النيوكلاسيك^(٢).

٥- التكنولوجيا السليمة بيئياً (التكنولوجيا النظيفة) : تتعارض التنمية المستدامة مع تكنولوجيا مضرّة بالبيئة، وعليه فلا بد لتحقيق التنمية المستدامة: من إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة، مما يجعلها أكثر ملائمة للبيئة، وذات استخدام أقل للموارد والطاقة، وتولد قدرأ أقل من التلوث والنفائات.^(٣)

٦- مكافحة الفقر: ويمكن رصد التقدم المحرز في تطبيق هذه الآلية من خلال معدل البطالة، مؤشر الفقر البشري وعدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر^(٤).

(١) المصدر السابق ص ٣٣ (بتصرف).

(٢) المصدر السابق ص ٣٣ (بتصرف).

(٣) المصدر السابق ص ٣٤ .

(٤) دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية..، إلهام شيلي، مرجع سابق،

٧- تكثيف التعليم والتدريب والاهتمام بالبحث العلمي؛ لرفع معدل الوعي العام: ويقاس تحقق التنمية المستدامة في ذلك، من خلال معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، والنسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية^(١).

٨- تحسين السكن والأمن الاجتماعي، وحماية المواطنين من الجرائم^(٢).

٩- عمارة الأرض والاهتمام بالإنسان: لما كان الإنسان هو أساس برامج التنمية المستدامة وهو غايتها والقائم بها، رفعت السنة النبوية قيمة الإنسان واهتمت به، وتنمية قدراته، باعتباره أهم عنصر من عناصر البيئة نفسها؛ بل إن البيئة نفسها مسخرة لخدمته، وهو خليفة الله في الأرض دون غيره من سائر المخلوقات.

١٠- الديمومة والاستمرارية في التنمية المستدامة: على جميع التخصصات وفي شتى المجالات، مع الإيفاء الكامل لجميع الاحتياجات بالجيل الحالي، وكافة الرغبات، مع ديمومتها واستمرارها؛ دون الإخلال باحتياجات الأجيال القادمة، والتأثير على ممتلكاتهم، مع المحافظة على البيئة بجميع عناصرها وإمكانيتها^(٣).

ومن الآليات المهمة جداً التي جاء بها الاقتصاد الإسلامي من منظوره في تحقيق التنمية المستدامة، والتي تساهم بشكل كبير وفَعَّال في تحقيق التنمية المستدامة، وفي رفع كفاءتها وزيادة إنتاجيتها، كما سيأتي، ومن هذه الآليات آلية:

١- العمل المصرفي الإسلامي: - حيث يعتبر أكثر قدرة وكفاءة على استثمار الموارد المتاحة في ظل استخدام مبدأ المشاركة؛ لكفاءته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية.

(١) المرجع السابق ص ٧٤.

(٢) المرجع السابق ص ٧٤.

(٣) "التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، إعداد الطالب: نايف بن نائل أبو علي عام: ١٤٣٢هـ، ص ٥٠.

ويسمح بالمشاركة في اتخاذ القرار، وتحمل المسؤولية، وبالتالي يدفع الجميع من وحدات الفائض ووحدات العجز، للمساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع، وهي من أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيقها؛ بالإضافة إلى تنوع صيغ هذا التمويل: كالمضاربة، والسلم، والمزارعة، والاستصناع، والمغارسة، وهي صيغ كفيفة بتمويل المشاريع عالية التكلفة؛ مثل: مشاريع التنمية المستدامة.^(١)

٢- آلية: مؤسسة الزكاة والوقف:- فيعد الوقف والزكاة مصدرين مهمين من مصادر التمويل التي تلجأ إليها الكثير من الدول العربية والإسلامية لتغطية العجز المالي التي تعاني منه؛ بحيث يتم تخصيص ريعه في كثير من المشروعات سواء الاجتماعية: كبناء المساجد والمدارس ودور العلم ومراكز الرعاية الصحية، أو المشروعات الاقتصادية: كالزراعة والري وإنشاء الطرق وتعبيدها، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وإنجاز السكنات، والصناعات الخفيفة... الخ، وهناك العديد من الشواهد التي تعبر عن منجزات الوقف والزكاة عبر الحقب المختلفة للحضارة الإسلامية. ويقوم الوقف والزكاة بدور كبير في تحقيق العدالة في توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروة؛ بحيث أن أخذ الزكاة من أموال الأغنياء، ورده للفقراء والمحتاجين، يعتبر نوعاً من أنواع إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع، بما يحقق التقارب بين أفراد المجتمع، ويحول دون تكديس الأموال في يد عدد معين من الأفراد يتحكمون في الاقتصاد، وبذلك يمكن تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي، وهذا ما تصبو وتتطلع إليه أهداف التنمية المستدامة^(٢).

^(١) "التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي"، بحث محكم مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، في جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، يومي: ٢٠/٢١ نوفمبر ٢٠١٢، للدكتور: السعيد دراجي ص ١٢ (بتصرف).

(٢) المصدر السابق ص ١٣ (بتصرف).

الفصل الأول

التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نشأة البنك الإسلامي للتنمية وأهدافه وموارده

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشأة وأهداف البنك الإسلامي للتنمية وتطوره.

المطلب الثاني: موارد البنك الإسلامي للتنمية.

المبحث الثاني: مجالات عمل البنك الإسلامي للتنمية وأنشطته

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مجالات عمل البنك الإسلامي للتنمية.

المطلب الثاني: أنشطة البنك الإسلامي للتنمية.

الفصل الأول

التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية

في هذا الفصل أتناول التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية، من خلال الحديث عن نشأته وتأسيسه وتطوره، ورؤيته ورسالته وأهدافه، وكذلك رأسماله وأهم موارده، والمجالات التي تشملها عمليات البنك، وكذلك أنشطة البنك المختلفة.

وفي هذا الفصل مبحثان:

❖ المبحث الأول: نشأة البنك الإسلامي للتنمية وأهدافه وموارده:

وفيه مطلبان:

❖ المطلب الأول: نشأة وأهداف البنك الإسلامي للتنمية وتطوره:

يلعب البنك الإسلامي للتنمية دوراً كبيراً ومهماً في المجتمع الاقتصادي الدولي الإسلامي، وقد قام هذا البنك بمشروعات تنموية كبيرة وبنّاءة، ساهمت في حلّ كثير من مشاكل التنمية في البلدان الإسلامية، وهو يعتبر على الأقل المؤسسة الاقتصادية الأولى التي تتكوّن عضويتها من جميع الدول الإسلامية في مختلف مناطق العالم.

أولاً: إنشاء وتأسيس البنك:

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية، أنشئت تطبيقاً لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي عقد في مدينة جدة عام ١٩٧٣م، وطبقاً لاتفاقية التأسيس التي أبرمت في ٣١ رجب ١٣٩٤هـ الموافق ١٢ أغسطس ١٩٧٤م بمدينة جدّة (المملكة العربية السعودية). وعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في رجب ١٣٩٥هـ (يوليو ١٩٧٥م). وبدأ "البنك" أنشطته رسمياً في ١٥ شوال ١٣٩٥هـ (٢٠ أكتوبر ١٩٧٥م)^(١).

ويعتبر البعض البنك الإسلامي للتنمية هو أول مصرف إسلامي، حيث يتنافس على شرف الريادة في هذا المجال مصرفان، هما: البنك الإسلامي للتنمية، وقد تأسس في سنة ١٩٧٥م، وبنك

(١) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ٣٨ عاماً في خدمة التنمية، جمادى الأولى ١٤٣٢هـ، (أبريل ٢٠١٢م)

ص٧، وتقرير البنك السنوي، الصادر في عام ١٤٣٥هـ، الموافق ل: ٢٠١٤م ص١ (بتصرف).

دبي الإسلامي، الذي تأسس أيضاً في ذات السنة، وقد سبقت هذان المصرفان محاولات كثيرة لا يجوز تجاهلها، ولكنها جميعاً لم تؤسس لبنك، وإنما كان يغلب عليها جانب النشاط الاجتماعي والتكافلي^(١).

أنشئ البنك الإسلامي للتنمية؛ لتمويل التنمية في الدول الإسلامية، ولتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء، والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء على حدٍ سواء، طبقاً لأحكام الشريعة الغراء.

ويضطلع البنك بعملياته وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وقد أسهمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الأعوام الثماني والثلاثين الماضية، في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء^(٢).

رؤية البنك:

يتطلع "البنك الإسلامي للتنمية" إلى أن يكون، قبل سنة ١٤٤٠هـ، بنكاً إنمائياً عالمياً الطراز، إسلامي المبادئ، يساهم إلى حدٍ كبير في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي، وساعد هذا العالم على استعادة كرامته.

رسالة البنك:

تكمن رسالة "البنك" في النهوض بالتنمية البشرية الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات ذات الأولوية التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الرخاء والازدهار للشعوب الإسلامية^(٣).

(١) "البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر"، ل.أ.د. محمد علي القري، ورقة بحثية محكمة مقدمة لمنتدى الفكر الإسلامي، الذي عقده مجمع الفقه الإسلامي بجدة في يوم الاثنين ٢٣ ربيع الأول ١٤٢٦هـ، الموافق ٢ مايو ٢٠٠٥م، ص ٣ (بتصرف).

(٢) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ٣٨ عاماً في خدمة التنمية، مرجع سابق، ص ٦-٧، (بتصرف).

(٣) نفس المرجع السابق ص ٧، وتقرير البنك الإسلامي للتنمية السنوي، لعام ١٤٣٥هـ، الموافق ل: ٢٠١٤م، ص ١ (بتصرف).

الدول الأعضاء في البنك:

ارتفع عدد الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية إلى أكثر من الضعف، أي من ٢٢ دولة عند تأسيس البنك عام ١٣٩٥هـ إلى ٥٦ دولة عام ١٤٣٢هـ، وهي موزعة بين أربع قارات: (أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية)^(١).

والشرط الأساسي للانضمام إليه هو أن يكون البلد المرشح لذلك عضواً في منظمة التعاون الإسلامي ("منظمة المؤتمر الإسلامي" سابقاً)، وأن يسدّد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال "البنك"، ويقبل ما قد يقرره مجلس المحافظين من شروط وأحكام^(٢).

رأسمال البنك:

يتألف رأسمال البنك الإسلامي للتنمية من المساهمات التي تدفعها الدول الأعضاء، وقد ازداد رأسمال البنك المصرح به من ملياري دينار إسلامي عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م)، إلى ٣٠ مليار دينار إسلامي عام ١٤٣٢هـ (٢٠١١م)، في حين ارتفع رأسمال البنك المكتتب فيه من ٠,٧٥ مليار دينار إسلامي عام ١٣٩٥هـ، إلى ١٧,٥ مليار دينار إسلامي عام ١٤٣٢هـ، وارتفع رأسماله المدفوع من ٠,٢٨ مليار دينار إسلامي عام ١٣٩٦هـ، إلى ٤ مليار دينار إسلامي عام ١٤٣٢هـ^(٣).
ثم ارتفع رأسمال البنك المصرح به إلى ١٠٠ مليار دينار إسلامي، ورأس المال المكتتب فيه إلى ٥٠ مليار دينار إسلامي تقريباً، في نهاية سنة ١٤٣٥هـ^(٤)، ويلاحظ الارتفاع الكبير في رأس مال البنك المصرح به والمكتتب فيه خلال ٤٠ عاماً منذ إنشائه.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية:

تطوّرت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من كيان واحد إلى مجموعة تضم خمس كيانات هي: "البنك الإسلامي للتنمية"، و"المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب"، و"المؤسسة الإسلامية لتنمية

(١) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ٣٨ عاماً في خدمة التنمية، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) المرجع السابق ص ٧ (بتصرف).

(٣) المرجع السابق ص ٨.

(٤) تقرير البنك الإسلامي للتنمية السنوي، لعام ١٤٣٥هـ، مرجع سابق ص ١ (بتصرف).

القطاع الخاص"، و"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"^(١).

مقرّه الرئيسي ومكاتبه الإقليمية والقُطرية:

يَتَّخِذ "البنك" مدينة جدّة (بالمملكة العربية السعودية) مقراً رئيسياً له، ولديه مكاتب إقليمية تقع في كلٍّ من: الرباط (عاصمة المملكة المغربية)، وكوالالمبور (عاصمة ماليزيا)، وألماتي (إحدى مدن كازاخستان)، وداكار (عاصمة السنغال)، هذا إلى جانب مكاتب قطرية وسيطة تقع في كلٍّ من: تركيا (أنقرة، وإسطنبول)، واندونيسيا^(٢).

إضافة إلى ذلك يوجد لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية عدد من الممثلين الميدانيين في بعض الدول الأعضاء، مثل: بنغلاديش، وغينيا بيساو، وغينيا، واندونيسيا، وموريتانيا، وسيراليون، وليبيا، وباكستان، والسنغال، والسودان^(٣)؛ كما يوجد مكتب تمثيلي لكل من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، في دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة^(٤).

سنته المالية:

سنة "البنك" المالية هي السنة الهجرية القمرية^(٥).

(١) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ٣٨ عاماً في خدمة التنمية، مرجع سابق، ص ٨.

(٢) المرجع السابق ص ٧، وتقرير البنك الإسلامي للتنمية السنوي، لعام ١٤٣٥هـ، الموافق ل: ٢٠١٤م ص ٨ (بتصرف).

(٣) لمحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، من إصدار البنك الإسلامي للتنمية ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، ص ٥.

(٤) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، من ضمن إصدارات مجموعة البنك، جمادى الأولى ١٤٣٣هـ (أبريل ٢٠١٢م)، ص ٦.

(٥) تقرير البنك الإسلامي للتنمية السنوي، لعام ١٤٣٥هـ، مرجع سابق ص ١.

وحدته الحسابية:

وحدة "البنك" الحسابية هي الدينار الإسلامي، الذي يعادل وحدة من وحدات "حقوق السحب الخاصة" في "صندوق النقد الدولي"^(١).

اللغة:

العربية هي اللغة الرسمية في "البنك". أما اللغتان الإنكليزية و الفرنسية، فهما لغتا العمل^(٢).

ثانياً: أهداف البنك الإسلامي للتنمية:

لاشك أن فكرة تضامن الدول الإسلامية، وتعاونها في مواجهة تحديات التنمية بصفة عامة، والتخفيف من حدة الفقر بصفة خاصة، في إطار مبادئ وهدى الشريعة الإسلامية الغراء، كانت وراء إنشاء البنك، ولازالت تحدد توجهاته ونشاطاته.

وقد جاء إنشاء البنك الإسلامي للتنمية ترسيخاً لمبدأ التضامن الإسلامي، والتعاون المشترك، وإدراكاً لحجم التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في المجال الاقتصادي، ومن ثم ضرورة إيجاد آلية فاعلة للتصدي لتلك التحديات؛ فهو مؤسسة للتعاون التنموي جنوب / جنوب نظراً لكون كل أعضائه من البلدان النامية، ويتجلى هذا التضامن في الحرص على الإجماع أو التوافق في اتخاذ القرارات ودون الحاجة منذ إنشاء البنك إلى اللجوء إلى التصويت^(٣).

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) "تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية"، د. بشير عمر محمد فضل الله، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الفكر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي بجددة، في يوم الثلاثاء ١٣ ربيع الأول ١٤٢٧هـ، الموافق ١١ أبريل ٢٠٠٦م ص ٣.

يهدف البنك الإسلامي للتنمية بوصفه مؤسسة مالية دولية إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي بالدول الأعضاء فيه، والمجتمعات الإسلامية عامةً، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية^(١)، وهذا هو الهدف الرئيس للبنك^(٢).

كما تم التوافق - بين الدول الأعضاء في البنك - لتحقيق هذا الهدف السامي، على أن يولي البنك عناية خاصة لتمويل المشروعات الإنتاجية، ومشروعات البنية التحتية ذات الجدوى المالية والاقتصادية بوسائل متعددة، منها: المساهمة في رأس المال، وتقديم القروض الحسنة، ثم أضيف لهذه الوسائل لاحقاً: الإجارة، والبيع لأجل، والاستصناع، والمشاركة المتناقصة، ونحوها، وذلك لآجال متوسطة وبعيدة المدى^(٣).

اتسم البنك منذ تأسيسه بثلاث سمات، وضعت أمامه تحدياً كبيراً في مسيرته اللاحقة، وأهم تلك السمات هي:

١- التزام البنك في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية، وهو بهذا يعتبر أول مؤسسة مالية دولية في هذا المجال؛ كما أنه ما انفك يعمل على تعزيز صناعة الصيرفة الإسلامية في شتى أنحاء العالم، بكل الوسائل الممكنة، بالمساهمة في إنشاء العديد من البنوك التجارية الإسلامية، والمساهمة في رؤوس أموالها، وتقديم العون الفني، كما ساهم البنك بفاعلية في إنشاء عدد من المؤسسات التي تعمل على مساندة وتعزيز مسيرة العمل المصرفي الإسلامي.

٢- يعتبر البنك نموذجاً يكاد يكون فريداً للتعاون بين هذا العدد الكبير من دول الجنوب^(٤) ٥٦ دولة، حيث أن الجانب الأكبر من رأس ماله مدفوع من قبل دول، هي ذاتها من دول الجنوب،

(١) "دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية"، محاضرة مطبوعة للدكتور: أحمد محمد علي رئيس البنك الإسلامي للتنمية مقتبسة من تقديم د عمر زهير حافظ، في جائزة البنوك الإسلامية لعام ١٤١٤هـ، والتي تم فيها تكريم د. أحمد محمد علي بالجائزة ص ٧.

(٢) لحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إصدار البنك الإسلامي للتنمية ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، ص ٦.

(٣) ورقة بحث بعنوان: "تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية"، مرجع سابق ص ٤.

(٤) سبق تعريفها في المقدمة.

هدفت إلى مساعدة غيرها من الدول الأقل نمواً؛ وفي هذا المجال، ساهمت المملكة العربية السعودية بأكثر من ٢٥% من رأس مال البنك، كما ساهمت بسخاء في برامج وصناديقه الأخرى.

٣- تمثل الدول الأقل نمواً (حسب تصنيف الأمم المتحدة) نحو نصف عضوية البنك، مما يؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية لمسألة التخفيف من حدة الفقر، بالعمل على مساعدة هذه الدول من أجل تسريع نسق نموها من ناحية، واستهداف الفئات الأكثر حرماناً من الناحية الأخرى^(١).

ومن الأهداف الرئيسية للبنك الإسلامي للتنمية:

١- الحدّ من الفقر في الدول الأعضاء، وهذا يدخل في إطار التزامه المستمر بتلبية الحاجات التنموية للدول الأعضاء الأقل نمواً؛ وهو يسلك لذلك نهجاً ذا خصائص إسلامية محددة للتعاون بين دول الجنوب.

٢- تنطوي رؤية البنك حتى عام ١٤٤٠ هـ والتي تحمل عنوان "رؤية من أجل كرامة الإنسان" على تصوّر فريد لدوره: "بأن يكون ريادياً في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، ورسالته الهادفة إلى التخفيف من وطأة الفقر والارتقاء بالتنمية البشرية. وتشمل هذه الرؤية "عملية التمكين" بصفقتها قيمة أساسية؛ كما تجعل من "التخفيف من وطأة الفقر" هدف البنك الاستراتيجي؛ وتضع التنمية البشرية ضمن مجالاته ذات الأولوية^(٢).

وتركز رؤية البنك للعام ١٤٤٠ هـ على أهم أهداف البنك الثمانية الاستراتيجية الأساسية وهي^(٣):

١- تطوير البنك الإسلامي للتنمية.

٢- التخفيف من وطأة الفقر.

(١) نفس المرجع السابق ص ٤-٥.

(٢) "سياسات مكافحة الفقر" ورقة بحثية للبنك الإسلامي للتنمية، (ربيع الأول ١٤٢٨ هـ)، ص ٤.

(٣) الغلاف الداخلي للتقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية لعام: ١٤٣٤ هـ، الموافق ل: ٢٠١٣ م، ص ١، من التقرير (بتصرف).

- ٣- الارتقاء بالخدمات الصحية.
- ٤- تعميم التعليم.
- ٥- تحقيق الازدهار للشعوب وعموم الناس.
- ٦- تمكين المرأة، وتم التعبير عنه في التقرير السنوي للبنك^(١)، ب: التمكين لأخواتنا في الإسلام، دون المساس بأحكام الشريعة.
- ٧- تطوير الصناعة المالية الإسلامية.
- ٨- تيسير التكامل الاقتصادي فيما بين بلدان "البنك"، وبينها وبين بقية العالم.
- ٩- تحسين صورة العالم الإسلامي.

ثالثاً: تطور البنك الإسلامي للتنمية:

بعد ثلاثين عاماً من النشاط والعمل في خدمة التنمية البشرية والاقتصادية، وبآليات وصيغ تمويلية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، برهن البنك ليس فقط أن النجاح في هذا المجال ممكن وميسور، بل إنه ممكن وميسور بذات المعايير العملية والمالية والائتمانية التي تصنف بها وصيغاته من مؤسسات التمويل متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تعتمد أساليب التمويل التقليدية. ولقد حدث ذلك نتيجة تطور مؤسسي محكم ومستمر شمل عدة جوانب، من بينها تنامي عضوية البنك وحضوره الميداني على الصعيد الدولي لخدمة التنمية البشرية.

فمن ناحية، شهد البنك نمواً تدريجياً في عضويته مع مرور الوقت؛ ففي حين كانت عضويته عند إنشائه في عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) ٢٢ دولة فقط، زادت هذه العضوية لتصبح ٥٦ دولة في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، وجميع الأعضاء من الدول النامية التي تنتشر في أربع قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. والشرط الرئيس لعضوية البنك هو أن تكون الدولة طالبة العضوية عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتسدد حصتها في رأس مال البنك، وأن تصادق على اتفاقية

^(١) نفس المرجع السابق.

تأسيس البنك، وقد استثمر البنك هذه العضوية المتنامية لدعم التعاون الاقتصادي ولتبادل التجارب التنموية والخبرات بين أكبر عدد ممكن من الأقاليم والبلدان والمجتمعات الإسلامية^(١).

من ناحية أخرى، فإن البنك الذي بدأ كمؤسسة وحيدة، تطور مع مرور السنين إلى مجموعة من المؤسسات والصناديق، وقد فرض ذلك التطور تنوع الطلب على الخدمات التي يقدمها، ونمو وتنوع العمليات التي يضطلع بها، وأصبحت تسمى بـ: "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، وتشمل المجموعة الكيانات التالية:

أ- أعضاء مجموعة البنك وهم خمس كيانات: البنك الإسلامي للتنمية (قائد المجموعة) وكان تأسيسه عام: ١٩٧٥م، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وكان تأسيسه عام: ١٩٨١م، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وكان تأسيسها عام: ١٩٩٤م، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وتأسست عام: ١٩٩٩م، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وكان تأسيسها عام: ٢٠٠٨م^(٢).

ب- الصناديق المتخصصة: وتشمل محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية، صندوق حصص الاستثمار، صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية الأساسية، صندوق استثمار ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، صندوق التضامن الإسلامي للتنمية^(٣)، وسيتم الحديث عنهم بمشيئة الله تعالى في جزء لاحق من هذا البحث.

(١) "تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية"، د. بشير عمر محمد فضل الله، ورقة بحثية مقدمة لمندى الفكر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي بجددة، في يوم الثلاثاء ١٣ ربيع الأول ١٤٢٧هـ، الموافق ١١ أبريل ٢٠٠٦م ص ٥.

(٢) الغلاف الداخلي للتقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية لعام: ١٤٣٤هـ مرجع سابق ص ١.

(٣) الموقع الرسمي لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، تاريخ الدخول للموقع: يوم الأربعاء ٢-١٢-١٤٣٦هـ، الساعة: ٨:٣٠ مساءً.

ج- المؤسسات التابعة: وهي المركز الدولي للزراعة الملحية، وبرنامج المعونة الخاصة^(١)، ومشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من لحوم الهدى والأضاحي الذي يديره البنك^(٢).

التقييم التاريخي الأربعيني لتطور البنك الإسلامي للتنمية:

وقد أجرت "مجموعة البنك" تقييماً تاريخياً مهماً لما حققته من أداء، وتبين من هذا التقييم، الذي باشرته "مجموعة بوسطن الاستشارية"^(٣)، أن "مجموعة البنك" شهدت زيادةً مهمةً في عدد أعضائها، ورأس مالها، وعملياتها؛ وخضعت لتحول كبير يمكنها من أداء مهمتها أداءً أفضل.

وكشفت هذه الدراسة عن ثلاثة مراحل في تطور ونمو عمليات "مجموعة البنك"، وهذه المراحل

هي:

(١) مرحلة البدء: (١٣٩٥هـ - ١٤١٠هـ / ١٩٧٥م - ١٩٩٠م)، خلال تلك الفترة، عملت "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" على تذليل الصعوبات التي تشترك فيها المؤسسات الحديثة العهد بالإنشاء، والصعوبات التي تخص "مجموعة البنك" نظراً لعدم وجود أي نموذج يمكن أن تحذو حذوه.

وبذلك أرسى "البنك الإسلامي للتنمية" أسس عمله، وحدد توجهاته، وصاغ التوجيهات الأولية لعملياته؛ فكان نمو اعتماداته متوسطاً (نمو اعتمادات تمويل المشاريع بمعدل ٣% في السنة)، بالرغم من سرعة تزايد عدد أعضائه، وتعاضم رأسماله المكتتب فيه؛ وانصبَّ معظم أنشطته على البنى التحتية الاقتصادية والصناعة والتعدين.

(٢) مرحلة الإقلاع: (١٤١٠هـ - ١٤٢٢هـ / ١٩٩٠م - ٢٠٠١م)، في هذه المرحلة، واصل الأعضاء تزايدهم؛ فاشتد تنوعهم؛ ولذلك أنشأت "مجموعة البنك" أربعة مكاتب إقليمية، في الرباط، وكوالالمبور، وداكار، وألماتي (إحدى مدن كازاخستان)، ورفعت معدل نموها، (إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاعتمادات المتعلقة بتمويل المشاريع ١١%)، وذلك من أجل سدّ الاحتياجات المتزايدة بطريقة أفضل.

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية لعام: ١٤٣٤هـ، الموافق ل: ٢٠١٣م ص ٤٥.

(٢) "تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٦ (بتصرف).

(٣) وهي شركة استشارية مرموقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٣) مرحلة الإسراع: (١٤٢٢ - ١٤٣٤ هـ / ٢٠٠١ م - ٢٠١٣ م)، في هذه المرحلة، ظلّ عدد أعضاء "مجموعة البنك" مستقرّاً، في حين شهدت الاعتمادات نمواً سريعاً، (إذ بلغ متوسط معدّل النمو السنوي للاعتمادات المتعلقة بتمويل المشاريع ١٣٪)، ويُعزى هذا الارتفاع في المقام الأوّل إلى الزيادة الكبيرة في الاهتمام بالبنى التحتية الاقتصادية، وإلى ضرورة التصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالميّة التي حدثت في العام ٢٠٠٨ م.

ولما كانت "مجموعة البنك" تدرك ما يحدث في العالم من تحولاتٍ سريعة، بتأثير من الوسائل التكنولوجية، وشبكات التواصل على الخصوص، شرعت خلال سنة ١٤٢٦ هـ (٢٠٠٦ م) في صياغة رؤيةٍ إنمائيّة واضحة، بالتنسيق مع بلدانها الأعضاء.

وقد مكّنت هذه "الرؤية" من تحديد التوجّه الاستراتيجيّ الجديد المزمع اتّباعه حتى سنة ١٤٤٠ هـ (٢٠٢٠ م)، والذي يُتوخّى منه أن تظلّ "مجموعة البنك" مفيدة لبلدانها الأعضاء، وللمجتمعات المسلمة في البلدان غير الأعضاء، وأن تستمرّ في العمل على تطوير قطاع الماليّة الإسلاميّة^(١).

كما وثّقت أهمّ ما تميّز به "مجموعة البنك" من مواطن قوّة وخصوصيّة، وما واجهته من صعوبات، وما قد يكون لتلك الصعوبات من آثار على استراتيجيتها العشرية، التي صاغتها أيضاً "مجموعة بوسطن الاستشارية".

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر في عام ١٤٣٥ هـ، الموافق ل: ٢٠١٤ م ص ٢٩.

التصنيفات الائتمانية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية:

خضعت ثلاثة من كيانات "مجموعة البنك"، هي "البنك الإسلامي للتنمية"، و"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، و"المؤسسة الإسلامية لتمويل القطاع الخاص"، للتصنيف الائتماني؛ إما من إحدى وكالات التصنيف الائتماني الدولية الثلاث الكبرى، ("وكالة ستاندرد أند بورز"، و"وكالة موديز"، و"وكالة فيتش ريتينغس")، أو منها جميعاً، وما زال "البنك" يحصل، منذ سنة ٢٠٠٢م على أعلى التصنيفات الائتمانية بدرجة AAA^(١) من الوكالات الثلاث، مع تصنيف ائتماني مميّز بين أعلى مؤسسات الإقراض الدولية المتعددة الأطراف، وذلك كله بفضل سلامة مركزه المالي وقوة دعم المساهمين فيه.

كذلك تمّ تصنيف البنك من كل من "لجنة بازل للرقابة المصرفية" و "لجنة المجتمعات الأوروبية" بنكاً إئتمانياً متعدّد الأطراف "معدوم المخاطر".

من جانب آخر، تواصل "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" الحصول على التصنيف الائتماني بدرجة Aa٣^(٢) من "وكالة موديز" منذ يونيو ٢٠٠٨م، وهو تصنيف يضعها على قدم المساواة، مع أهمّ مؤسسات تأمين الائتمان والتأمين من المخاطر السياسية في الساحة الدولية، ويجسّد تفرُّد مبادئ "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" و الإمكانيات التي يمثّلها دعم المساهمين فيها ("البنك الإسلامي للتنمية" وبلدانه الأعضاء)، كما يجسّد هذا التصنيف الائتماني الهيكل القانوني للمؤسسة وطبيعة أنشطتها، (بصفتها مؤسسة ائتمان الصادرات

^(١) تقوم وكالات التصنيف العالمية بتقييم الشركات والمؤسسات المالية والإقراضية، بدرجات ائتمانية مختلفة، تقدمها عن بعض المقرضين، ويعني هذا التصنيف AAA أن الحكومة أو الشركة المقرضة لها كفاءة عالية، وثلاثة A يعني أعلى مستويات الجودة، فهو يعني أفضل نوعية، موثوقية واستقراراً، وكثير منها تكون للحكومات، (المصدر: موقع الجزيرة نت - بتصرف-).

^(٢) هذا التصنيف "Aa٣" تقدمه وكالة موديز، ويعني أن التزامات المؤسسة ذات نوعية مرتفعة ومعرضة لدرجة منخفضة من المخاطر، لكن احتمالات المخاطرة على المدى الطويل دون القصير (المصدر: ويكيبيديا).

وتأمين الاستثمار الوحيدة في العالم التي تقدّم منتجات تأمين وإعادة تأمين موافقة للشريعة الإسلامية)، ومعارفها الإقليمية المعقّمة التي اكتسبتها من خبرة ميدانيّة طويلة في المنطقة.

أيضاً حصلت "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" من "وكالة فيتش ريتينغس"، في نوفمبر ٢٠١٤م، على التصنيف الائتمانيّ بدرجة "AA"^(١)، مع نظرة مستقرة ودرجة "F1+"^(٢) حسب التصنيف الائتمانيّ القصير المدة لتخلّف مُصدر السندات عن السداد"، ولاحظت "وكالة فيتش" أن التصنيفات الائتمانية لـ "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، تعزى إلى الدعم الذي تتلقاه من الجهتين الأساسيتين المساهمتين فيها، وهما: "البنك الإسلامي للتنمية" ("AAA"، مع نظرة مستقرة)، الذي يملك ٤٦,٧% من رأس المال المدفوع في أواخر شهر أكتوبر ٢٠١٤م، والمملكة العربية السعودية ("AAA"، مع نظرة مستقرة)، التي تملك منه ١٨,٧% في نفس التاريخ.

وترجّح "وكالة فيتش" أن تنخفض مساهمة "البنك"، نتيجة زيادات رأسمال "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" في المستقبل^(٣).

(١) تصنيف تقدمه وكالة فيتش، يعني مستوى جودة عالية ومخاطرة قليلة جدا (المصدر: الجزيرة نت).

(٢) تصنيف (F1+) قصير الأجل، يعني أعلى جودة ائتمان في الأجل القصير، ويشير تصنيف من فئة (F1) إلى تمتع المؤسسة بأقوى قدرة ذاتية على سداد الالتزامات المالية في حينها، وتشير علامة (+) إلى وجود ميزة ائتمانية ذات قوة استثنائية (المصدر: موقع سوق الكويت للأوراق المالية).

(٣) التقرير السنوي للبنك، الصادر في عام ١٤٣٥هـ، الموافق لـ: ٢٠١٤م، ص ٣١-٣٢.

❖ **المطلب الثاني: موارد البنك الإسلامي للتنمية:**

للبنك الإسلامي للتنمية موارد متعددة ومختلفة، تتكون بصفة رئيسية من رأس مال البنك، واحتياطاته، وودائع الاستثمار^(١)، ثم من العمليات الأخرى التي سيتم الحديث عنها بمشيئة الله تعالى، وفيما يلي أبرز موارد البنك الإسلامي للتنمية:

أولاً: رأس المال:

إن رأس مال أي مؤسسة مساهمة هو المبلغ الذي ساهم به أصحابها في إنشائها، وهو يعتبر ملكاً لهم، وديناً على المؤسسة، باعتبارها أخذت الشخصية الاعتبارية المتميزة عن شخصية أصحابها^(٢).

ورأس المال في البنك الإسلامي للتنمية يعتبر المورد الأول والأساسي لتمويل عملياته، وقد ورد في الفصل الثاني من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية^(٣) ما يلي:

الموارد المالية: المادة (٤) رأس المال المصرح والمكتتب:

١- (أ) تسمى الوحدة الحسابية للبنك الدينار الإسلامي، ويعادل وحدة من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي.

(ب) رأس المال المصرح للبنك (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفاً مليون دينار إسلامي مقسمة إلى (٢٠٠,٠٠٠) مائتي ألف سهم، والقيمة الاسمية للسهم الواحد (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف دينار إسلامي، معروضة لاكتتاب الأعضاء وفقاً لأحكام المادة الخامسة ورأس المال المكتتب فيه مبدئياً ٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سبعمائة وخمسون مليون دينار إسلامي.

(١) رسالة ماجستير بعنوان: دراسة تحليلية للبنك الإسلامي للتنمية (دراسة شرعية واقتصادية)، إعداد: فهد عبدالله الوجداني، مقدمة لجامعة أم القرى بمكة المكرمة، عام ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، ص ٧٢.

(٢) المرجع السابق ص ٧٢.

(٣) اتفاقية التأسيس، البنك الإسلامي للتنمية تاريخ ٢٤ رجب سنة ١٣٩٤هـ، الموافق ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٤م، ص ٧.

٢- يجوز لمجلس المحافظين زيادة رأس المال المصرح به في الوقت وبالشروط التي يراها مناسبة، وذلك بموجب قرار يصدر بأغلبية ثلثي مجموع عدد المحافظين الذين يمثلون على الأقل ثلاثة أرباع مجموع أصوات الدول الأعضاء.

المادة (٥) الاكتتاب وتوزيع الأسهم:

١- تكتتب كل دولة عضو في رأس مال البنك، والحد الأدنى لاكتتاب الدولة العضو هو (٢٥٠) مائتان وخمسون سهمًا.

٢- تعلن كل دولة عضو عن العدد المبدئي للأسهم التي تكتتب بها في جدول الاكتتابات الأولية قبل انتهاء الفترة المحددة في المادة (٦٦) فقرة (١).

٣- تكتتب الدولة العضو التي يقبل طلب عضويتها وفقاً للفقرة (٢) من المادة (٣) في الجزء الذي لم يتم الاكتتاب فيه من رأس المال المصرح به بعدد من الأسهم، يحدده قرار مجلس المحافظين مع مراعاة نص الفقرة الأولى.

٤- في حالة صدور قرار من مجلس المحافظين بزيادة رأس المال يتاح لكل عضو فرصة معقولة للاكتتاب في هذه الزيادة بالشروط التي يحددها قرار مجلس المحافظين، وذلك بنفس النسبة التي اكتتب بها في إجمالي رأس المال المكتتب فيه قبل حدوث هذه الزيادة مباشرة. ولا ينطبق النص المذكور على الزيادة أو أي جزء من الزيادة في رأس المال المصرح به، إذا كانت تهدف فقط إلى تنفيذ قرارات مجلس المحافظين تطبيقاً للفترتين (٣) و(٥) من هذه المادة، ولا يجبر أي عضو على الاكتتاب في أي جزء من الزيادة في رأس المال.

٥- يجوز لمجلس المحافظين، بقرار يصدر بأغلبية مجموع عدد أعضائه الذين يمثلون أغلبية مجموع عدد أصوات الأعضاء وبالشروط التي يراها، أن يوافق على طلب أي عضو لزيادة اكتتابه في رأس مال البنك.

٦- تصدر الأسهم التي يكتتب فيها الأعضاء المؤسسون مبدئياً بقيمتها الاسمية، أمّا الأسهم الأخرى فتصدر بالسعر الاسمي ما لم يقرر مجلس المحافظين - في ظروف خاصة - إصدارها

بشروط أخرى، على أن يصدر قراره بأغلبية ثلثي مجموع عدد المحافظين التي تمثل أغلبية لا تقل عن ثلاثة أرباع مجموع أصوات الأعضاء^(١).

ثانياً: الودائع لدى البنك الإسلامي للتنمية:

يعتبر برنامج ودائع الاستثمار في البنك الإسلامي للتنمية، أو الودائع المصرفية كما تسميه المصارف الإسلامية المحلية، من الوسائل البديلة عن الودائع الجارية، أو الودائع لأجل في المصارف التجارية الربوية، وبدلاً كذلك عن طرح السندات المالية بالاقتراض من سوق المال في المصارف التنموية الدولية؛ كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يعتمد في تمويل عملياته على الموارد المتاحة على مصدرين:

- ١- المصدر الأول: مساهمات الدول الأعضاء بواقع (٢%)، وهي رأس مال البنك.
- ٢- المصدر الثاني: الموارد المتاحة له من أسواق المال العالمية، التي يحصل عليها من السندات التي يطرحها في تلك الأسواق لتغطية مساهماته في تمويل المشروعات الاقتصادية، معتمداً في ذلك على احتياطي رأسماله ضماناً لسنداته؛ غير أن هذا الأسلوب في الحصول على الأموال بطريق الاقتراض رغم أنه يدرّ إيراداً كبيراً من الأموال، إلا أنه لا يتناسب مع طبيعة الوظيفة الإسلامية للبنك الإسلامي للتنمية، لذلك من ضمن البدائل عنها في تعبئة موارده، هو اللجوء إلى ودائع الاستثمار^(٢).

وفيما يتعلق بالودائع التي يقبلها البنك، فقد نصّت المادة (٨) من اتفاقية التأسيس للبنك، والمتعلقة بالإيداعات على ما يلي:

"يجوز للبنك أن يقبل الودائع التي يجب أن تستخدم وتدار وفقاً للقواعد واللوائح التي يضعها البنك"^(٣).

(١) اتفاقية التأسيس، البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٧-٨.

(٢) "دراسة تحليلية للبنك الإسلامي للتنمية (دراسة شرعية واقتصادية)": فهد عبدالله الوقداني، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى بمكة المكرمة، عام ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، ص ٧٧.

(٣) اتفاقية التأسيس، البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق ص ٨.

ويقبل البنك الإسلامي للتنمية هذه الودائع من الدول والأفراد، حيث أن الحد الأدنى لمقدار الوديعة هو (٥٠٠٠) دولار أمريكي، والحد الأقصى له هو (١٠٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي. وتتحقق الأرباح من برنامج ودائع الاستثمار عن طريق استثمارها في تمويل التجارة الخارجية للدول الأعضاء^(١).

ثالثاً: الاحتياطات:

يتكون الاحتياطي في المصارف عامة، من المبالغ التي تقتطع من أرباحها السنوية لدعم مراكزها المالية، وتقويتها في مواجهة المتغيرات المختلفة في المستقبل.

وتقرر الاحتياطات في المصارف الربوية التجارية إما بنص القانون الذي تفرضه الدولة عن طريق البنك المركزي، ويسمى هذا بالاحتياطي القانوني؛ وإما بمقتضى النظام الأساسي للمصرف، حيث تقتطع نسبة معينة من صافي الأرباح القابلة للتوزيع، وحيث أن البنك الإسلامي للتنمية، لا يخضع لسيادة دولة معينة بحد ذاتها، وإنما يتمتع بالشخصية الدولية المستقلة؛ فإن احتياطي العام لا يفرضه عليه قانون خارج عنه؛ بل يتقرر بنظام تأسيسه^(٢).

ويشترط نظام البنك الإسلامي للتنمية وفقاً للمادة (٤٢) فقرة (١) من اتفاقية التأسيس، أن يكون احتياطي العام (٢٥%) من رأس ماله المكتتب، ويقتضي هذا النظام ألا يوزع شيء من الأرباح الصافية على الأعضاء قبل أن يصل مقدار الاحتياطي العام إلى النسبة المذكورة^(٣).

رابعاً: الموارد المالية العائدة من عمليات البنك العادية:

ويقصد بها الأموال التي يحصل عليها البنك من عائد استثماراته الناشئة عن عملياته العادية، حيث نصّت المادة (٩) المتعلقة بالموارد المالية العادية للبنك على ما يلي^(٤):

اصطلاح "الموارد المالية العادية" للبنك كما هو مستعمل في هذا الاتفاق يشمل:-

١- رأس المال المكتتب فيه وفقاً لأحكام المادة (٥).

(١) "دراسة تحليلية للبنك الإسلامي للتنمية (دراسة شرعية واقتصادية)"، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٢) نفس المرجع السابق ص ٧٨.

(٣) اتفاقية التأسيس، البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٤) المرجع نفسه ص ٩.

- ٢- الودائع لدى البنك وفقاً للمادة (٨).
- ٣- الأموال التي يحصل عليها البنك سداداً للقروض، والأموال التي يحصل عليها من بيع حصته في رأس مال المشروعات، أو من عائد استثماراته الناشئة عن عمليات البنك العادية.
- ٤- أية مبالغ أخرى يحصل عليها البنك، أو توضع تحت تصرفه، أو أي دخل يرد للبنك، ولا يكون جزءاً من موارد الصناديق الخاصة، أو الصناديق الموضوعة تحت النظارة المشار إليها على التوالي في المادتين (١٠) و (١١).

خامساً: موارد الصناديق الخاصة، والصناديق الموضوعة تحت نظارة البنك:

- نصت المادة (١٠) من اتفاقية التأسيس، والمتعلقة بموارد الصناديق الخاصة على الآتي^(١):
- ١- المبالغ التي يسهم بها الأعضاء لصندوق خاص.
 - ٢- المبالغ التي يخصصها البنك لأي من هذه الصناديق من صافي دخله الناتج عن عملياته العادية.
 - ٣- الأموال المحصلة عن عمليات قام البنك بتمويلها من موارد صندوق خاص.
 - ٤- الإيراد الذي تغله عمليات يمولها صندوق خاص.
 - ٥- أية موارد أخرى توضع تحت تصرف أي صندوق خاص.
- وجاء في المادة (١١) عن موارد الصناديق الموضوعة تحت نظارة البنك، ما يلي^(٢):
- تشمل (موارد الصناديق الموضوعة تحت نظارة البنك) المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ما يلي:-

- ١- موارد يتسلمها البنك ليتولى إدارتها وفق شروط النظارة.
- ٢- مبالغ حصلت أو سلمت نتيجة عمليات خاصة بهذه الصناديق.
- ٣- الدخل الناتج عن عمليات استخدمت في تمويلها مبالغ من الصناديق تحت النظارة.

(١) اتفاقية التأسيس، البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠.

لقد شهدت قاعدة رأس مال البنك توسعاً عبر السنين، ويعزى ذلك إلى دعم وتعاون ومساندة الدول الأعضاء، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وقد ساعد هذا النمو في رأس مال البنك، على المساهمة في تلبية جانب من احتياجات الدول الأعضاء المتزايدة للتمويل التنموي.

وفيما يلي أبرز التطورات التي حدثت في رأسمال البنك على منذ إنشائه وحتى سنة ١٤٣٥هـ:-

كان رأسمال البنك المصرح به، منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٤١٢هـ (يونيو ١٩٩٢م)، ألفي مليون دينار إسلامي، وفي محرم ١٤١٣هـ (يوليو ١٩٩٢م)، ووفقاً لقرار من مجلس المحافظين أصبح رأسمال البنك ستة بلايين دينار إسلامي، مقسمة إلى ستمائة ألف سهم، قيمة كل سهم منها عشرة آلاف دينار إسلامي، وارتفع رأسمال البنك المكتتب فيه إلى أربعة بلايين دينار إسلامي، تسدد وفقاً لجدول محدد، وبعملة حرة قابلة للتحويل، يقبلها البنك^(١).

في عام ١٤٢٢هـ، قرر مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي الذي عقد في الجزائر زيادة رأسمال البنك المصرح به من ستة بلايين دينار إلى ١٥ بليون دينار إسلامي، والمكتتب فيه من ٤,١ بلايين دينار إسلامي إلى ٨,١ بلايين دينار إسلامي^(٢).

وتطبيقاً لقرار مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي الحادي والثلاثين الذي عُقد بالكويت، في جمادى الأولى ١٤٢٧هـ (مايو ٢٠٠٦م)، رُفِع رأسمال البنك المصرح به من ١٥ مليار دينار إسلامي إلى ٣٠ مليار دينار إسلامي، ورفِع رأس المال المُصدَّر من ٨,١ ملايير دينار إسلامي إلى ١٥ مليار دينار إسلامي؛ ثم رُفِع رأس المال المصدر مرة أخرى إلى ١٦ مليار دينار إسلامي بقرار من مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي الثالث والثلاثين الذي عقد في جدة، المملكة العربية السعودية، يومي ٢٩ و٣٠ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ (٣ و٤ يونيو ٢٠٠٨م)، وبلغ رأس المال المكتتب فيه ١٥,١ مليار دينار إسلامي، وبلغ رأس المال المدفوع ٣,٣ ملايير دينار إسلامي في نهاية عام ١٤٢٩هـ^(٣)؛ ثم بلغ

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر في عام: ١٤٢٥هـ، (٢٠٠٤-٢٠٠٥م)، ص ١١.

(٢) المرجع نفسه ص ١١.

(٣) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، ص ٢.

رأس المال المكتتب فيه ١٥,٩ مليار دينار إسلامي، وبلغ رأس المال المدفوع ٣,٦ مليار دينار إسلامي في نهاية عام ١٤٣٠هـ^(١).

ثم عُقد الاجتماع السنوي الخامس والثلاثين لمجلس محافظي "البنك" الذي عُقد في رجب ١٤٣١هـ (يونيو ٢٠١٠م) بباكو، عاصمة أذربيجان، وتم فيه رفع رأس المال المصدر مرةً أخرى إلى ١٨ مليار دينار إسلامي، أكتتب منه بمبلغ ١٧,٤٧٤ دينار إسلامي، ودُفع منه حتى نهاية عام ١٤٣١هـ مبلغ ٤,٠٣١,٠٧ مليار دينار إسلامي^(٢).

وفي اجتماعه السنوي الثامن والثلاثين (٣٨) وافق "مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية" على قرار الزيادة العامة الخامسة في رأس المال؛ وبموجب هذا القرار، زُفِع رأس المال المصرح به إلى ١٠٠ مليار دينار إسلامي، ورأس المال المكتتب فيه إلى ٥٠ مليار دينار إسلامي؛ وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المحافظين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (نقداً) من الزيادة العامة الرابعة في رأس المال؛ غير أن رأس المال الذي دُفِع هو مبلغ ١٧,٨ مليار دينار إسلامي، حتى نهاية ١٤٣٤هـ^(٣).

إن الجدول رقم (١) يوضّح الزيادة المطردة التي حدثت في رأس مال البنك في سنوات مختارة منذ تأسيسه وحتى تاريخه:

جدول (١): تطور رأس مال البنك الإسلامي للتنمية

السنة	المصرح به	المكتتب فيه	المدفوع
١٣٩٥هـ/١٩٧٥م	٢ مليار دينار إسلامي	٧٥٠ مليون دينار إسلامي	٧٥٠ مليون دينار إسلامي
١٤١٣هـ/١٩٩٢م	٦ مليار دينار إسلامي	٤,١ مليار دينار إسلامي	١,٨٨٨ مليار دينار إسلامي

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية الصادر عام: ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م)، ص ٢.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية الصادر عام: ١٤٣١هـ (٢٠١٠م) ص ٢.

(٣) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية الصادر عام: ١٤٣٤هـ (٢٠١٣م) ص ٣.

٢٠٠١/هـ١٤٢٢ م	١٥ مليار دينار إسلامي	٨,٠ مليار دينار إسلامي	٢,٧ مليار دينار إسلامي ^(١)
٢٠٠٦/هـ١٤٢٧ م	٣٠ مليار دينار إسلامي	١٣,٢ مليار دينار إسلامي ^(٢)	٢,٨١ مليار دينار إسلامي ^(٣)
٢٠٠٨/هـ١٤٢٩ م	٣٠ مليار دينار إسلامي	١٥,١ مليار دينار إسلامي	٣,٣ مليار دينار إسلامي
٢٠٠٩/هـ١٤٣٠ م	٣٠ مليار دينار إسلامي	١٥,٩ مليار دينار إسلامي	٣,٦ مليار دينار إسلامي
٢٠١٠/هـ١٤٣١ م	٣٠ مليار دينار إسلامي	١٧,٤٧٤ مليار دينار إسلامي	٤٠٣١,٠٧ مليار دينار إسلامي
٢٠١١/هـ١٤٣٢ م ^(٤)	٣٠ مليار دينار إسلامي	١٧,٧٨٢,٦ مليار دينار إسلامي	٤,٠٣١,١ مليار دينار إسلامي
٢٠١٣/هـ١٤٣٤ م	١٠٠ مليار دينار إسلامي	٥٠ مليار دينار إسلامي	١٧,٨ مليار دينار إسلامي

المصدر: (إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك للفترة من ١٣٩٦هـ-١٤٣٤هـ)

يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه التزايد المضطرد لرأس مال البنك الإسلامي للتنمية منذ إنشائه في العام ١٣٩٥هـ الموافق ١٩٧٥م، سواءً كان على مستوى رأس المال المصرح به، أو المكتتب فيه، أو المدفوع فعلاً، فقد قفز من (٢ مليار دينار إسلامي، و ٧٥٠ مليون دينار إسلامي)، في العام الأول إلى (١٠٠ مليار دينار إسلامي، و ٥٠ مليار دينار إسلامي، و ١٧,٨ مليار دينار إسلامي) في العام ١٤٣٤هـ الموافق ٢٠١٣م.

(١) مرجع سابق: "تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية"، د. بشير عمر محمد فضل الله، ص ٨ (بتصرف).

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية الصادر عام: ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦-٢٠٠٧م)، ص ١٢١.

(٣) مصدر سابق ص ١٢٢.

(٤) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ٣٨ عاماً في خدمة التنمية، جمادى الأولى ١٤٣٢هـ ص ٥.

وقد دأب البنك الإسلامي للتنمية على تنمية موارده عن طريق أساليب مختلفة، وصيغ تمويلية متعددة، منها على سبيل المثال: الإجارة، والبيع الآجل، والاستصناع، والمشاركة في رأس المال، والمضاربة، والمراجحة، والصكوك، والاستثمارات السلعية لدى البنوك المختلفة، وتمويل عمليات الواردات، ورسوم خدمة القروض، والمعونة الفنية، وكذلك الاستثمارات في أسهم رأس المال، ورسوم المضارب^(١)، وغير ذلك وسيتم الحديث عنها بالتفصيل في الفصل القادم بمشيئة الله تعالى، والجدول التالي يوضح موارد البنك الرأسمالية العادية بحسب صيغ التمويل المختلفة للأعوام التالية (١٣٩٦هـ - ١٤٣٤هـ)^(٢):

جدول رقم (٢): موارد البنك الإسلامي للتنمية الرأسمالية العادية بحسب الصيغ بملايين

الدولارات (الفترة ١٣٩٦هـ - ١٤٣٤هـ)

١٣٩٦هـ - ١٤٣٤هـ	١٤٣٤هـ	١٤٣٣هـ	١٤٣٢هـ	١٤٣١هـ	١٤٣٠هـ	
٦,٦٦٣,٢	٣٦٤,١	٣٩١,٠	٣٨٣,٠	٣٦٩,٣	٣٦٧,٣	القروض
١,٢٩٢,٠	٢٨,٨	٣٣٣,٦	٦٨,١	١١٤,٥	١٦٧,٠	المساهمة في رأس المال
٨,٦١٨,١	٧٨٣,٢	٦٢٠,٤	٩٨٢,٧	٩٧٤,٦	٥٢٨,٧	الإجارة
٤,٨٤١,٦	٣٨٢,٠	٩٢٧,١	٢٢٠,٧	٣٠,٨	٥٢١,٤	البيع الآجل
٦٧٣,٠	-	٥٠,٠	١٠٠,٠	-	٥٠,٠	خطوط التمويل المختلطة
٣٣١,٩	-	٥٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	-	المشاركة
١٤,٣٥٠,٩	٢,١٥٢,٤	٢,٠٣٩,٢	٢,٢٩٦,٤	١,٩٢٢,٠	١,٦٢٨,٦	الاستصناع
٤٤٠,٠	٤٤٠,٠	-	-	-	-	المضاربة
٤١٧,٥	١٣,٤	٢١,٩	٣٥,٢	١٩,٠	٣٣,٦	المساعدة الفنية
٣٧,٦٢٨,١	٤,١٦٣,٩	٤,٤٢٨,٢	٤,١٨٦,٠	٣,٥٣٠,١	٣,٢٩٦,٦	المجموع

(المصدر: التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، ص ١٦.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٤هـ (٢٠١٣م)، ص ق.

استراتيجية تعبئة الموارد لدى البنك الإسلامي للتنمية^(١):

يعتمد البنك الإسلامي للتنمية في تمويل عملياته على رأس المال المدفوع والاحتياطيات بالإضافة إلى الموارد التي يعبئها من الأسواق المالية، شأنه في ذلك شأن باقي البنوك التنموية المتعددة الأطراف.

وبالإضافة إلى اعتماده على رأس المال، وضع البنك الإسلامي للتنمية استراتيجية لتعبئة الموارد المالية من الأسواق المالية بشكلياتها، طويلة و قصيرة الأجل؛ حيث تقوم إدارة الخزانة بالبنك، باللجوء إلى السوق المالية للاقتراض في الآجال المتوسطة والطويلة، وذلك عن طريق إصدار صكوك إسلامية، في شكل طرح عام أو خاص، وبعملات مختلفة، لعل أبرزها بالدولار الأمريكي.

كما يلجأ البنك أيضا إلى السوق النقدية (سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل)، حيث تتم عملية الاقتراض من المؤسسات المصرفية، اعتمادا على عقود المراجعة الإسلامية. ويعتبر البنك رائداً في مجال تعبئة الموارد من الأسواق المالية، طبقاً للشريعة الإسلامية، وذلك بإصداراته الناجحة للصكوك التي يتم تداولها في السوق الثانوية.

وكان البنك الإسلامي للتنمية قد قام بأول إصدار للصكوك سنة ٢٠٠٣م، و كان ذلك في شكل طرح للاكتتاب العام، بلغت قيمته ٤٠٠ مليون دولار أمريكي، يسدّد بعد ٥ أعوام، بهامش ربح ثابت.

وفي عام ٢٠٠٥م، أنشأ البنك برنامج الإصدارات المتوسطة الأجل، بلغ حجمه مليار (١) دولار أمريكي لتيسير الإصدارات المنتظمة المقبلة، وقد تم إدراج هذا البرنامج في بورصة لندن ضمن القائمة الرسمية للسوق؛ فأصدرت صكوك - بموجب هذا البرنامج - قدرها ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، عام ٢٠٠٥م، تُسدّد خلال خمسة أعوام، بنسبة ربح متغيرة.

وفي سنة ٢٠٠٨م، أنشأ البنك الإسلامي للتنمية برنامج للإصدارات المتوسطة الأجل بالعملة الماليزية، بلغ حجمه مليار رينجيت ماليزي، بهدف إصدار صكوك بالعملة المحلية، وقد تم بالفعل

^(١) الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية تاريخ الدخول بالموقع: يوم الاثنين ٢٨-١٢-١٤٣٦هـ، الساعة: ٥م.

إصدار صكوك بالرينجيت الماليزي على مرحلتين: الأولى بقيمة ١٠٠ مليون رينجيت ماليزي، والثانية بقيمة ٣٠٠ مليون رينجيت، تُسَدَّد كلتاها خلال خمس سنوات من تاريخ الإصدار، وبنسبة ربح ثابتة، وقد أُسْتُعِمِلَت الأموال المعبأة من هذه الإصدارات؛ لتمويل المشاريع بالرينجيت الماليزي. وفي عام ٢٠٠٩م، قام البنك بتحديث وزيادة حجم برنامج الإصدارات المتوسطة الأجل، بالدولار الأمريكي؛ ليلغ حجمه ١,٥ مليار دولار أمريكي، وفي إطار هذا البرنامج الموسَّع، أصدر البنك صكوكاً دولية بمبلغ ٨٥٠ مليون دولار أمريكي، تُسَدَّد بعد ٥ أعوام بنسبة ربح ثابتة، وقد حققت تلك الصكوك نجاحاً كبيراً في الأسواق.

كما يصدر البنك صكوكاً تُطرح للاكتتاب العام، فإنه كذلك يُصدر - على نحو متكرّر - صكوكاً تُطرح في السوق للاكتتاب الخاص؛ ففي سنة ٢٠٠٩م، طرح البنك ثلاثة إصدارات للصكوك، في إطار الاكتتاب الخاص، وكان الإصدار الأوّل بالدولار السنغافوري، وقيمه ٢٠٠ مليون دولار سنغافوري، في حين طُرح الإصداران الثاني والثالث بالريال السعودي؛ حيث بلغت قيمتهما الإجمالية ١٨٧٥ مليون ريال سعودي.

وفي عام ٢٠١٠م، عاود البنك رفع حجم برنامجه للإصدارات المتوسطة الأجل بالدولار الأمريكي، إلى ٣,٥ مليار دولار أمريكي؛ لفسح المجال أمام المزيد من إصدارات الصكوك؛ للوفاء بما يحتاجه البنك من تمويلات.

وخلال نفس السنة، طرح البنك للاكتتاب العام إصداراً قيمته ٥٠٠ مليون دولار أمريكي تُسَدَّد بعد ٥ سنوات بنسبة ربح ثابتة بلغت ١,٧٧٥% في السنة.

وفي فبراير ٢٠١١، أصدر البنك صكوكاً بقيمة ٦٠ مليون جنيه استرليني، بهامش ربح متغير، و كان ذلك في شكل طرح خاص؛ ثم أصدر في مايو ٢٠١١، صكوكاً أخرى للاكتتاب العام، بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، بهامش ربح ٢,٣٥%، وبأجل استحقاق خمسة (٥) أعوام.

وفي إطار برنامج صكوكه المتوسط المدة المحدّث - أربع مجموعات من الصكوك، اثنتان منها في شكل إصدارين مرجعيين قيمة كل منهما ١,٥ مليار دولار أمريكي، والاثنتان الأخريان في شكل اكتتاب خاص. وقد فاق طلب الاكتتاب في جميع هذه الإصدارات ما هو معروض، وشهدت أيضاً مشاركة مستثمرين متميّزين جُدد، مما يدلّ على قبول ائتمان "البنك" في السوق العالميّة ذات الدّخل الثابت. وكما أدرجت صكوك "البنك" في بورصة لندن، فإنها أدرجت كذلك في بورصات البلدان

الأعضاء، ومنها "بورصة ماليزيا" (نظام الإعفاء)، و"نازدك دبي"، و"بورصة اسطنبول"^(١). وسيواصل البنك إصدار الصكوك، على نحو متكرر، في أسواق الاكتتاب العام والخاص. وكما أنّ الإصدار المنتظم للصكوك يفيد بالاحتياجات التمويلية، فإنه سيساعد أيضاً على زيادة السيولة وتداول الأوراق المالية الإسلامية، في الأسواق الثانوية، وتعزيز مكانة آليات التمويل الإسلامي، في السوق المالية الدولية، وهو ما يمثّل أحد الأهداف الأساسية من إنشاء البنك؛ وستظل هذه الأهداف المتعددة، تحكّم توجهه البنك في مجال إصدار الصكوك مستقبلاً.

وفي ضوء حصول البنك على أعلى تصنيف للمؤسسات المالية (AAA) من وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى في العالم، وبوصفه مؤسسة دولية مملوكة لـ ٥٦ دولة عضو، تتوزع على قاراتٍ ثلاث، فإن إصدارات البنك من الصكوك تفتح المجال أمام المستثمرين الذين يبحثون عن استثمارات مربحة و ذات درجات مخاطر متدنية، على غرار البنوك المركزية والصناديق السيادية، من أجل استثمار أموالهم في استثمارات ذات جودة عالية تراعى فيها مبادئ الشريعة الإسلامية، ويعتبر إدراج صكوك البنك على لائحة بورصة التداول البريطانية دليلاً على تميّزها حيث أنها استوفت كل شروط ومتطلبات التسجيل الصارمة التي تفرضها واحدة من أكبر السلطات المنظمة للأوراق المالية في العالم.

^(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر في عام ١٤٣٥هـ، الموافق ل: ٢٠١٤م، ص ١٧.

المبحث الثاني: مجالات عمل البنك الإسلامي للتنمية وأنشطته:

وفيه مطلبان:

❖ المطلب الأول: مجالات عمل البنك الإسلامي للتنمية:

منذ البداية، تم التوافق على أن يكون هدف البنك الإسلامي للتنمية الأساس هو: دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية؛ كما تم التوافق لتحقيق هذا الهدف السامي، على أن يولي البنك عناية خاصة لتمويل المشروعات الإنتاجية، ومشروعات البنية التحتية ذات الجدوى المالية والاقتصادية، بوسائل متعددة منها^(١): المساهمة في رأس المال وتقديم القروض الحسنة، ثم أضيف لهذه الوسائل لاحقاً الإجارة والبيع لأجل والاستصناع والمشاركة المتناقصة ونحوها، وذلك لآجال متوسطة وبعيدة المدى.

ولتحقيق ما سبق ذكره من أهداف البنك الإسلامي للتنمية؛ فقد نصّت المادة الثانية من اتفاقية تأسيس "البنك"، والمتعلقة بمجالات عمله، على ما يلي^(٢):

لكي يحقق البنك هدفه تكون له الوظائف والصلاحيات التالية:

- ١- المشاركة في رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء.
- ٢- الاستثمار في مشروعات البنية الاقتصادية والاجتماعي في الدول الأعضاء عن طريق المشاركة أو طرق التمويل الأخرى.
- ٣- منح قروض لتمويل المشروعات والبرامج الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام في الدول الأعضاء.
- ٤- إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة من بينها صندوق لمعاونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.
- ٥- النظارة على صناديق الأموال الخاصة.

(١) مرجع سابق: "تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية"، مرجع سابق ص ٤ (بتصرف).

(٢) اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق ص ٦.

- ٦- قبول الودائع واجتذاب الأموال بأية وسيلة أخرى.
- ٧- المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وخاصة السلع الإنتاجية.
- ٨- استثمار الأرصدة التي لا يحتاج إليها البنك في عملياته بالطريقة المناسبة.
- ٩- تقديم المعونات الفنية للدول الأعضاء.
- ١٠- توفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية بالدول الأعضاء.
- ١١- إجراء الأبحاث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ١٢- التعاون في حدود أحكام هذه الاتفاقية وبالطريقة التي يراها البنك مناسبة مع جميع الهيئات والمنظمات والمؤسسات ذات الأهداف المماثلة في إطار التعاون الاقتصادي العالمي.
- ١٣- القيام بأي نشاطات أخرى تساعد البنك على تحقيق هدفه.

في ضوء ما سبق قامت "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" في الفترة من ١٣٩٦هـ إلى ١٤٣٤هـ، باعتماد ٧٩٠٩ من المشاريع والعمليات، وذلك بمبلغ إجمالي قدره ٦٧,٦ مليار دينار إسلامي (٩٧,٨ مليار دولار أمريكي)، وهو مبلغ لا يشمل الاتفاقات التأمينية المبدئية، التي أبرمتها "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، و التي بلغ مجموعها ١٣,١ مليار دينار إسلامي (٢٠,٢ مليار دولار أمريكي)، وعمليات تأمين الأعمال التي بلغت قيمتها ١١,٦ مليار دينار إسلامي (١٧,٩ مليار دولار أمريكي)، وبلغت حصة " المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" ١٨,٤%، و حصة "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" ٢,٤%؛ ومن الفئات الأخرى شكّل تمويل التجارة قبل إنشاء "المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة" ٣,٣%، و"صندوق حصص الاستثمار" ٢,٣%، و"صندوق تشجيع ممتلكات الأوقاف" ٠,٤%، وعمليات المعونة الخاصة ٠,٨%، وعمليات الخزانة ٥,٦%^(١).

لقد أعطى البنك منذ إنشائه أولوية قصوى للقطاع الاجتماعي، وخاصة الصحة والتعليم، وكان سبباً في تمويل المشاريع التعليمية والصحية، في حين كانت البنوك التنموية الأخرى في ذلك الوقت

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٣هـ، ص ٤.

تنأى بنفسها عن مثل هذه المشاريع الاجتماعية، وبالفعل، قام البنك بتوقيع أول اتفاقية للتعاون مع مؤسسة دولية في مجال التعليم، هي اليونسكو^(١).

كما أنّ تدخلات "البنك" في المجالات الاقتصادية الأساسية في البلدان الأعضاء شملت البنى التحتية والتعليم والصحة والزراعة التي نذكر بيانها فيما يلي:

١- نالت البنى التحتية الحظّ الأوفر من التمويل بموارد "البنك" الرأسمالية العادية، وبلغ مجموعها ملياراً ديناراً إسلامياً (٣,١ مليار دولار أمريكيّ)، أي ما نسبته ٧٣,١% من الحجم الكليّ لاستثمارات البنك، وشملت اعتمادات البنى التحتية: قطاع الطاقة، وقطاع النقل والمواصلات، وقطاع الصناعة والتعدين، وتوليد ونقل الكهرباء، والمياه والصرف الصحيّ، وقطاع الإعلام والاتصال.

٢- نال قطاع الزراعة ما نسبته ١٦% من جملة التمويل الممنوح، وذلك في قطاع الزراعة والتنمية الريفية، حيثُ اعتمدت ٤٣ عملية بمبلغ قدره ٤٣٩ مليون دينار إسلاميّ (٦٦٤,٨ مليون دولار أمريكيّ)، صُرف منه ٢٠٠ مليون دينار إسلاميّ (٣٠٢,٩ مليون دولار أمريكيّ)، وهو ما يمثل ٨٩% من الهدف السنويّ.

٣- نال قطاع التعليم بنسبة ٨,٥%، حيثُ اعتمدت ٢٤ عملية تعليم، تخصّص التعليم العالي والتعليم المهنيّ والفتيّ، والتدريب في البلدان المتوسطة الدخل، بمبلغ إجماليّ قدره ٢٣٢,٩ مليون دينار إسلاميّ (٣٥٤,٤ مليون دولار أمريكيّ).

٤- نال قطاع الصحة ما نسبته ١,٦%، حيثُ استفادت ٥ بلدان أعضاء من ١١ عملية في قطاع الصحة، بمبلغ وقدره ٦٠ مليون دينار إسلاميّ (٩٢ مليون دولار أمريكيّ). وكان معظم التمويل غير الميسّر، عن طريق الاستصناع، أو البيع الآجل.

٥- نالت قطاعات أخرى منها قطاع المائيّة وعمليات التمويل ما نسبته ٠,٨%، وقد مَوَّل أعضاء "مجموعة التنسيق" ٩ عمليات، تمويلاً جماعياً بمبلغ إجماليّ قدره ٣٣٧ مليون دولار أمريكيّ، وساهم فيه "البنك" بنسبة ٤١% من إجماليّ تكلفة المشاريع.

(١) مرجع سابق: "تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية"، مرجع سابق ص ٤ (بتصرف).

- ٦- في قطاع الطاقة: استفاد ١٢ بلداً عضواً من ١٥ مشروعاً في هذا القطاع بمبلغ قدره مليار دينار إسلامي واحد (١,٥ مليار دولار أمريكي).
- ٧- في إطار أنشطة المعونة الخاصة: اعتمدت للجانبات المسلمة في البلدان غير الأعضاء ٣١ عملية، بمبلغ قدره ٦,٤ مليون دولار أمريكي.
- ٨- في إطار برنامج التعاون الفني: اعتمدت ٦٢ عملية في ٢٤ بلداً عضواً بمبلغ قدره ١,٥ مليون دولار أمريكي.
- ٩- في إطار برنامج العلوم والتكنولوجيا: اعتمدت ١٦ عملية بمبلغ قدره ٣٩٥٥٠٠ دولار أمريكي، ومن هذه العمليات التعاون بين "شركة الأمن الإلكتروني" [Cyber Security] الماليزية، و"بنك سورينام المركزي"، في مجال نظام إدارة أمن المعلومات.
- ١٠- في إطار برنامج المنظمات غير الحكومية، اعتمدت ٩ عمليات بمبلغ قدره ٤٥٠٠٠٠ دولار أمريكي في أذربيجان والكويت والمغرب والنيجر والمملكة العربية السعودية والسنغال وتركيا.
- ١١- في برامج المنح الدراسية: استفاد ٤٠٠ طالب من أبناء ٣٠ جالية مسلمة من البلدان غير الأعضاء في "البنك" و ٦ بلدان أعضاء من "برنامج المنح الدراسية للجانبات المسلمة في البلدان غير الأعضاء".
- وتمنحت ٥٠ منحة دراسية في إطار "برنامج الماجستير في العلوم والتكنولوجيا للبلدان الأعضاء الأقل نمواً"، مما رفع مجموع عدد المستفيدين من هذا البرنامج منذ استحداثه سنة ١٤١٩ هـ (١٩٩٨ م) إلى ٥١٠ طلاب.
- وقد استفاد ٩١ باحثاً في "برنامج المنح الدراسية لنوابغ البلدان الأعضاء في التكنولوجيا المتقدمة".
- ١٢- في مجال دعم المرأة المسلمة: استمر "البنك" في دعم تمكين النساء بمختلف برامجهم، فنظّم بالاشتراك مع "الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة"، في المنامة (عاصمة البحرين)، الملتقى السادس لسيدات الأعمال في العالم الإسلامي الذي يحمل عنوان "تنمية روح المبادرة

لدى المرأة والشباب"؛ كما دعم ٣ مشاريع من أجل تحسين الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء في كل من أذربيجان والمغرب والسنغال^(١).

❖ المطلب الثاني: أنشطة البنك الإسلامي للتنمية:

منذ إنشاء "البنك الإسلامي للتنمية"، اتضحت ضرورة الجمع بين الأنشطة التنموية والأنشطة في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي، وفي هذا الإطار كان للبنك الأسبقية بين البنوك التنموية في العناية بتشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، حيث أتاحت برامج التمويل قصيرة الأجل للواردات، وبرامج تمويل الصادرات بوسيلة المراجعة والوسائل الأخرى، مساهمة البنك في توفير احتياجات الدول الأعضاء والمستفيدين من السلع والبضائع الاستراتيجية ذات الصبغة التنموية. وفي مجابهة تحديات التنمية، بادر البنك بتقديم المعونة الفنية لتهيئة المشروعات والدعم المؤسسي ونقل الخبرة والتقانة لفائدة الدول الأعضاء؛ كما أن من وظائف البنك إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، من بينها صندوق لمساعدة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، وللبنك قبول الودائع وتعبئة الموارد المالية بالوسائل التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية^(٢).

وتتضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بطيف واسع من الأنشطة المتخصصة والمتكاملة مثل:

- (١) تمويل المشاريع في القطاعين العام والخاص.
- (٢) المساعدات الإنمائية لتخفيف الفقر.
- (٣) المساعدة الفنية لبناء القدرات.
- (٤) التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.
- (٥) تمويل التجارة.

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر في سنة: ٤٣٣ هـ، ص (ط - ظ).

(٢) مرجع سابق: "تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية"، د. بشير عمر محمد فضل الله، ص ٤ (بتصرف).

- ٦) تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
 - ٧) تعبئة الموارد.
 - ٨) الاستثمار المباشر في رؤوس أموال المؤسسات المالية الإسلامية.
 - ٩) خدمات التأمين وإعادة التأمين للاستثمار وائتمان الصادرات.
 - ١٠) برامج البحوث والتدريب في مجالي الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية.
 - ١١) الاستثمار في الأوقاف وتمويلها.
 - ١٢) المعونة الخاصة والمنح الدراسية للطلاب في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.
 - ١٣) الإغاثات العاجلة.
 - ١٤) تقديم الخدمات الاستشارية للكيانات في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء^(١).
 - ١٥) العمل لتخفيف أعباء الديون المستحقة على بعض الدول الأعضاء^(٢).
- إن البنك الإسلامي للتنمية يقوم بتمويل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في البلدان الأعضاء؛ لتمكينها من تسريع عملية التنمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

في القطاع الاجتماعي:

من أجل تحسين أحوال المواطنين في البلدان الأعضاء لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وعميم ومتوازن؛ واصل "البنك" خلال سنة ١٤٣٤هـ إيلاء اهتمام كبير- في أنشطته التمويلية- للاستثمارات في القطاع الاجتماعي؛ (ولاسيما الصحة والتعليم) في البلدان الأعضاء، وفيما بين سنتي ١٣٩٥هـ و ١٤٣٤هـ، بلغ تمويل القطاع الاجتماعي من موارد "البنك" الرأسمالية العادية، ما مجموعه: ٣,٦٢ مليار دينار إسلامي (٥,٢٠ مليار دولار أمريكي)، وكان لتمويل ٨١٦ عملية^(٣).

(١) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، إصدار: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جمادى الأولى ١٤٣٣هـ (أبريل ٢٠١٢م)، ص ٥-٦.

(٢) لحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، من إصدار البنك الإسلامي للتنمية ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، ص ٥.

(٣) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م، ص ١٩.

قطاع التعليم^(١): على سبيل المثال واصل "البنك" إيلاء عناية قصوى للحدّ من الفقر، وتحقيق التنمية البشرية الشاملة (الهدف الاستراتيجي الرئيس في رؤية "١٤٤٠هـ")، وذلك بصبّ جهوده على تمويل التعليم في البلدان الأعضاء في المجالات التالية:

- ١- التعليم الأساسي (ولاسيّما برنامج التعليم الثنائي اللغة) من أجل تعميم تعليم جيّد.
- ٢- التعليم العالي من أجل رفع مستوى تدريس العلوم والتكنولوجيا.
- ٣- التدريب المهني والتعليم الفني من أجل تعزيز أهلية الشباب للعمل.
- ٤- التعليم غير النظامي ومحو الأمية الوظيفية عن طريق "برامج محو الأمية المهنية" من أجل اكتساب المهارات والمشاركة المثمرة.

وقد عمل "البنك" على تحقيق هذه الاستراتيجية؛ فأنفق -منذ نشأته حتى سنة ١٤٣٤هـ- ما مجموعه: ٢,٢ مليار دينار إسلامي (٣,١ مليار دولار أمريكي)، على ٥٠,٤ عملية في قطاع التعليم في بلدانه الأعضاء^(٢).

ونالت العمليات المخصّصة للتعليم العالي الجزء الأكبر - أي ٧٠% - من هذا المبلغ، وذلك لسببين هما: أولاً/ أن المزيد من البلدان الأعضاء ذات الدخل المتوسط (كإندونيسيا)، تستخدم صيغ التمويل غير الميسر (كالاقتصاد والبيع الآجل)؛ لتمويل تعليمها العالي؛ ثانياً/ أن "البنك" أبدى اهتماماً خاصاً بتنمية الحدّ الأدنى من قدرات الموارد البشرية على المستويين المتوسط والأعلى في تدريس العلوم والتكنولوجيا^(٣).

وفي سنة ١٤٣٤هـ اعتمدت ٢٤ عملية تمويل للتعليم بمبلغ قدره ٢٣٢,٩ مليون دينار إسلامي (٣٥٤,٤ مليون دولار أمريكي)، أي بزيادة ٢٥,٨% عن مبلغ السنة السابقة لها، وخصّصت هذه العمليات أساساً للتعليم العالي، والتعليم المهني والفني، والتدريب في البلدان الأعضاء ذات الدخل المتوسط، ويتمثل الهدف الرئيس من هذه العمليات في تعزيز القوى العاملة - كماً وكيفاً - بغية سدّ النقص في المهارات، ورفع الإنتاجية والحدّ من البطالة في البلدان الأعضاء؛ أمّا "البلدان الأعضاء

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

الأقل نموًا، فانصبت استراتيجية "البنك" فيها، على دعم الجهود الرامية إلى تعميم التعليم الأساسي، في المناطق المحرومة أو النائية^(١).

إن الأمثلة على أنشطة البنك الإسلامي للتنمية في خدمة قطاع التعليم في المجتمعات المستهدفة تتعدد، ومن ذلك ما قام به "البنك" من تمويل مشروع بناء بيتين للطلبة في الجامعة الإسلامية في أوغندا، وكان من نتائج هذا المشروع: بيت للطلاب (٥٥٠ طالباً)، وبيت للطالبات (٥٥٠ طالبة)، وقاعة طعام، ومطبخ للذكور والإناث معاً؛ وقد جُهِز البيتان بالتجهيزات الأساسية من أثاثات، ومولد للكهرباء، وخزان للمياه تبلغ سعته ٣٩٦ م^٣، وغيرها من الاحتياجات؛ ونتيجة لذلك استطاع ٤٠٢٤ طالباً أن يتابعوا دراستهم في حرم امبالي الجامعيّ الرئيس، وقد كان لهذا المشروع تأثير إيجابي على صورة الحرم الجامعيّ لدى الطلبة الأجانب وأولياء أمورهم، فمكّن الجامعة من استقطاب الطلبة من بلدان أخرى، كما حسّنت المرافق السكنية من ظروف التعلم، وأكسب المشروع الجامعة شهرة إقليمية و دولية^(٢).

من جانب آخر كانت أكبر عمليتين اعتمدتا في قطاع التعليم سنة ١٤٣٤ هـ هما^(٣):

- ١- تطوير وتحديث ٧ جامعات في إندونيسيا (١٧٤ مليون دولار أمريكي).
- ٢- بناء ٣ كليات في جامعة لبنان (٣١ مليون دولار أمريكي).

وكان الهدف من هذين المشروعين هو دعم استراتيجيات الحكومتين المعنيتين في مجال التعليم العالي، وهي: إعداد خريجين أكفاء منافسين يحتاج إليهم سوق العمل؛ وكان الهدف منهما كذلك تحسين فرص الالتحاق بمؤسّسات التعليم العالي والرفع من مستواها وتعزيز أهميتها بتوسيع وتحديد وتجهيز المنشآت، وتحسين المناهج الدراسية ومهارات هيئة التدريس. ويُتوقع أن تتحقق النتائج التالية قبل سنة ٢٠١٨ م: أن يستفيد من مشروع إندونيسيا نحو ٢٢٢٠٠٠ طالب (٦٠% منهم إناث)، و ٧٥٣ أستاذاً محاضراً؛ وأن يمكّن مشروع لبنان من التحاق ٢٥٠٠ طالب كل سنة بالتعليم الجامعيّ، ومن تكييف المناهج الدراسية مع احتياجات سوق العمل.

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م، ص ٢٠.

(٣) نفس المرجع السابق.

وخلال سنة ١٤٣٤هـ طوّر "البنك" "برنامج محو الأمية المهنيّة؛ من أجل الحدّ من الفقر"، الذي أُطلق في إطار "صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية"؛ وكان الهدف منه هو الحدّ من الفقر، ولاسيّما في أوساط النساء والشباب في المناطق الريفية، وذلك بتلقين مهارات محو الأمية الوظيفيّة، وإتاحة فرص الحصول على التمويل الأصغر، وفي تلك السنة أيضاً، اعتُمد لمصر والمغرب مشروعان في إطار "برنامج محو الأمية المهنيّة" بمبلغ قدره ١٥,٥ مليون دولار أمريكيّ، وهو رقم رفع العدد الإجماليّ للبلدان المستفيدة إلى ٨ بلدان، ومجموع الاعتمادات إلى ٥٢,٩ مليون دينار إسلاميّ (٨٠ مليون دولار أمريكيّ)، ويتكامل "برنامج محو الأمية المهنيّة" ومبادرة "التعليم من أجل التشغيل" فيما بينهما، لأنهما يرميان معاً إلى مكافحة البطالة بتعزيز اكتساب المهارات^(١).

أما في قطاع الصحة: فلما كان الهدف الاستراتيجي الثالث من أهداف "رؤية البنك حتى عام ١٤٤٠هـ" يتمثل في الارتقاء بالصحة -لاسيّما صحة الأم والطفل- والقضاء على الملاريا، وغيرها من الأمراض السارية؛ وهو هدف يتفق مع "الأهداف الإنمائية للألفية" ذات الصلة بالصحة؛ فإن أنشطة "البنك" في قطاع الصحة تواصل الاهتمام بثلاثة مجالات هي^(٢):

- ١- درء ومكافحة الأمراض السارية وغير السارية.
 - ٢- تعزيز النظم الصحية من أجل تحسين فرص الحصول على خدمات صحية جيّدة.
 - ٣- تمويل توفير رعاية صحية بديلة، تمكّن من رفع الحواجز التي تعوق الحصول على الموارد الماليّة المتاحة، وحسن الاستفادة منها، وتعبئة المزيد منها لقطاع الصحة.
- ولقد ارتفع مجموع اعتمادات "البنك" - منذ إنشائه - في قطاع الصحة إلى ١,٤٧ مليار دينار إسلاميّ (٢,١٢ مليار دولار أمريكيّ) رُصدت لتمويل ٣١٢ عملية، وخلال السنوات الاثنتين والعشرين الماضية، تضاعفت الاعتمادات في هذا القطاع أكثر من عشر مرّات^(٣).

وفي سنة ١٤٣٤هـ استفادت ٥ بلدان من ١١ عملية ذات صلة بقطاع الصحة بلغت قيمتها الإجماليّة ٦٠ مليون دينار إسلاميّ (٩٢ مليون دولار أمريكيّ)، وذلك أساساً بأدوات التمويل غير

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٣) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٢١.

الميسر (كالاستصناع والبيع الآجل)، وتشمل جميع الاعتمادات في قطاع الصحة عدداً كبيراً من النظم الصحيّة - من المستوى المحليّ إلى المستوى التخصّصي - وتمتدّ من الخدمات الأساسية، حتى الخدمات المتخصّصة؛ (مثل: طبّ الأورام، والرعاية الصحية العاجلة)، والمكونات الخدميّة، (مثل: تدريب الموارد البشرية، وإقامة تحسّين نظم ومنشآت الرعاية الصحية)^(١).

إنّ من الأمثلة الواضحة على اهتمام "البنك" بالقطاع الصحي: تمويله مستشفى للأطفال في الأردنّ طوال خمس سنوات (٢٠٠٥م-٢٠١٠م)، مما كان له تأثير كبير على حياة المرضى، وهذا المستشفى هو المستشفى التحويليّ الوحيد للأطفال في الأردنّ؛ ويتمثل المستفيدون من خدماته في أفراد الجيش، والمدنيين المشتركين في التأمين الصحيّ العامّ، والأشخاص الذين يدفع الديوان الملكيّ تأمينهم الصحيّ، والمدنيين الذين يؤدّون نقداً من داخل وخارج الأردنّ^(٢).

ويوفر هذا المستشفى الرعاية الصحية التخصّصية، والاستشفائية، والإسعافية للأطفال، ومنها العناية الطبية، والجراحية، والمكثفة؛ وهو مركز تميّز للدراسات الطبية العليا، ويضمّ ٢٠٢ سرير، و١٨ سريراً لوحدة العناية الحثيثة ووحدة للأطفال الحديثي الولادة؛ مؤلفة من ١٤ حاضنة، و٥ غرف عمليات، و٢٤ عيادة استشارية، و١٣ وحدة تخصّصية، وغرفة للطوارئ؛ ويستقبل ٩٢٠٠٠ مريضاً زائر في السنة، أضف إلى ذلك أنه يحتوي على وحدة للسجلات الطبية، و مختبر ومكتبة وكافتيريا ومغسلة ملابس وأغطية، ومطبخ وقاعات اجتماعات ومراكز اختبار، وقاعات ومهبط للمروحية، وغيرها من المرافق المساندة.

وهذا المستشفى هو أول مؤسسة متخصصة في طب الأطفال في الأردنّ، تضمّ مركزاً فريداً لجراحة الأطفال، هو الوحيد الذي يشتمل على وحدة لزراعة الكلى للأطفال، ووحدة لروماتيزم الأطفال، ويملك القدرة على زرع نخاع العظام للأطفال الذين يعانون من نقص المناعة الأولية، ووحدة التنظير الشعبيّ، وقسم لمرض الاضطراب الأيضيّ في البلاد؛ كما أن هذا المستشفى هو الوحيد الذي يحتوي على عيادة للأمراض الوراثية لدى الأطفال في الأردنّ^(٣).

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٢١.

(٣) نفس المرجع السابق.

إضافةً إلى الاعتمادات المخصّصة لهذا البلد أو ذاك، اعتمد "البنك" في سنة ١٤٣٤ هـ مبلغاً قدره ١٢٨٠٠٠٠ دولار أمريكي، في شكل مساعدة فنية تمكّن "مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلاميّة" من إعداد "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلاميّ الاستراتيجي حول الصحة" (٢٠١٤م-٢٠٢٣م)، وسيكون هذا البرنامج نموذجاً عاماً يُتخذ فيما تزاوله "منظمة التعاون الإسلاميّ" من أنشطة في قطاع الصحة في جميع بلدانها^(١).

في جانب آخر يموّل "البنك" و"مؤسسة بيل وميلندا غيتس" برنامجاً للقضاء على شلل الأطفال في باكستان؛ بفضل آلية تمويل مريحة للأطراف الثلاثة، ويواجه هذا البرنامج صعوبات شتى، منها مقاومة الجمهور المحلي له، وتردده في دعمه لأسباب اجتماعية وثقافية ودينية معقدة^(٢).

وفي سنة ١٤٣٤ هـ نظّم "البنك" مؤتمراً تشاورياً رفيع المستوى مع بعض علماء الدين من باكستان والمملكة العربية السعودية بغية تذليل هذه الصعوبات، ومكّن هذا المؤتمر من إقامة شراكة جديدة بين هؤلاء العلماء ومدارسهم وطلابهم؛ من أجل دعم حملات توعية الجمهور والتلقيح الجماعيّ للأطفال، وهي حملات أطلقتها "منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة"، و"منظمة الصحة العالمية"، بالتعاون مع حكومة باكستان^(٣).

وقد استفاد "البنك" من تجربة "برنامج القضاء على شلل الأطفال في باكستان"، فوزّع - بالشراكة مع "التحالف العالمي للقاحات والتحصين" - لقاحات ضد مرضين من أشدّ الأمراض فتكاً بالأطفال في البلدان النامية، ألا وهما الإسهال، والالتهاب الرئويّ؛ ولقاحات جديدة قليلة الاستعمال، منها: لقاح فيروس الورم الحليميّ البشريّ ضد سرطان عنق الرحم، والتهاب الدماغ اليابانيّ وحمى التيفوئيد والحصبة الألمانية^(٤).

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣) نفس المرجع السابق.

(٤) نفس المرجع السابق.

الاستثمار في قطاع البنى التحتية^(١):

من المعلوم الشائع أن تطوير البنى التحتية ركن من أركان النمو الاقتصادي، ويملك هذا القطاع إمكان إحداث تحوّل عميق في اقتصاد البلدان الأعضاء، ومن ثمّ مساعدة هذه البلدان على التصديّ لأكثر مشاكلها إثارةً للقلق، وقد ظلّت أنشطة "البنك" في قطاع البنى التحتية قويّة ومستمرّة على مرّ السنين. وفي نهاية سنة ١٤٣٤هـ كان "البنك" قد مَوَّل عمليات للبنى التحتية في البلدان الأعضاء، بمبلغ إجماليّ قدره ١٧,٤ مليار دينار إسلاميّ (٢٥,٧ مليار دولار أمريكيّ)، في حين بلغت محفظته العاملة المتعلقة بالبنى التحتية ٨,٧ مليار دينار إسلاميّ (١٣,٤ مليار دولار أمريكيّ)؛ لتمويل ٢١٩ عملية، صُرف منها ٢,٦ مليار دينار إسلاميّ (٣٠٪).

وفي سنة ١٤٣٤هـ اعتمد "البنك" ملياري دينار إسلاميّ (٣,١ مليار دولار أمريكيّ) لتمويل مشاريع للبنى التحتية في ٢٤ بلداً عضواً، وتمثّلت في توليد ونقل الكهرباء، والمواصلات والمياه والصرف الصحيّ، وفي نفس السنة صُرف من هذا المبلغ ١,٠٣ مليون دينار إسلاميّ (١,٥٨ مليار دولار أمريكيّ)، أي بزيادة ٢٧٪ عن رقم السنة السابقة، وهو ما يدل على حرص "البنك" المستمرّ على المساهمة في إيجاد بيئة مواتية في بلدانه الأعضاء، وقد تلقى قطاع الطاقة وحده أكبر مخصّص في مجال البنى التحتية (٣٩,٢٪ من إجماليّ اعتمادات "الموارد الرأسمالية العادية")، يليه قطاع النقل (٢٠,٢٪)، ثمّ المياه والصرف الصحيّ، والخدمات الحضرية (١٣,٧٪)، وفي هذا القطاع قام "البنك" بتيسير الحصول على الطاقة بأسعار معقولة^(٢).

ويواصل "البنك" إعطاء الأولوية لدعم مشاريع طاقة مستدامة وغير مضرّة بالبيئة، مع اهتمام خاصّ بتنمية موارد الطاقة المتجدّدة المحليّة، والنهوض بمبادرات تحسين الاستخدام الفعال للطاقة، ففي سنة ١٤٣٤هـ اعتمد "البنك" ١٥ مشروعاً من مشاريع قطاع الطاقة في ١٢ بلداً عضواً (هي: بنغلاديش، ومصر، وإيران، وجمهورية قرقيزستان، وموزنبيق، والسودان، وطاجيكستان، وتوغو، وتونس، وتركيا، وأوغندا، وأوزبكستان) بنحو مليار دينار إسلاميّ واحد (١,٥٢ مليار دولار

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م، ص ٢٢.

أمريكي)، كما صرف في نفس السنة ٢٧٥ مليون دينار إسلامي (٤٢١ مليون دولار أمريكي)؛ لتسهيل تنفيذ مشاريع الطاقة في القطاع العام، بمختلف البلدان الأعضاء^(١).

وكمثال على دعم البنك لقطاع الطاقة والطاقة المتجددة بقروض الاستثمار فيها بصيغة المضاربة المقيّدة^(٢)؛ فإنه في سنة ١٤٣٤هـ صرف "البنك" ١٠٠ مليون دولار أمريكي كاملةً، وهي المبلغ الذي سبق اعتماده لبرنامج الطاقة المتجددة التجريبي في تركيا، ويجري إعداد ١٢ مشروعاً في إطار "قروض الاستثمار في الطاقة المتجددة بصيغة المضاربة المقيّدة"، التي تبلغ قيمتها ١٠٠ مليون دولار أمريكي، بمواعيد إنجاز تتراوح بين يوليو ٢٠١٣م وديسمبر ٢٠١٥م، ويبلغ إجمالي تكلفة المشاريع الاثني عشر ٨٥٧,٨ مليون دولار أمريكي، يُقدّم منها رعاة مشاريع القطاع الخاصّ ٢٣٣,٢ مليون دولار أمريكي، في شكل مساهمة في رأس المال، ويشترك في تمويل جزء الدّين "البنك الدوليّ للإنشاء والتعمير" ("البنك الدوليّ")، و "مؤسسة التمويل الدولية"، و"البنك الأوروبي للاستثمار"، و"بنك التعمير الألماني"، وبنوك تجارية محلية كبرى هي: "بنك الضمان" [Garanti]، و"البنك التجاريّ" [Is Bankasi] و"القرض العقاريّ" [Yapi Kredit].

وستشغل قدرة مركّبة جديدة تبلغ ٤٩٣ ميغاواط، وتُحقّق وفرات تعادل خفض ١٣٤٥ كيلوطن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أضف إلى ذلك أنّ مشاريع الاستخدام الفعال للطاقة ستمكّن من توفير ٤٤٥,٥٧٨ غيغا كالوري في السنة، وبناء على نجاح برنامج الطاقة المتجددة التجريبيّ، في ضوء الأولويات المنصوص عليها في "استراتيجية الشراكة القطرية"، اعتمد قرصان إضافيان للاستثمار في الطاقة المتجددة بصيغة المضاربة المقيّدة؛ بمبلغ إجماليّ وقدره ٤٤٠ مليون دولار أمريكي سنة ١٤٣٤هـ، لدعم إعداد مشاريع الطاقة المتجددة، والاستخدام الفعال للطاقة في جمهورية تركيا^(٣).

من جانب آخر يشكّل تمويل شبكات النقل في البلدان الأعضاء أيضاً إحدى أولويات "البنك الإسلامي للتنمية" الاستراتيجية الهامة، والتي ترمي إلى التخفيف من وطأة الفقر، والتعجيل بالتنمية الاقتصادية فيها، وخلال سنة ١٤٣٤هـ مَوَّل أوّل عملية له في قطاع النقل في العراق بقيمة ١٤٥

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٢٣.

مليون دينار إسلامي (٢٢٠ مليون دولار أمريكي)، ويتسق هذا المشروع مع ما أعلنه "البنك" سنة ٢٠٠٣م؛ من التزام بالمساهمة في تمويل إعادة إعمار هذا البلد، وتحسين فعالية شبكة نقله البري، والسلامة على طرقه السريعة، وواصل "البنك" التشجيع على التكامل الإقليمي في أفريقيا؛ بتمويل شبكات النقل في ثمانية بلدان أعضاء (هي: بنين، وبوركينافاسو، وكوت ديفوار، وغامبيا، وموريتانيا، والسنغال، وتوغو، وأوغندا)، استفادت من مبلغ إجمالي قدره ٣٤١ مليون دينار إسلامي (٥٢١ مليون دولار أمريكي)، وهو ما يمثل ٤٨% من إجمالي الاعتمادات المخصصة للنقل^(١).

وفي آسيا اعتمد "البنك" ١٣ مليون دينار إسلامي (٢٠ مليون دولار أمريكي)؛ لبناء مرافئ في المالديف، واعتمد مشروعين في منطقة "رابطة الدول المستقلة" بمبلغ إجمالي قدره ١٩٤ مليون دينار إسلامي (٢٩٣ مليون دولار أمريكي)؛ لشراء طائرتين في أوزبكستان، وبناء طرق وطنية في ألبانيا، كما اعتمد تمويل عملية استصناع قدره ١٣ مليون دينار إسلامي (٢٠ مليون دولار أمريكي)، لمشروع ترقية الطريق الرئيس M٢ الرابط بين "ملشيفا" و "مترفتسا" في كوسوفو^(٢).

وفي مجال تعزيز التنمية الحضرية: واصل "البنك" في سنة ١٤٣٤هـ زيادة حجم تمويله لهذا القطاع، فاعتمد ٧ عمليات ذات صلة بالبنى التحتية الحضرية بمبلغ قدره ٢٧٧ مليون دينار إسلامي (٤٢٤ مليون دولار أمريكي)، وكانت هذه العمليات في مجال الإمداد بالمياه والصرف الصحي، ووجهت لمساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية" ذات الصلة بهذا القطاع، ويمثل "مشروع الصرف الصحي في محافظة فارس" بإيران، ٤٥% من إجمالي تمويل التنمية الحضرية سنة ١٤٣٤هـ؛ وأقيم هذا المشروع لتحسين جمع ومعالجة المياه المستعملة في ٦ مدن بمحافظة "فارس". كما حصلت بوركينافاسو والغابون وإندونيسيا والمالديف وطاجيكستان، على تمويل يدعم مشاريع بنائها التحتية، المتعلقة بالإمداد بالمياه، وصرف مياه الأمطار والصرف الصحي. وخلال نفس

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٢٣

(٢) نفس المرجع السابق.

السنة وافق "البنك" للسنغال على تمويل مشروع للتخفيف من الفيضانات، وإعادة الهيكلة الحضرية^(١).

أما في مجال إقامة شراكة مع القطاع الخاص: فقد واصل "البنك" دعم استثمارات القطاع الخاص في البنى التحتية في الدول الأعضاء؛ وذلك بتمويل الصفقات التي تُبرم في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وخلال السنوات من ١٤٢٩هـ-١٤٣٤هـ، نمت محفظة البنك المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص نموّاً سريعاً لتبلغ ٣ مليارات دولار أمريكي؛ واستمرت في التوسّع بفضل علاقات تعاون متينة مع الحكومات والقطاع الخاص في البلدان الأعضاء.

وفي سنة ١٤٣٤هـ اعتمد "البنك" مشروعاً صناعياً لدعم "مجمع صدارة للكيماويات" في المملكة العربية السعودية، كما صرف ٢٥١ مليون دينار إسلامي (٣٨٤ مليون دولار أمريكي) لمشاريع يجري تنفيذها في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٣٨% عن نسبة السنة السابقة^(٢).

ومن المخطط له أن تستمر محفظة "البنك" المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول الاعضاء في توسيع نطاق أنشطتها خلال السنوات المقبلة؛ وذلك اعتماداً على ما حققته من نجاح. كما سيستمر تأثيرها الإقليمي في التوسع، ليشمل بلداناً أعضاء من أفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا الوسطى، وإضافة إلى الاعتبار الجغرافية تُخصّص موارد هامة لتطوير قطاعات البنى التحتية الخدمية غير المستغلّة، المتمثلة في الرعاية الصحية، والتعليم، والزراعة^(٣).

في نفس الإطار، واصل "البنك" القيام بدور فعّال في النهوض بتنمية القطاع الخاص، في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، و"الآلية العربية لتمويل البنى التحتية"، التي هي شراكة بين "البنك الدولي" و"البنك الإسلامي للتنمية"، أطلقت سنة ٢٠١١م، ترمي إلى دعم تدفق الاستثمارات الخاصّة من أجل تطوير البنى التحتية في العالم العربي، وهو ما يتّسق تماماً مع احتياجات بلدان المنطقة، وتشجّع "الآلية العربية لتمويل البنى التحتية" تدخلات القطاع الخاص في مجال البنى

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م، ص ٢٤.

(٣) مرجع سابق، ص ٢٥.

التحتية لبلدان "الجامعة العربية"، وذلك في وقت يزداد فيه اعتماد الحكومات على التمويل بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتقدم "آلية المساعدة الفنيّة" -وهي أحد مكوّنات "الآلية العربية لتمويل البنى التحتية"- الدعم للحكومات وكيانات القطاع العام؛ من أجل تعزيز الوعي، والمساعدة على إيجاد بيئة مواتية، وتوفير خدمات استشارية؛ لإعداد مشاريع مُحكّمة التنظيم، في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص^(١).

من جانبٍ آخر، ولما كانت الزراعة تؤدّي دوراً حاسماً في تحقيق الأمن الغذائيّ، والحدّ من الفقر في البلدان الأعضاء، لم يتوانَ "البنك الإسلامي للتنمية" في تمويل القطاع الزراعي، ففي سنة ١٤٣٤هـ اعتمد مبلغاً إجماليّاً قدره ٤٣٩ مليون دينار إسلامي (٦٦٤,٨ مليون دولار أمريكي)؛ لتمويل ٤٣ مشروعاً وعملية؛ وصرف منه ٢٠٠ مليون دينار إسلامي (٣٠٢,٩ مليون دولار أمريكي)، وهو ما يمثّل ٨٩% من الهدف السنويّ.

وخلال تلك السنة نفسها استفادت ٧ بلدان في منطقة السهل الأفريقيّ من برنامج "البنك" الخاصّ بمكافحة الجفاف، وتعزيز القدرة على الصُّمود في وجه انعدام الأمن الغذائيّ المتكرّر في المنطقة، وهو برنامج تبلغ تكلفته ٣١٦ مليون دولار أمريكي، كما أطلق برنامج إقليميّ في "الاتحاد الاقتصاديّ والنقديّ لغرب أفريقيا"؛ لتوفير المياه في المناطق الريفيّة، بمبلغ قدره ١٠٠ مليون دولار أمريكي، وقد حُصّص بشكل عام جزءٌ كبيرٌ من تدخّلات "البنك" في القطاع الزراعيّ سنة ١٤٣٤هـ لعدد من العمليّات تمثّلت في: "برنامج تعزيز الإنتاجية الزراعية لصغار الملاك"، و"برنامج الأراضي الجافّة في شرق أفريقيا"، و"برنامج قرى الألفية"، و"برنامج القرى المستدامة"، و"برنامج دعم تشغيل الشباب"، و"برنامج التنمية المجتمعيّة"^(٢).

أما في مجال التمويل المشترك، فقد أقام "البنك" -بصفته عضواً في "مجموعة التنسيق"^(٣) علاقات عمل ثنائيّة و متعددة الأطراف وثيقة مع أعضاء هذه المجموعة، وقد ظلّت "مجموعة التنسيق"

(١) المرجع نفسه.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م، ص ٢٥.

(٣) "مجموعة التنسيق" منتدى تنسيق بين الجهات المانحة يتيح لها فرصة توحيد جهودها بطريقة أفضل من أجل زيادة حجم وتأثير مساعدتها الجماعية للبلدان النامية، وتضم كل من:

نموذجاً مثالياً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من ناحية، وللتنسيق بين الوكالات في مجال المعونة من ناحية أخرى وذلك منذ ٣٥ سنة.

وقد اشترك "البنك الإسلامي للتنمية" و أعضاء "مجموعة التنسيق" حتى عام ١٤٣٤هـ في تمويل ٢٨٨ مشروعاً تبلغ تكلفتها ٤١,٦ مليار دولار أمريكي، حيث ساهم "البنك" في هذا المبلغ بما قدره ٥,٩ مليار دولار أمريكي، في حين بلغت مساهمات باقي أعضاء "مجموعة التنسيق" ١٣,١ مليار دولار أمريكي.

وفي سنة ١٤٣٤هـ اشترك "البنك" مع غيره من الجهات المانحة في تمويل ١٧ عملية، مؤلت ٩ مها تمويلاً مشتركاً مع أعضاء "مجموعة التنسيق"، وكان المبلغ الإجمالي لهذه المشاريع ٣٣٧ مليون دولار أمريكي - وهو ما يمثل ٢٠% من إجمالي تكلفة المشاريع ذات التمويل المشترك (١,٦ مليار دولار أمريكي)، وبلغت مساهمة "البنك" في هذا المبلغ الإجمالي ٤١%^(١).

كما تعاون "البنك الإسلامي للتنمية" مع "صندوق النقد العربي" على تنظيم حلقات دراسية و برامج تدريب لكبار المسؤولين في المنطقة العربية.

فضلاً عن تعاونه مع مجموعة البنك الدولي: حيث وُجّهت أنشطة التمويل المشترك بين "البنك الإسلامي للتنمية" و "البنك الدولي" لما يزيد عن ٧٠ مشروعاً بمبلغ إجمالي قدره ٢٣ مليار

• الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي.

• صندوق أبو ظبي للتنمية.

• المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

• الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

• صندوق الأوبك للتنمية الدولية.

• الصندوق السعودي للتنمية.

• وصندوق قطر للتنمية، وذلك إلى جانب مؤسسات أخرى في "مجموعة التنسيق"^(٣): كمؤسسة إبداع للتمويل الأصغر في السودان، ويمتلك "البنك" فيها حصة استثمار ساهمي قدرها ٢٥% من رأسمالها المدفوع.

^(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م، ص ٢٧.

دولار أمريكي في البلدان ذات العضوية المشتركة من أفريقيا و آسيا و "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" وقد قَدَّمت هاتان المؤسَّستان - مجتمعتين - ما قيمته ٧ مليارات دولار أمريكي من المساعدات، منها ١,٥ مليار دولار أمريكي من "البنك الإسلامي للتنمية" و ٥,٥ مليار دولار أمريكي من "البنك الدولي"، وفي سنة ١٤٣٤هـ شارك "البنك الإسلامي للتنمية"، و"البنك الدولي" في تمويل ٣ مشاريع كبرى في مجال البنى التحتية (مشروعين في قطاع النقل، ومشروع واحد في قطاع الطاقة الكهربائية) بمبلغ قدره ٢,٢ مليار دولار أمريكي في بوركينا فاسو والعراق وتركيا، كانت مساهمة "البنك الإسلامي للتنمية" فيه بمبلغ ٠,٥ مليار دولار أمريكي و "البنك الدولي" بمبلغ ٠,٦ مليار دولار أمريكي^(١).

هذا إلى جانب تعاون البنك الإسلامي للتنمية مع كل من بنك التنمية الآسيوي، والبنك الأوروبي للاستثمار؛ فبالنسبة لبنك التنمية الآسيوي: فقد شارك البنك الإسلامي للتنمية معه في تمويل ٣٠ مشروعاً في ٩ بلدان ذات عضوية مشتركة في جنوب آسيا وجنوب شرقي آسيا، ومثَّلت هذه العمليات استثمارات إجمالية بلغت قيمتها ١١ مليار دولار أمريكي ساهم فيها "البنك الإسلامي للتنمية" بمبلغ ١,٣ مليار دولار أمريكي و "بنك التنمية الآسيوي" بمبلغ ٣ مليارات دولار أمريكي^(٢).

أما بالنسبة للبنك الأوروبي للاستثمار: فهو أحد أوائل شركاء "البنك الإسلامي للتنمية" في التمويل، فقد شارك في تمويل أول عملية قام بها "البنك الإسلامي للتنمية"، وهي برنامج الطاقة الكهربائية في "سونغ لولو" في الكاميرون، الذي اعتُمد سنة ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، وما فتئ تعاونهما يزداد رسوخاً منذ ذلك الحين، وخلال السنوات الخمس الماضية شاركا في تمويل ٥ مشاريع تبلغ قيمتها نحو ٣,٧ مليار دولار أمريكي، ولاسيما في قطاعي الطاقة الكهربائية والنقل، قدَّم منها "البنك الإسلامي للتنمية" ٠,٧ مليار دولار أمريكي و "البنك الأوروبي للاستثمار" واحد مليار دولار أمريكي^(٣).

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) مرجع سابق ص ٣١.

(٣) مرجع سابق ص ٣١.

أما في مجال تنمية القدرات، فقد أنشأ البنك الإسلامي للتنمية عدة برامج، ومنها على سبيل المثال:

١- برنامج التعاون الفني: والذي يرمي إلى النهوض بتنمية الموارد البشرية في البلدان الأعضاء، فهو برنامج تعاون بين بلدان الجنوب يُعنى بنقل وتبادل المهارات والمعارف والخبرات الفنيّة بين البلدان الأعضاء، ويقوم في كلّ أنشطته على ثلاثة أطراف: مانح فنيّ، ومستفيد، وميسّر هو "البنك الإسلامي للتنمية"، ويهتمّ بتنمية القدرات وذلك عن طريق تنظيم حلقات دراسية وإقامة دورات التدريب أثناء العمل واستئجار خبراء لمساعدة البلدان الأعضاء على تعزيز قدرات ومهارات وخبرات الموظفين الفنيّين والمهنيين.

وفي إطار هذا البرنامج اعتمدت في العام ١٤٣٤هـ ٦٢ عملية، في ٢٤ بلداً عضواً، بمبلغ وقدره ٥,١ مليون دولار أمريكيّ، كما نُظّم ١٥ نشاطاً إقليمياً^(١).

٢- برنامج العلوم والتكنولوجيا: يهتمّ "برنامج العلوم والتكنولوجيا" بالتعاون على نقل المعرفة والتكنولوجيا وبالشراكة في مجال البحث العلميّ بين البلدان الأعضاء، فهو يحثّ و يشجّع على اكتساب ونشر المعارف اعتماداً على أنشطة منها استئجار خبراء في إطار مهامّ قصيرة المدّة، وتبادل العلماء بالتواصل بين الجمعيات العلمية، وتنظيم دورات التدريب أثناء العمل، وعقد المؤتمرات، وقد شهدت الفترة من عام ١٤٢٥هـ (تاريخ إطلاق البرنامج) وحتى عام ١٤٣٤هـ اعتماد ٢١٣ عملية، بلغت قيمتها ١٠,٧ مليون دولار أمريكيّ^(٢).

٣- المنح الدراسية: ترمي "برامج البنك الإسلامي للتنمية للمنح الدراسية" إلى تعزيز قدرات الموارد البشرية ذات التوجّه العلميّ في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء، وهناك ثلاثة أنواع من برامج المنح الدراسية هي: "برنامج المنح الدراسية للجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء"؛ و"برنامج الماجستير في العلوم والتكنولوجيا للبلدان الأعضاء الأقلّ نمواً"؛ و"برنامج المنح الدراسية لنوابغ البلدان الأعضاء في التكنولوجيا المتقدّمة.

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م، ص ٣٢.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٣٣.

ويقوم "برنامج المنح الدراسية للجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء" على منح الطلبة النوايع من أبناء الجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء، ذوي الإمكانيات المالية المحدودة منحاً دراسية في شكل قروض لمواصلة دراساتهم حتى الحصول على شهاداتهم الجامعية الأولى. والتخصصات المعتمدة في إطار هذا البرنامج هي الطب والهندسة وطب الأسنان والصيدلة والتمريض والعلوم البيطرية والزراعة والإعلاميات^(١).

ويقدم "برنامج المنح الدراسية لنوايع البلدان الأعضاء في التكنولوجيا المتقدمة" منحاً دراسية كاملة للباحثين من البلدان الأعضاء الراغبين في إجراء بحوث الدكتوراه أو ما بعد الدكتوراه في جامعات بعينها، منها جامعات "كمبردج" و"أكسفورد" و"نوتنغهام" و"بيرمنغهام" في بريطانيا، ومع "مجموعة باريس التقنية" في فرنسا^(٢).

أما في مجال النهوض بالمالية الإسلامية، فما انفك "البنك" - منذ نشأته - يدعم ويعمل على تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية بالشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، كما لم يتوان في تنمية قطاع الأوقاف لأغراض خيرية، ونعرض فيما يلي الأنشطة الأساسية التي قام بها "البنك" في هذا القطاع^(٣):

١ - برنامج الدعم الفني: يقدم "البنك" مساعدة فنية من أجل إيجاد بيئة مواتية للمالية الإسلامية، وذلك بدعم استحداث الأطر القانونية والتنظيمية والإشرافية والشرعية اللازمة، ففي سنة ١٤٣٤هـ نفذ البنك الإسلامي للتنمية العديد من مشاريع المساعدة الفنية التي تم اعتمادها، وهي مشاريع استفاد منها العديد من البلدان مثل: طاجيكستان والمالديف وتركيا وجيبوتي وموريتانيا وأوغندا وجمهورية قرقيزستان وقازاقستان وتونس وليبيا؛ كما استفاد منها عدد من المؤسسات الإسلامية تمثلت في: "الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف"، و"دافغان ملي بانك"، و"مجلس الخدمات المالية الإسلامية".

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٤.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٣) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م، ص ٤١.

٢- دعم تطوير صرح المالية الإسلامية والمساهمة فيه : يقدم "البنك" المساعدة المالية لدعم مؤسسات البنى التحتية الإسلامية، مثل: "مجلس الخدمات المالية الإسلامية"، و"هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، و"السوق المالية الإسلامية الدولية"، و"المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم"، و"المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية"، و"الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف"، وذلك بوسائل شتى منها المشاركة في أنشطتها، وفي تمويل وضع وتنفيذ المعايير والوثائق، والمشاركة بانتظام في اجتماعات هيئاتها ومجالسها ولجانها الفنية، وفي "منتديات الاستقرار المالي".

الفصل الثاني

طبيعة السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية وآليات تنفيذها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: طبيعة واتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: طبيعة السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية.

المطلب الثاني: اتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية.

المبحث الثاني: آليات تنفيذ السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الصناديق المتخصصة.

المطلب الثاني: المؤسسات الأخرى.

الفصل الثاني

طبيعة السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية وآليات تنفيذها

يتناول هذا الفصل السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية من حيث طبيعتها واتجاهاتها، ومن حيث آليات تنفيذها، وذلك على النحو التالي:

❖ المبحث الأول: طبيعة واتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية:

إن السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ذات طبيعة خاصة تقوم على سمات محددة، تتفق وطبيعة الأهداف التي يعمل البنك على تحقيقها، كما أن لهذه السياسة اتجاهات من حيث التوزيع الجغرافي ومن حيث المجالات التنموية. ويندرج تحت هذا المبحث مطلبان:

❖ المطلب الأول: طبيعة السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية:

تبرز طبيعة السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية، من عدة وجوه هي:
أولاً: أن سياسة البنك الإسلامي للتنمية سياسة تنموية:

حيث يتم التركيز فيها على المشروعات التنموية؛ وذلك أن الهدف الأول والأساسي للبنك الإسلامي للتنمية هو دعم التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة^(١)، ولذلك جاء اسم "البنك" مرتبطاً بشكل حصري بمصطلح (التنمية)، دون غيره من المصطلحات؛ حيث تأتي الأهداف الأخرى كلها تبعاً لهذا الهدف، وتنصبّ كلها في خدمته، ومن أجل هذا اهتم البنك بإقامة المشروعات التنموية الكبيرة التي تخدم هذا الهدف.

ثانياً: أنها سياسة واضحة المعالم والأطر:

فقد نصّت المادة (١٦) من اتفاقية تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية" على ما يلي^(٢):
قواعد خاصة بالتمويل:

(١) المادة (١) من اتفاقية تأسيس "البنك"، ص ٦.

(٢) اتفاقية التأسيس للبنك الإسلامي للتنمية، ص ١١-١٢.

- ١- يراعي البنك في قيامه بعملياته ما يلي:
 - أ- المحافظة على مصالحه فيما يتعلق بالتمويل بما في ذلك الحصول على الضمانات الخاصة بالقروض التي يقدمها.
 - ب- التأكد من أن المتعاقد معه وضامنيه -إن وجدوا-، في مركز يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم بمقتضى العقد.
 - ج- حاجات الدول الأعضاء الأقل نمواً.
 - د- دعم التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
 - هـ- رفع مستوى المعيشة للسكان في الدول الأعضاء عن طريق المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص العمل المثمر.
 - و- تجنب استخدام مبالغ غير متناسبة مع موارده لصالح إحدى الدول الأعضاء.
- ٢- يقدم طالب التمويل عرضاً مناسباً إلى إدارة البنك، ويقوم رئيس البنك بتقديم تقرير مكتوب عن هذا الطلب إلى مجلس المديرين التنفيذيين مصحوباً بتوصياته على أساس دراسة وافية.
- ٣- يتخذ البنك الإجراءات اللازمة للتأكد من أن التمويل الذي يقدمه سوف يقتصر استخدامه على الأغراض التي خصص لها.
- ٤- مع مراعاة أهمية الاستثمار على أساس المشاركة يجب أن يحافظ البنك على تناسب ملائم بين الاستثمارات عن طريق المشاركة وبين القروض التي يقدمها للدول الأعضاء.
- ٥- يعطي البنك -قدر الإمكان- الأولوية للمشروعات المشتركة التي تدعم وتقوي التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
- ٦- يجب أن ينص كل عقد من عقود التمويل على حق البنك في التفتيش على المشروعات التي يمولها ومتابعة تنفيذها.
- ٧- لا يجوز للبنك أن يمول أي مشروع في إقليم إحدى الدول الأعضاء إذا عارضت الدولة هذا التمويل.
- ٨- يسهم البنك في تمويل احتياجات المشروعات من العملات الأجنبية، ويجوز له أن يسهم في توفير الاحتياجات من العملات المحلية في الحالات المناسبة، وخاصة في الدول الأعضاء الأقل نمواً، وذلك بعد أن يتأكد من أن جهود الدولة لتعبئة مواردها المحلية تبرر مثل هذا العمل.

٩- يجب أن تكون عطاءات التوريد مفتوحة للمنافسة الدولية، ويجوز للبنك بعد الدراسة اللازمة أن يمنح أفضليات في نطاق معين، في حالة الحصول على المواد من الدول الأعضاء.

ثالثاً: أنها سياسة محددة الغرض:

فالبنك يشدد دائماً على أن تمويلاته وقروضه هي لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليست لغير ذلك؛ فقد ورد في المادة (١٩) من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية ما نصّه^(١):
"عندما يقدم البنك قروضاً للدول الأعضاء بما في ذلك مؤسسات هذه الدول ووكالاتها للمساهمة في تمويل خططها الاقتصادية؛ فإن عليه التثبت من أن الغرض من هذه القروض هو تحقيق رفاهية الشعوب عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

فالبنك الإسلامي للتنمية يحظر على نفسه ممارسة الأنشطة السياسية، أو التدخل فيها؛ حيث جاء في المادة (٣٧) من اتفاقية تأسيس "البنك" ما نصّه^(٢):

الطابع الدولي للبنك وحظر النشاط السياسي:

١- لا يقبل البنك قروضاً أو مساعدات على أي صورة يكون من شأنها أن تضر أو تحد أو تقلل أو تعدل من غرض البنك ووظائفه.

٢- لا يجوز للبنك ولا لرئيسه ولا لنائب الرئيس ولا للمديرين التنفيذيين ولا الموظفين أن يتدخلوا في الشؤون السياسية لأي عضو، كما ينبغي ألا يتأثروا في قراراتهم بالصبغة السياسية للعضو المعني بالقرار، ويجب أن تكون الاعتبارات الاقتصادية وحدها هي التي تحكم قراراتهم، وينبغي أن يكون تقدير هذه الاعتبارات بدون أيّ تحييز لتحقيق أهداف البنك وحسن قيامه بوظائفه.

٣- يكون ولاء الرئيس ونائبه والموظفين للبنك فقط دون أية سلطة أخرى أثناء قيامهم بأعمالهم، ويجب على كل دولة عضو في البنك أن تحترم الصفة الدولية لهذا العمل وأن تمتنع عن أي محاولة للتأثير على أيّ من العاملين في أداء عمله.

(١) اتفاقية التأسيس للبنك الإسلامي للتنمية، ص ١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠-٢١.

رابعاً: أنها سياسة مرنة:

- ويظهر ذلك بوضوح من خلال ما ورد في المادة (٢٠) من اتفاقية تأسيس البنك حول شروط قروض المشروعات والبرامج؛ حيث نصت على^(١):
- ١- يحدد البنك جدول مواعيد سداد القروض التي يقدمها بمقتضى المادتين ١٨ و١٩ مع مراعاة حالة الموارد العامة، واحتمالات ميزان المدفوعات في الدول الأعضاء.
 - ٢- إذا قدم العضو المستفيد ما يدل على وجود أزمة حادة فيما لديه من عملات أجنبية وأن سداده للقرض أو وفاء بالتزامات العقد الذي التزم به (أو التزمت به إحدى الهيئات التابعة له) غير ممكن له القيام به حسب الشروط المتفق عليها، يجوز للبنك أن يوافق على تعديل تلك الشروط الخاصة بالوفاء أو بمد أجل القرض أو بالأمرين معاً، بشرط أن يتأكد من أن مثل هذه التسهيلات تبررها مصلحة المستفيد وعمليات البنك.

خامساً: أنها سياسة شاملة ومتنوعة:

بحيث تتنوع المشروعات التي تستهدفها، وتشمل قطاعات مختلفة؛ تتضمن اعتمادات قطاعات البنى التحتية، وقطاع الطاقة، وقطاع النقل والمواصلات، وقطاع الصناعة والتعدين، وتوليد ونقل الكهرباء، والمياه والصرف الصحي، وقطاع الإعلام والاتصال، وقطاع الزراعة، وقطاعات الخدمات الاجتماعية، وقطاع الصحة، وقطاع التعليم، وقطاع الخدمات المالية، والمساعدة الفنية^(٢).

سادساً: أنها سياسة متوازنة وعادلة:

بحيث تتجه نحو تغطية احتياجات الدول الأعضاء للتمويل بشكل متوازن وعادل، فقد جاء في المادة (١٨) من اتفاقية تأسيس "البنك" حول قروض المشروعات ما يلي^(٣):

"عندما يقدم البنك قروضاً لمشروعات معينة من مشروعات البنيان الاقتصادي أو غيرها، فإن عليه مراعاة ما لكل مشروع من عائد محتمل، ومدى أهميته في نطاق أولويات الدولة المستفيدة".

(١) اتفاقية التأسيس للبنك الإسلامي للتنمية، ص ١٤.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م، ص ٢٥.

(٣) اتفاقية التأسيس للبنك الإسلامي للتنمية، ص ١٣.

كما ورد في المادة (١٦) من اتفاقية تأسيس البنك، في الفقرة (١) رقم (٣): "أنه يجب على البنك في قيامه بعملياته مراعاة حاجات الدول الأعضاء الأقل نمواً"^(١).

سابعاً: أن أساليب وصيغ التمويل لدى البنك الإسلامي للتنمية متعددة، ومختلفة؛ ومتوافقة في مجملها مع ما تقره الشريعة الإسلامية:

فهي تستخدم أساليب وصيغ تمويل إسلامية في الغالب، ولاشك أن هناك علاقة وثيقة فيما بين السياسة التمويلية، وما تقره الشريعة الإسلامية من تمويلات مختلفة، فقد استخدم البنك الإسلامي للتنمية صيغاً عديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ لتمويل مشاريع التنمية في الدول الأعضاء، حيث يقوم البنك من خلال هذه الصيغ بتمويل مجموعة متنوعة من المشاريع في القطاعات الزراعية، والصناعية، وقطاع الصناعات الزراعية، وقطاع البنية الأساسية، كما يمول البنك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع التي تمول تمويلًا متناهي الصغر.

وتُصنّف هذه الصيغ إلى فئتين رئيسيتين هما: صيغة التمويل الميسر، وصيغة التمويل العادي؛ أما صيغة التمويل الميسر: فتشمل التمويل بالقروض، والمساعدة الفنية، بينما تشمل صيغة التمويل العادي: التمويل بصيغة الإجارة، والبيع لأجل، والاستصناع، وخطوط التمويل الأخرى. وهناك صيغ تمويل أخرى، تشمل: المساهمة في رأس المال، والمشاركة في الأرباح.

وفيما يلي مزيدٌ من التوضيح لاستخدام "البنك" لتلك الصيغ والأساليب في تمويلاته^(٢):

١- صيغ التمويل الميسر:

أ- التمويل بالقروض: إن مصطلح "التمويل بالقروض" الذي يستخدمه البنك الإسلامي للتنمية، له معانٍ ودلالات مختلفة لدى المؤسسات الدولية للتمويل التنموي الأخرى، والهدف من هذه الصيغة هو الهدف نفسه لتلك المؤسسات؛ فالتمويل بالقروض يُقدم تمويلًا لأجل طويل لتنفيذ

^(١) المرجع السابق، ص ١١-١٢.

^(٢) الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية

مشاريع التنمية، ولاسيما في قطاع الزراعة (تنمية الأراضي، والري، وشبكات الطرق، والتنمية في الحيازات الصغيرة، ومشاريع إمدادات المياه في الريف... وإلى آخره)، وقطاع البنية الأساسية (النقل البري، والمرافق الاجتماعية، كالمدارس، والمستشفيات ونحو ذلك).

ب- المساعدة الفنية: تعني صيغة التمويل بالمساعدة الفنية: تقديم الخبرة الفنية لأحد المشاريع، أو لوضع إحدى السياسات المساعدة في إعداد ذلك المشروع وتنفيذه، أو في إعداد تلك السياسات وتنفيذها، كما تُقدم المساعدة الفنية التي تعين على تنمية المؤسسات والموارد البشرية.

وهناك نوعان رئيسان من أنشطة المساعدة الفنية هما: المساعدات الفنية التي تتعلق مباشرة بأحد المشاريع: (كدراسة الجدوى، والتصميم التفصيلي، والإشراف على تنفيذ المشروع، والمشاريع التجريبية.. الخ)، وأنشطة المساعدات الفنية ذات الطابع الاستشاري: (كتحديد السياسات، وإعداد الخطط القطاعية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وإجراء البحوث.. الخ).

٢- صيغ التمويل العادي:

أ- الإجارة: وهي إحدى صيغ التمويل متوسطة وطويلة الأجل، وتكون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، أما من الناحية القانونية: فتُعرف هذه الصيغة بأنها بيع (منفعة)، ومن الناحية النظرية: فإنها تعني ترتيبات الإجارة لفترة متوسطة وطويلة الأجل؛ لتمويل المعدات الرأسمالية، أو الأصول الثابتة، يقدمها البنك الإسلامي للتنمية (المؤجر)، لفترة معينة من الزمن، نظير سداد أقساط إجارة دورية، (نصف سنوية مثلاً).

ب- البيع لأجل: وهو تمويل متوسط المدة استحدثه البنك الإسلامي للتنمية، ويمثل البيع لأجل؛ الشراء عن طريق الاستئجار؛ حيث يقوم البنك بشراء الأصول نيابة عن المستفيد، وينقل ملكيتها فوراً لدى تسليمها إلى المستفيد، لكي يسدد مبلغ التمويل المتضمن في الأقساط، إضافة لهامش ربح.

ج- الاستصناع: وهو عقد يتعهد بموجبه أحد الأطراف بإنتاج شيء معين، وفقاً لمواصفات تم الاتفاق بشأنها، وبسعر وتاريخ تسليم محددين، ويشمل هذا التعهد كل خطوات الإنتاج من تصنيع، أو إنشاء، أو تجميع، أو تغليف.

د- خطوط التمويل: يقدم البنك خطوط التمويل للمؤسسات الوطنية للتمويل التنموي، ولبنوك الإسلامية في الدول الأعضاء، وبخاصة لتعزيز نمو وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية، والزراعية، والصناعات التحويلية، وفي مشاريع البنية الأساسية، ويستثنى من ذلك، مشاريع الفنادق والسياحة والإسكان، وغيرها من المشاريع التي لا تكون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

٣- صيغ تمويل أخرى:

- أ- المساهمة في رأس المال: يساهم البنك في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات، (بما فيها المؤسسات الإسلامية المالية في الدول الأعضاء) المحققة للربح، والموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي يتوقع أن يكون لها أثر تنموي محتمل على اقتصاد الدول الأعضاء.
- ب- المشاركة في الأرباح: وتعتبر المشاركة في الأرباح شكلاً من أشكال الشراكة، الذي يعني تجميع الأموال بواسطة البنك الإسلامي للتنمية، وطرف آخر لتمويل مشروع محدد، ويحصل كل شريك على نسبة مئوية من صافي الأرباح التي يحققها المشروع، كما أن الأرباح المتحققة، أو الخسائر المتكبدة، يتحملها كل شريك بالتناسب مع حصته في رأسمال المشروع، وتكون هذه الصيغة مناسبة للمشاريع التي يتوقع أن تحقق معدلات عائد مالي عالية.

والجدول التالي يوضح اعتمادات وتمويلات البنك للأعوام ١٤٣٠هـ، ١٤٣١هـ، ١٤٣٢هـ، ١٤٣٣هـ، ١٤٣٤هـ، وأيضاً منذ إنشاء البنك في سنة ١٣٩٦هـ إلى سنة ١٤٣٤هـ، بحسب كيانات "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، وكذلك بحسب صيغ التمويل التي يستخدمها البنك في سياساته التمويلية:

الفصل الثاني: طبيعة السياسة التمويلية وآليات تنفيذها

١١٣

جدول رقم (٣): اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية بحسب الكيانات وصيغ التمويل بملايين الدولارات الأمريكية (من سنة ١٣٩٦هـ - إلى سنة ١٤٣٤هـ):

أ. موارد "البنك" الرأسمالية العادية

١٤٣٠هـ	١٤٣١هـ	١٤٣٢هـ	١٤٣٣هـ	١٤٣٤هـ	١٣٩٦هـ - ١٤٣٤هـ	
٣٦٧,٣	٣٦٩,٣	٣٨٣,٠	٣٩١,٠	٣٦٤,١	٦,٦٦٣,٢	القروض
١٦٧,٠	١١٤,٥	٦٨,١	٣٣٣,٦	٢٨,٨	١,٥٢٩,٥	المساهمة في رأس المال
٥٢٨,٧	٩٧٤,٦	٩٨٢,٧	٦٢٠,٤	٧٨٣,٢	٨,٦١٨,١	الإجارة
٥٢١,٤	٣٠,٨	٢٢٠,٧	٩٢٧,١	٣٨٢,٠	٤,٨٤١,٦	البيع الآجل
٥٠,٠	-	١٠٠,٠	٥٠,٠	-	٦٧٣,٠	خطوط التمويل المختلطة
-	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥٠,٠	-	٣٣١,٩	المشاركة
١,٦٢٨,٦	١,٩٢٢,٠	٢,٢٩٦,٤	٢,٠٣٩,٢	٢,١٥٢,٤	١٤,٣٥٠,٩	الاستصناع
-	-	-	-	٤٤٠,٠	٤٤٠,٠	المضاربة
٣٣,٦	١٩,٠	٣٥,٢	٢١,٩	١٣,٤	٤١٧,٥	المساعدة الفنية
٣,٢٩٦,٦	٣,٥٣٠,١	٤,١٨٦,٠	٤,٤٢٨,٢	٤,١٦٣,٩	٣٧,٦٢٨,١	المجموع الجزئي

ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

١٤٣٠هـ	١٤٣١هـ	١٤٣٢هـ	١٤٣٣هـ	١٤٣٤هـ	١٣٩٦هـ - ١٤٣٤هـ	
٥٢,٩	١٥٣,٠	١٢٠,٨	١٤٦,٣	٢١٦,٥	١,٠٩٢,٧	المساهمة في رأس المال
٦٥,٥	٣٨,٥	-	١١٥,٠	٦,٠	٥١٥,٣	الإجارة
-	-	-	-	-	١٢٥,٢	البيع الآجل
-	-	٢٥,٠	١٥,٠	-	٥٥,٧	الاستصناع
٦٩,٠	٥٢,٧	١٣٥,٠	١٣٢,٦	١٤٩,٠	٦٦٦,٦	المراجعة
١٨٧,٤	٢٤٤,٢	٢٨٠,٨	٤٠٨,٩	٤٢٥,٥	٢,٤٥٥,٥	المجموع الجزئي

ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

١٤٣٠هـ	١٤٣١هـ	١٤٣٢هـ	١٤٣٣هـ	١٤٣٤هـ	١٣٩٦هـ - ١٤٣٤هـ	
١,٩٤١,٤	٢,٥٥٤,٦	٣,٠٣٣,٤	٤,٤٦٦,٠	٥,٠٠٨,٥	١٩,١٦٨,٥	المراجعة

د. أخرى

١٤٣٠هـ	١٤٣١هـ	١٤٣٢هـ	١٤٣٣هـ	١٤٣٤هـ	١٣٩٦هـ - ١٤٣٤هـ	
١١٧,٤	٣١,٠	٣٤,٥	٥٩,٩	٨٢,٨	٢,٢٢٦,٣	"صندوق حصص الاستثمار"
٣٤,٠	٧٣,٣	٣٨,٥	٥٢,٨	٨٣,٧	٣٦٩,٢	"صندوق ترميم ممتلكات الأوقاف"
١٩,٠	١٩,٩	١٥,١	٨,٠	٦,٤	٧٢٨,١	عمليات المعونة الخاصة
١,١٤٢,٢	٣٨٤,٩	٦٩٨,١	٦٢٦,٢	٨١١,٥	٥,٦٩٤,٣	عمليات الخزنة
-	-	-	-	-	٢٩,٥٤٩,٠	التجارة قبل إنشاء "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" (عمليات تمويل الواردات، وبرنامج تمويل الصادرات، ومحفظة البنوك الإسلامية)
١,٣١٢,٥	٥٠٩,١	٧٨٦,٢	٧٤٦,٨	٩٨٤,٤	٣٨,٥٦٧,٠	المجموع الجزئي
٦,٧٣٧,٩	٦,٨٣٨,٠	٨,٢٨٦,٣	١٠,٠٥٠,٠	١٠,٥٨٢,٣	٩٧,٨١٩,١	المجموع العام

(المصدر: التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، ص "ق")

وقد ارتفعت هذه الأساليب والصيغ التمويلية من ٣ صيغ فقط في عام ١٩٧٥م، إلى ١٣ في عام ٢٠٠٤م، كما يتضح من الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤): تطور الأساليب والصيغ التمويلية المستخدمة في البنك الإسلامي للتنمية (الفترة ١٩٧٦م - ٢٠٠٤م):

السنة	أساليب وصيغ التمويل المستخدمة
١٩٧٦م	- القروض - المساهمة في رؤوس أموال المشروعات
١٩٧٧م	إضافة إلى ما سبق: - الإجارة - تمويل عمليات الواردات
١٩٧٨م	إضافة إلى ما سبق: - تقاسم الأرباح
١٩٨٥م	إضافة إلى ما سبق: - البيع الآجل
١٩٨٧م	إضافة إلى ما سبق: - تمويل الصادرات
١٩٩٦م	إضافة إلى ما سبق: - الاستصناع
١٩٩٩م	إضافة إلى ما سبق: - عمليات المراجعة من مرحلتين
٢٠٠٣م	إضافة إلى ما سبق: - تمويل عمليات تجارة ذات طابع خاص - الصكوك الإسلامية
٢٠٠٤م	إضافة إلى ما سبق:

- التمويل بأسلوب البناء والتشغيل ثم نقل الملكية

(المصدر: نشرة "البنك" المعنونة ب: لحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛ الصادرة عام: ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، ص ١١).

❖ المطلب الثاني: اتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية:

تبرز اتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية من خلال الآتي:

أولاً: التوزيع الجغرافي لتمويلات "البنك" المقدمة للبلدان الأعضاء: فيما يتعلق بالتوزيع

الجغرافي والإقليمي لاعتمادات "مجموعة البنك" سنة ١٤٣٤هـ، حُصِّص النصيب الأكبر منها لمنطقة "الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا"، بمبلغ قدره ٢,٨ مليار دينار إسلامي (٤,٣ مليار دولار أمريكي)، تليها منطقة "آسيا"، بمبلغ قدره ٢,٣ مليار دينار إسلامي (٣,٥ مليار دولار أمريكي)، فمنطقة "أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، بمبلغ قدره ٩٦٠ مليون دينار إسلامي (١,٥ مليار دولار أمريكي)، ثم منطقة "آسيا الوسطى"، بمبلغ قدره ٦٩٩ مليون دينار إسلامي (١,٠٦ مليار دولار أمريكي).

ومثل تمويل المشاريع الجزء الأكبر من هذه الاعتمادات الإقليمية (أكثر من ٦٠%) المخصصة لمنطقة "الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا"، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، ومنطقة "آسيا الوسطى"؛ في حين غلب تمويل التجارة على الاعتمادات في منطقة "آسيا"، بنسبة ٧٨% من إجمالي اعتمادات المنطقة، وكانت البلدان الخمسة الأكثر استفادة من اعتمادات "مجموعة البنك" سنة ١٤٣٤هـ، هي: بنغلاديش، بمبلغ وقدره ١,٨ مليار دينار إسلامي، أو ٢,٧ مليار دولار أمريكي (٢٥,٣%)، وتركيا، بمبلغ قدره ٦٦٠,٥ مليون دينار إسلامي، أو مليار دولار أمريكي واحد (٩,٥%)، ومصر، بمبلغ قدره ٥٩٨ مليون دينار إسلامي، أو ٩٠٣,٥ مليون دولار أمريكي (٨,٦%)، والمغرب، بمبلغ قدره ٤٤٠,٥ مليون دينار إسلامي، أو ٦٦٣,١ مليون دولار أمريكي

(٦,٣%)، وإندونيسيا، بمبلغ قدره ٣٨٠,٢ مليون دينار إسلامي، أو ٥٥٧,٦ مليون دولار أمريكي (٥,٤%)^(١).

ثانياً: التوزيع القطاعي: ويتضح من التوزيع القطاعي لاعتمادات الموارد الرأسمالية العادية خلال سنة ١٤٣٤هـ، أنّ البنى التحتية حصلت على أكبر قدر من تلك الاعتمادات (٧٣,١%)، تليها الزراعة (١٦%)، فقطاع الخدمات الاجتماعية: كالتعليم (٥٨,٥%)، ثم قطاع الصحة (١,٦%)، فقطاعات أخرى، منها: المالية (٠,٨%)، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والصناعة والتعدين^(٢).

ثالثاً: تعزيز الشراكات: في سنة ١٤٣٤هـ أقام "البنك" شركات جديدة مع منظمات عالمية كبرى؛ بغية تعزيز برامجه المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي، والتنمية الريفية في بلدانه الأعضاء، وهكذا أبرم اتفاقيات شركات جديدة مع ثلاث وكالات دولية، هي: "التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا"، و"المركز الدولي لتطوير الأسمدة"، و"المعهد الدولي للبحث في السياسات الغذائية"، وقد وقّع "البنك" حتى الآن مذكرة تفاهم مع كلٍ منها؛ لتحسين مساعدة بلدانه الأعضاء في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، كما وطّد تعاونه مع جهات إنمائية أساسية أخرى؛ منها: "مركز الأهداف الإنمائية للألفية" بخصوص "البرنامج الإقليمي للأراضي الجافة"، و"برنامج قرى الألفية"، و"برنامج القرى المستدامة"، و"اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل الأفريقي"، بخصوص تعزيز القدرة على الصمود في وجه انعدام الأمن الغذائي المتكرر في منطقة السهل الأفريقي، و"الصندوق الدولي للتنمية الزراعية"؛ بخصوص مشروع التنمية الريفية المتكاملة في اليمن، وفيما يتعلق بـ"برنامج قرى الألفية"، و"برنامج القرى المستدامة"، أطلق "البنك" - بالشراكة مع "مركز الأهداف الإنمائية للألفية" - برنامجين في أوغندا، وموزنبيق^(٣).

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م، ص ٤.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م، ص ٤.

(٣) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م، ص ٢٦.

رابعاً: توسيع نطاق التمويل المشترك: يتعاون "البنك" مع الشركاء الإنمائيين، والجهات المانحة على تمويل مشاريع وعمليات في البلدان الأعضاء، وقد مكّنت هذه الاستراتيجية التعاونية من جمع وحشد موارد من عدد كبير من المنظمات والمؤسسات المهتمة بالمشاركة في تمويل الأنشطة الإنمائية، وكما تشكّل هذه الشراكات طريقة لجمع الموارد، فكذاك تتمثل إطاراً مثالياً لتحسين فعالية المعونة وتبادل المعلومات.

وخلال السنة التي يتناولها هذا التقرير مؤل ١٧ مشروعاً في ١٥ بلداً تمويلاً مشتركاً مع مؤسسات أخرى، وبلغت تكلفة هذه المشاريع ٤,٣ مليار دولار أمريكي، ساهم فيها "البنك" بمبلغ ١,٤ مليار دولار أمريكي (٣٣%)، والمؤسسات الأخرى بمبلغ ١,٧ مليار دولار أمريكي (٤٠%)، وفي سنة ١٤٣٤هـ مثّلت عمليات التمويل المشترك ٣٤% من إجمالي اعتمادات "البنك"، واستحوذ قطاع البنى التحتية (مشاريع الطاقة والنقل أساساً) على ثلثها، في حين كان الجزء المتبقى من نصيب قطاع كلٍّ من الزراعة والصحة والتعليم.

وفيما يتعلق بالمناطق، استفادت بلدان أعضاء في "أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" من ١٠% من عمليات التمويل المشترك وآلت ٩٠% المتبقية إلى بلدان في آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأوروبا.

وتمثل أنشطة التمويل المشترك السنوية -في المتوسط- ٣٥% من مجموع التمويل من "موارد البنك الرأسمالية العادية"، وقد قدّم "البنك" في المتوسط نحو ٢٠% من مجموع تكلفة المشاريع ذات التمويل المشترك، في حين قدّم شركاؤه ٥٠%، منها ١٥% من أعضاء "مجموعة التنسيق"، وكان اتجاه سنة ١٤٣٤هـ موافقاً إلى حدّ ما للاتجاهات التي سجّلت في السنوات الأخيرة.

يوضّح جدول رقم (٥) أنشطة "البنك" المتعلقة بنطاق التمويل المشترك، منذ عام: ١٤٢٦هـ الموافق لـ ٢٠٠٥م، وحتى عام ١٤٣٤هـ، الموافق لـ ٢٠١٣م:

الفصل الثاني: طبيعة السياسة التمويلية وآليات تنفيذها

١١٨

جدول رقم (٥) تطوّر أنشطة "البنك" المتعلقة بالتمويل المشترك (١٣٢٦هـ - ١٤٣٤هـ):

السنة	اعتمادات "الموارد الرأسمالية العادية" (بملايين الدولارات الأمريكية)	التمويل المشترك بملايين الدولارات الأمريكية (النسبة المئوية للموارد الرأسمالية العادية)	عدد العمليات	عدد البلدان الأعضاء	المشاركون في التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)	ومنهم "مجموعة التنسيق" (بملايين الدولارات الأمريكية)	تكلفة المشاريع (بملايين الدولارات الأمريكية)
١٤٣٤هـ	٤,١٦٤	١,٤١٠ (٣٤%)	٧	١٥	١,٧٣٣	٣٣٧	٤,٢٩٠
١٤٣٣هـ	٤,١٦٨	١,٢٨٦ (٣١%)	١	٢٠	٢,٤٧٤	١,١٨٠	٥,٧٣٣
١٤٣٢هـ	٤,٢٧٠	١,٥١٨ (٣٦%)	١	١٦	٤,٤٦٨	١,٤٢١	٧,٨٦٣
١٤٣١هـ	٣,٧٠٢	١,٤٩٥ (٤٠%)	٦	١٧	٥,٨٠٦	٨٦٢	٧,٣٠٢
١٤٣٠هـ	٣,٣٥٩	١,٢١٣ (٣٧%)	٣	١٦	٢,٧٦٦	١,٤٧٩	٧,١٣٣
١٤٢٩هـ	٢,٤٩٨	٨٥٦ (٣٤%)	١	١٨	٢,١٥١	٥٤٠	٥,٢١٨
١٤٢٨هـ	٢,٠٨٧	١,٠١٤ (٤٩%)	١	٢٠	٢,٨١٨	٧٨٦	٦,٩٢٥
١٤٢٧هـ	١,٦٥٢	٣٦٨ (٢٢%)		٧	٧٩٣	٤٣٧	١,٨٠٢
١٤٢٦هـ	١,٤٦٤	٣٦٨ (٢٥%)	٥	١٢	٧٤٥	٣١١	١,٦٨٨
المجموع	٢٧,٣٦٤	٩,٥٢٨ (٣٥%)	٩٣		٢٣,٧٥٤	٧,٣٥٣	٤٧,٩٥٤

المصدر: تقارير "البنك" السنوية.

- اعتمادات "الموارد الرأسمالية العادية" المعروضة هنا، هي كما نُشرت في نهاية السنة المالية في تقارير "البنك" السنوية^(١).

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م، ص ٢٨.

❖ المبحث الثاني: آليات تنفيذ السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية:

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بتنفيذ السياسة التمويلية له عن طريق آليات متعددة وصيغ مختلفة، وعبر وسائل وطرق كثيرة متنوعة، أبرزها: الصناديق المتخصصة التي أنشأها البنك من أجل تنفيذ سياساته التمويلية عبرها؛ وكذلك المؤسسات الأخرى التي أسسها البنك؛ لينفذ عن طريقها سياساته التمويلية والإئتمانية؛ ولكن بشكل أكثر تنظيماً، وهذه المؤسسات في الحقيقة لا تقل في أهميتها عن أهمية البنك نفسه.

❖ المطلب الأول: الصناديق المتخصصة:

تمثل الصناديق المتخصصة إحدى آليات تنفيذ السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية؛ فقد جاء في المادة (٢٢) من اتفاقية تأسيسه ما يلي^(١):

الصناديق الخاصة: يجوز للبنك أن ينشئ صناديق خاصة بالأغراض الآتية:-

١- مساعدة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

٢- تقديم المعونات الفنية.

٣- أية أغراض أخرى محددة.

وتدار هذه الصناديق الخاصة وفق النظم واللوائح التي يضعها البنك.

كما ورد في المادة (٢٣) من اتفاقية التأسيس المتعلقة بالصناديق الموضوعة تحت نظارة البنك، ما يلي^(٢):

"يجوز للبنك أن يقبل النظارة على صناديق، تخصص لأغراض لا تتعارض مع أهدافه ووظائفه؛ وذلك وفق النظم واللوائح التي يضعها البنك".

وفي ضوء ما سبق قام البنك الإسلامي للتنمية بإنشاء عدد من الصناديق المتخصصة بمجالات معينة ومختلفة، وتفصيل هذه الصناديق هو كما يلي:

(١) اتفاقية التأسيس، البنك الإسلامي للتنمية، ص ١٤.

(٢) نفس المرجع السابق.

١- صندوق الوقف:

يقوم البنك الإسلامي للتنمية وفقاً لاتفاقية التأسيس، بالتوظيف قصير الأجل للأموال، لذلك يتم إيداع الأرصدة السائلة التي لا يحتاجها البنك للعمليات العادية أو لتمويل التجارة لدى مؤسسات مالية تعمل في الأسواق المالية الدولية، وفي الدول الأعضاء^(١)، وفي شهر رجب سنة ١٣٩٦هـ (الموافق يناير ١٩٧٦م)، اتخذ مجلس المديرين التنفيذيين للبنك قراراً بشأن الأموال التي تتحصل من وضع ودائع البنك في المصارف الأجنبية، وقد قضى القرار بتجنيب تلك الأموال ووضعها في حساب خاص؛ وبناء على ما صدر من المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي قرر مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي الثالث المنعقد في ١٦ من ربيع الثاني عام ١٣٩٩هـ (الموافق ١٤ من مارس عام ١٩٧٩م) أن الدخل الصافي المتحصل من ودائع البنك في المصارف الأجنبية يجب أن يخصص للأغراض التالية:

أ- التدريب والبحوث التي تهدف إلى مساعدة وإرشاد الدول الأعضاء في تعديل مسار نشاطها الاقتصادي والمالي والمصرفي بما يتواءم وأحكام الشريعة الإسلامية. وتوخياً لهذه الغاية، تم إنشاء المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في مقر البنك في جدة.

ب- توفير وسائل الإغاثة في شكل السلع والخدمات المناسبة التي تقدم للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية التي تتعرض للكوارث الطبيعية والمحن.

ج- توفير المساعدات المالية للدول الأعضاء من أجل دعم وتأييد القضايا الإسلامية. حينها تم إنشاء صندوق الحساب الخاص، الذي ظلّ يقوم بالصرف على الأوجه المبيّنة أعلاه، إلى أن تمت إعادة تسميته من قبل البنك في عام ١٤١٨هـ، تحت اسم "صندوق الوقف"^(٢)، وهو عبارة عن صندوق استئماني يعمل على تلبية احتياجات المجتمعات والمنظمات الإسلامية الأقل نمواً؛

(١) "تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية"، د. بشير عمر محمد فضل الله، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الفكر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي بجدة، في يوم الثلاثاء ١٣ ربيع الأول ١٤٢٧هـ، الموافق ١١ أبريل ٢٠٠٦م ص ٨.

(٢) "تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية"، مرجع سابق ص ٩.

مع تركيز خاص على تنمية القطاع الاجتماعي، وتستخدم موارد الصندوق من أجل دعم مختلف أنشطته، وبرامج المعونة الخاصة، ويتم معظم التمويل في شكل منح غير مستردة^(١).

وقد بلغ صافي أصول الصندوق عام ١٤١٨ هـ ٨٨٥ مليون دينار إسلامي (١,١٩٤ بليون دولار)، وبنهاية عام ١٤٢٦ هـ بلغ إجمالي الأصول ٩٠٤ مليون دينار إسلامي (١,٢٦٦ بليون دولار)^(٢)، ثم في نهاية عام ١٤٣٢ هـ بلغت أصول الصندوق ١٣٢٨ مليون دولار أمريكي^(٣).

٢ - صندوق البنك الإسلامي للتنمية لحصص الاستثمار^(٤):

أنشئ صندوق البنك الإسلامي للتنمية لحصص الاستثمار عام: ١٩٨٩م؛ بموجب المادة (٢٣) من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، كصندوق ائتماني بالدولار الأمريكي، ويديره البنك الإسلامي للتنمية، وفقاً لمفهوم المضاربة الإسلامية، ووفقاً للوائح الصندوق؛ ويقوم البنك بدور المضارب فيعمل كمدير وأمين للصندوق^(٥).

يهدف الصندوق إلى المشاركة في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء بالبنك من خلال تجميع مدخرات المؤسسات والأفراد من المستثمرين، واستثمار هذه المدخرات في مشاريع إنتاجية بالدول الأعضاء ومن ثم يوفر للمستثمرين فرصاً استثمارية مربحة ومتوافقة مع أحكام الشريعة. وقد روعي عند اختيار محفظة الصندوق، أن يكون التركيز على الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل، كما يتم عمل استثمارات قصيرة الأجل وذلك بهدف واحد هو تعظيم العائد على الأرصة النقدية التي تنتظر الاستثمارات المناسبة متوسطة وطويلة الأجل.

(١) نشرة البنك بعنوان: "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز"، جمادى الأولى ١٤٣٣ هـ (أبريل ٢٠١٢م)، ص ١٢.

(٢) "تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٩ (بتصرف).

(٣) "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز"، مرجع سابق، ص ١٢ (بتصرف).

(٤) الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية (مرجع سابق).

(٥) نفس المرجع السابق.

ويعطي الصندوق أفضلية للتوسع والتحديث للمرافق أو الشركات التي سجلت إنجازات. وبصفة عامة، تقتصر الاستثمارات التي يجريها الصندوق على الشركات الكبرى أو الراجحة تجارياً، وعلى المشاريع ذات الجدوى والقابلة للاستمرارية، والمدعومة بضمان من بنوك تجارية من الدرجة الأولى مقبولة من البنك^(١).

يقدم الصندوق التمويل لكلا القطاعين الخاص والعام بالدول الأعضاء في البنك، وبالإضافة إلى ذلك، قد ينظر أيضا في تمويل المشاريع بالدول غير الأعضاء في البنك، إذا كان هذا التمويل متوافقاً مع أحكام الشريعة^(٢).

إن رأس المال المصرح به للصندوق هو ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، تمت تعبئة ٣٢٥ مليون دولار أمريكي منها؛ ولضمان أن يكون للصندوق هيكل رأس مال قوي بما يضمن المحافظة على المستثمرين ويؤمن لمساهمتهم أرباحاً مستقرة، اتخذ الصندوق إجراءين: الأول هو إنشاء "حساب المحافظة على رأس المال" يحول إليه سنوياً ٥% من صافي إيرادات الصندوق (قبل حصة المضارب). الثاني هو إنشاء حساب معادلة الأرباح الموزعة، يحول إليه الفائض من الأرباح غير الموزعة (في أية سنة كانت).

ويحرص المضارب على أن تكون أرباح الأسهم التي توزع على حاملي الوحدات متكافئة مع تلك السائدة في السوق لأية استثمارات مشابهة. ولهذا الغرض، يجوز السحب من رصيد "حساب معادلة الأرباح الموزعة"، حين تظهر الحاجة إلى زيادة الأرباح إلى مستوى السوق المطلوب. أما فيما يتعلق بتصنيفية الصندوق، فأبي أرصدة تبقى في "حساب المحافظة على رأس المال" وفي "حساب معادلة الأرباح الموزعة" تحول إلى صندوق الوقف التابع للبنك ولا يتم توزيعها على حاملي الوحدات^(٣).

الضمان: يطبق المضارب (البنك) تدابير غاية في الحيلة والحصافة لدى تقديمه تمويلاً من موارد الصندوق. وهذه التدابير، تشمل فيما تشمل، شرط الضمانات الحكومية، وضمانات بنك من بنوك

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

الدرجة الأولى، وتغطية تأمينية من شركات تأمين الائتمان ذات السمعة. وفي حالات محدودة، يقدم البنك تمويلاً غير مشروط بغرض جذب المؤسسات الكبرى ذات المركز المالي القوي. وتجنباً لمخاطر تركيز الأموال، يعمل الصندوق على تنويع محفظة تمويله وذلك بتحديد أسقف للدول، والقطاعات، والشركات داخل كل بلد من البلدان^(١).

صيغ التمويل المستخدمة في الصندوق: تستخدم إدارة الأصول صيغ التمويل الإسلامية التالية، شريطة أن تكون المشاريع ذات الصلة والأجهزة والسلع والمعدات التي يتم تمويلها، مما تجيزه الشريعة الإسلامية^(٢):

- أ- البيع لأجل.
- ب- الإجارة المنتهية بالتمليك.
- ج- الاستصناع.
- د- المشاركة المتناقصة.
- هـ- المساهمة في رأس المال.
- و- المضاربة.

صيغ التمويل وفقاً للمدة (التمويل المتوسط الأجل وطويل الأجل):

- تختلف صيغ التمويل التي يستخدمها الصندوق بحسب مدة التمويل، وذلك كما يلي:
- أ- البيع لأجل - المدة القصوى للتمويل ٨ سنوات.
 - ب- الإجارة - المدة القصوى للتمويل تتراوح ما بين ٥-٧ سنوات، وقد تمتد - على سبيل الاستثناء - إلى ١٥ سنة منها فترة سماح تصل إلى ثلاث سنوات. وفترة السماح توازي الفترة المطلوبة لشراء، وتركيب، وتجربة وبدء التشغيل للأصل ذي العلاقة.
 - ج- الاستصناع (تمويل لسلع يتم تصنيعها)، تكون المدة القصوى للتمويل على النحو التالي:
 - تمويل عمليات ما قبل الشحن لغاية ٣ سنوات منها فترة سماح عام واحد.

^(١) نفس المرجع السابق.

^(٢) الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية (مرجع سابق).

- تمويل المشاريع لغاية ٨ سنوات منها ثلاث سنوات فترة سماح.

٣- صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية الأساسية^(١):

صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية الأساسية هو الأداة الاستثمارية الخاصة الأولى من نوعها التي تركز على تطوير البنية الأساسية في ست وخمسين دولةً عضواً في البنك الإسلامي للتنمية، تتولى إدارته "شركة الأسواق الناشئة بالبحرين (EMP Bahrain)" وقد أنشئ الصندوق والشركة التي تديره و"شركة إدارة السياسات (PMC)" في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري يمنح هذه الكيانات الثلاثة وضعاً خاصاً باعتبارها شركات معفاة من الضرائب وذات مسؤولية محدودة. وتملك "شركة الأسواق الناشئة العالمية (EMP Global)" التي تتخذ من واشنطن مقراً لها، ٦٠% من أسهم "شركة الأسواق الناشئة بالبحرين"، بينما يملك "بنك الشامل" البحريني الحصة المتبقية (٤٠%). وقد أنشأت "شركة الأسواق الناشئة بالبحرين" مكتباً إقليمياً آسيوياً للصندوق في بروناي دار السلام.

وتتولى "شركة إدارة السياسات"، التي يملك البنك الإسلامي للتنمية ٥١% من أسهمها وباقي الجهات الراعية للصندوق ٤٩% منها، وضع السياسات ومراقبة مدير الصندوق^(٢).

أما الصندوق فهو عبارة عن شركة توصية بسيطة برأسمال ملتزم به يبلغ ٧٣٠.٥ مليون دولار أمريكي، وتمويل تكميلي بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لا يمكن استخدامه إلا مقترناً برأس المال. وقد أنشئ الصندوق لمدة عشر سنوات، مع إمكانية تمديد هذه الفترة ثلاث سنوات إضافية. وأسندت إلى مدير الصندوق مهمة بذل قصارى الجهد؛ لاستخدام تقنيات التمويل الإسلامي في أي استثمار في رأس المال يقوم به الصندوق. والغرض من التمويل التكميلي تكملة الاستثمارات في رأس المال، بتوفير تمويل إضافي تُستخدم فيه أساليب التمويل الإسلامية، واستخدامه للمساعدة في تطوير أساليب تمويل جديدة بهدف توسيع نطاق أدوات التمويل المتفككة مع أحكام الشريعة وتمديد فترات الاستحقاق. ويسعى الصندوق إلى إقامة علاقات مع البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى

(١) الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية (مرجع سابق).

(٢) نفس المرجع السابق.

لتشكيل كتل كبير للتمويل الجماعي يتم اللجوء إليه في كل مشروع على حدة للمشاركة في تمويل المشاريع التي يساهم الصندوق في رأس مالها، بحيث يقوم هذا التكتل بترتيب تمويل إضافي إلى جانب الأموال المتاحة من التمويل التكميلي.^(١)

ويتمتع الصندوق بوضع يسمح له بالإسهام في تشجيع تطوير أسواق رأس المال الإقليمية، وبينما يعتمد الصندوق تنفيذ مشاريع المساهمة في رأس المال عن طريق عمليات إصدار عام، فإنه قد يقوم أيضاً، كلما كان ذلك مناسباً، بعمليات إدراج أسهم الشركات المعنية في سوق الأوراق المالية للدولة المضيفة، مع إمكانية إدراجها في سوق أو أكثر من الأسواق الإقليمية أو الدولية المفتوحة للشركات الأجنبية. وبحكم الحجم الكبير لمشاريع البنية الأساسية، فإن عمليات الإدراج في البورصة سوف تسهم في تطوير أسواق رأس المال في المنطقة، ويمكن إدراج أسهم هذه المشاريع في مؤشر للأسهم الإسلامية. كما يمكن كذلك أن تقوم الكيانات التي يستثمر فيها الصندوق بإدراج أدوات التمويل الإسلامية وأسهم المشاريع في سوق الأوراق المالية.

تتمثل الأهداف الاستراتيجية للصندوق في السعي إلى رفع قيمة رأس المال على المدى البعيد من خلال المساهمة في رؤوس الأموال والاستثمارات ذات الصلة التي تعنى بمشاريع البنية الأساسية والصناعات المرتبطة بها في الدول الأعضاء، إضافة إلى تشجيع استخدام أدوات التمويل الإسلامي في مشاريع البنية الأساسية^(٢).

أما القطاعات ذات الأولوية التي يُركّز الصندوق على الاستثمار فيها فهي قطاعات الطاقة والاتصالات والنقل والموارد الطبيعية والبتروكيماويات والمياه والقطاعات الأخرى المرتبطة بالبنية الأساسية، إضافة إلى مؤسسات التمويل الإسلامي.^(٣)

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

٤ - صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف:

إنشأؤه: أنشئ صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف في شهر ذي القعدة من عام ١٤٢١ هـ (٢٠٠١م) بموجب المادة ٢٣ من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية (البنك)، وهو صندوق ائتماني بالدولار الأمريكي. ويديره البنك الإسلامي للتنمية وفقا لمفهوم المضاربة الإسلامية ونظم الصندوق. ويقوم البنك بدور المضارب ويعمل كمدير وأمين للصندوق، والاكنتاب في صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف مفتوح أمام وزارات ومديريات ومؤسسات الأوقاف، وكذلك أمام البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية^(١).

إن الهدف من صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف هو التنمية والاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في ممتلكات الأوقاف ذات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء بالبنك وفي المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

هيكل رأس مال الصندوق وموارده: رأس المال المصرح به والمكتتب فيه للصندوق هو ٥٧ مليون دولار أمريكي تنقسم إلى ٥,٧٠٠ شهادة من فئة "أ" قيمة كل منها ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي، ويجوز للمضارب (البنك الإسلامي للتنمية) أن يعمل على تعبئة موارد إضافية للصندوق لاستثمارها في مشاريع ذات طبيعة خاصة، ويكون ذلك من خلال التمويل الجماعي، أو التمويل المشترك، أو بإصدار شهادات من فئة "ب"، تأخذ شكل شهادات مقارضة، أو شهادات إجارة .. الخ، ويجوز للمشاركين شراء الشهادات فئة "ب".

ولزيادة موارد الصندوق، قام البنك الإسلامي للتنمية بتخصيص خط تمويل للصندوق قدره ٥٠ مليون دولار أمريكي لاستخدامه في تمويل المشاريع التابعة للصندوق.

وقد بلغ رأسمال الصندوق في نهاية عام ١٤٣٢ هـ ما يقارب ٧١,٨ مليون دولار أمريكي، كما أن الصندوق يوجد تحت تصرفه خط تمويلي من البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي، وحزمة مساعدة فنية تبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لاستخدامها في دعم التوسع لأنشطته.

^(١) الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية (مرجع سابق).

وقد اعتمد الصندوق خلال الفترة (١٤٢١هـ-١٤٣٤هـ الموافق ل ٢٠٠١م - ٢٠١١م) ٤٧ مشروعاً بمبلغ ١ مليار دولار أمريكي في ٢٢ دولة، وفي عام ١٤٣٢هـ اعتمد الصندوق ستة مشاريع بقيمة ١٧٩ مليون دولار أمريكي^(١).

صيغ التمويل في الصندوق:

تستخدم إدارة الأصول صيغ التمويل الإسلامية التالية، شريطة أن تكون المشاريع ذات الصلة والأجهزة والسلع والمعدات التي يتم تمويلها، مما تجيزه الشريعة الإسلامية^(٢):

- أ. البيع لأجل.
- ب. الإجارة المنتهية بالتمليك.
- ج. الاستصناع.
- د. المشاركة المتناقصة.
- هـ. المساهمة في رأس المال.
- و. المضاربة.

٥- محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية:

أنشئت محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية بموجب المادة ٢٣ من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، وعملاً بمذكرة التفاهم الموقعة من البنوك الإسلامية في عام ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م)، وتهدف المحفظة إلى تعبئة الأموال والسيولة المتاحة لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومدخرات المستثمرين الأفراد، وتوجيهها لتمويل المشروعات وعمليات التجارة للدول الأعضاء. ويقوم البنك الإسلامي للتنمية بوصفه مضارباً بإدارة عمليات المحفظة، التي تشمل تمويل التجارة والتمويل بالإجارة، والبيع لأجل، والمساهمة في رأس المال، والعمليات الاستثمارية في الأرباح، والتمويل الجماعي.

(١) "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز"، مرجع سابق، ص ١٢.

(٢) نفس المرجع السابق.

ويبلغ رأسمال المحفظة الثابت المدفوع ١٠٠ مليون دولار أمريكي، ورأسماها المتغير ٢٨٠ مليون دولار أمريكي، وحتى نهاية عام ١٤٢٥هـ، كانت المحفظة قد مؤلت ٢٣٥ عملية، بمبلغ إجمالي مقداره ٣,٨ بليون دولار أمريكي (٢,٧ بليون دينار إسلامي)، في ٢٤ دولة من الدول الأعضاء، وقد كانت باكستان وتركيا هما أكبر الدول استفادةً من تمويلات المحفظة؛ حيث مؤلت ٤٠ عملية لكل منهما، بقيمة بلغت ١,٢ بليون دولار أمريكي، و٤٦٣ مليون دولار أمريكي على التوالي^(١).

٦- صندوق التضامن الإسلامي للتنمية:

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية صندوق استثماري خاص مكرّس للحدّ من الفقر في دوله الأعضاء، أنشئ استجابةً لتوجيهات الدورة الاستثنائية الثالثة لقمّة منظمة مؤتمر القمّة الإسلامي، التي عُقدت في مكة المكرمة يومي ٥ و٦ ذي القعدة ١٤٢٦ (٧ - ٨ ديسمبر ٢٠٠٥م)، ودُشن "الصندوق" رسمياً خلال الاجتماع السنوي الثاني والثلاثين لمجلس محافظي "البنك الإسلامي للتنمية"، الذي عقد يومي ١٢ و١٣ جمادى الأولى ١٤٢٨ (٢٩ و٣٠ مايو ٢٠٠٧م) في داكار، عاصمة السنغال، ويقع مقره بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية^(٢).

ويعمل الصندوق على تحقيق هدفه المتمثل في الحدّ من الفقر في الدول الأعضاء من خلال:

- ١- حفز النمو الذي يخدم الفقراء.
 - ٢- الاهتمام بالتنمية البشرية، (ولا سيما تحسين الرعاية الصحية والتعليم).
 - ٣- توفير الدعم المالي اللازم لتعزيز القدرات الإنتاجية ومصادر الدخل المستدامة للفقراء.
- وتتركز أنشطة الصندوق في خمسة قطاعات أساسية، تشكّل جوهر جهود الحدّ من الفقر في الدول الأعضاء، وهي تحديداً: التعليم، الصحة، والتنمية الريفية والزراعية، وإمدادات المياه والإصحاح البيئي، والنقل والطاقة.

(١) "لمحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، نشرة البنك الإسلامي للتنمية، لعام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)،

ص ١٣.

(٢) التقرير السنوي لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، الصادر لعام: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، ص ٦.

وقد أنشئ " الصندوق " في شكل وقف^(١) برأسمال مستهدف قدره ١٠ مليارات دولار أمريكي، وقد بلغت التمويلات المعتمدة تراكمياً من سنة ١٤٢٩ حتى سنة ١٤٣٥ (٢٠٠٨-٢٠١٤) ٤٣٣,٥ مليون دولار أمريكي في الدول الأعضاء^(٢).

فيما يتعلق بدور صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في الدول الأعضاء؛ فإنه يعمل على مساعدتها في مواجهة العديد من التحديات التي برزت بقوة مثل آثار أزمة الفقر، وتفاقم التغير المناخي، وأزمة الغذاء والطاقة المتقلبة، والتراجع الاقتصادي وذلك من خلال ما يستحدثه من سياسات وبرامج مبتكرة، تعمل على إعادة تأكيد ومواصلة دعم مجالات التدخل الرئيسية، كما تنص عليها لائحة الصندوق، وسياسات مجموعة البنك بشأن الحد من الفقر؛ ومن ثم، فإن "الصندوق" يعمل على^(٣):

- زيادة المساهمة في الأمن الغذائي، من خلال تنفيذ البرامج الملائمة لدعم صغار المزارعين لمزيد من الانتاج بالاستعانة بتقنيات متطورة وتوفير الأسواق لهذه المنتجات.
- تقديم الدعم المالي والتدريب من خلال برامج التمويل الأصغر، ومحو الأمية المهنية؛ لزيادة الدخل واستقراره لدى الفقراء في الريف، وتعزيز أمنهم الغذائي، وتوفير مياه الشرب المأمونة، ودعم تمكين المرأة ورفاهيتها.
- توفير الدعم، من خلال برنامج القرى المستدامة، لعمليات ما بعد الإنتاج مثل المناولة، والتصنيع، ومرافق التخزين، وتحسين قنوات الاتصال بين الزارعين، ومقدمي الخدمات، والتجار، وشركات الأعمال الزراعية كتعزيز بين أطراف سلسلة القيم، على سبيل المثال لا الحصر.
- إحداث صناديق استثمارية متخصصة للتصدي لقضايا محددة تتعلق بالفقر في الدول الأعضاء.

(١) يعني مفهوم الوقف أن الدخل الناتج عن استثمارات موارد الصندوق هو وحده المتاح لتمويل عملياته. (التقرير السنوي للصندوق).

(٢) التقرير السنوي لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٦.

(٣) التقرير السنوي لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ١٥.

إن أنشطة الصندوق تخضع لإشراف هيئة الرقابة الشرعية للبنك الإسلامي للتنمية، والتي تتكون من أعضاء تعينهم الجمعية العمومية للبنك، بموجب قرار مجلس المحافظين للبنك الإسلامي للتنمية، ويتم تعيين أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومؤسساتها الزميلة وصناديق الاستئمان لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد^(١).

٧- صندوق الأقصى:

تم إنشاء صندوق الأقصى استناداً إلى قرار مؤتمر القمة العربية الاستثنائي الذي عقد في القاهرة في رجب ١٤٢١ هـ (أكتوبر ٢٠٠٠م) والذي قضى بإنشاء صندوق الأقصى، وإلى قرار وزراء المالية العرب في شعبان ١٣٢١ هـ (نوفمبر ٢٠٠٠م) بشأن آلية إدارة الصندوق^(٢).

وقد كان الهدف من إنشاء الصندوق هو المحافظة على الهوية العربية الإسلامية للقدس، وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية، ومواجهة سياسة العزل والحصار التي تمارسها السلطات الإسرائيلية عليه، وقد قررت القمة العربية أن يكون حجم الموارد المالية للصندوق ثمانمائة مليون دولار أمريكي.

موارد صندوق الأقصى: تسهم في رأس مال صندوق الأقصى ثلاث عشرة دولة عربية؛ وقد بلغ مجموع المساهمات التي حولتها إلى حساباته نحو ٧٤٤ مليون دولار، شاملة الاكتتاب الابتدائي المعلن بعد قمة القاهرة (أكتوبر - ٢٠٠٠م)، والمساهمات الإضافية بموجب قراري قمتي بيروت (مارس ٢٠٠٢م)، وسرت (مارس ٢٠١٠م)^(٣).

ويضطلع البنك الإسلامي للتنمية بإدارة الصندوق من خلال مجلس أعلى ولجنة إدارية، حيث يضم المجلس الأعلى للصندوق وزراء مالية الدول المساهمة، بالإضافة إلى مندوب السلطة الوطنية الفلسطينية والأمين العام لجامعة الدول العربية، كعضوين دائمين، والبنك الإسلامي للتنمية بصفة

(١) التقرير السنوي لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٢) التقرير السنوي لصندوق الأقصى، تنفيذ البنك الإسلامي للتنمية، الصادر لعام: ١٤٣٣-١٤٣٤ هـ (٢٠١٢-٢٠١٣م)، ص ٣.

(٣) التقرير السنوي لصندوق الأقصى، تنفيذ البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٤٩.

عضو مراقب، أما اللجنة الإدارية للصندوق؛ فتضم ممثلي الدول المساهمة بما لا يقل عن ٣٪ من رأس المال المعلن للصندوق، وممثلاً عن الدول التي تكون مساهمتها أقل من ذلك، ويشارك في اللجنة ممثل عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وممثل عن جامعة الدول العربية^(١).

مشاريع صندوق الأقصى:

بلغ مجموع تمويلات شراكة الصندوق لرفد مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية ١,٥٣ مليار دولار أمريكي، خصص منها مبلغ ٤٨٠ مليون دولار كقروض لدعم موازنة السلطة الفلسطينية، بينما وجه باقي المبلغ لرفد مشاريع الدعم التنموي في كافة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مع تركيز الاهتمام على قطاعات التعليم، الرعاية الصحية، إعادة تأهيل البنية التحتية، البرامج الاجتماعية للاحتياجات الملحة (الإغاثة والمتطلبات الطارئة)، بالإضافة إلى تعزيز قدرة الصادرات الفلسطينية وتسويقها، وخلق فرص العمل والتمكين الاقتصادي، ويتولى الصندوق مهمة إعادة المشاريع وعرضها على المؤسسات التمويلية العربية ويتابع مهامه من خلال الإشراف على تنفيذها^(٢).

وبلغ مقدار ما صرف من مجموع المساهمات حوالي ٦١٥ مليون دولار أمريكي، منها ٤٠٥ مليون دولار على قروض دعم الموازنة للسلطة الفلسطينية، و ٢١٠ مليون دولار على مشاريع في قطاعات عديدة منها التعليم والصحة والبنية التحتية والإسكان والخدمات البلدية وخلق فرص العمل، وقد أسهمت تلك المشاريع في ضمان مواصلة السلطة الوطنية الفلسطينية لتقديم خدماتها الحيوية، وتقوية مناعة المجتمع الفلسطيني من الأضرار التي ألحقتها به الممارسات الإسرائيلية، وإرساء دعائم بيئة تنموية مواتية تعزز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

بلغت قيمة المشاريع التي يديرها صندوق الأقصى نيابة عن الهيئات المالية العربية لصالح الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني حوالي ٣٥٠ مليون دولار، صرف منها حوالي ٢٥٠ مليون دولار.

(١) التقرير السنوي لصندوق الأقصى، تنفيذ البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) التقرير السنوي لصندوق الأقصى، تنفيذ البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٢٧.

وفي نفس السياق اعتمد البنك الإسلامي للتنمية خلال فترة عمل الصندوق حوالي ١١٠ ملايين دولار لتمويل مشاريع تنموية في فلسطين مما شكل رافداً لموارد الصندوق^(١).

٨- الهيئة العالمية للوقف:

أنشئت الهيئة العالمية للوقف عام ١٤٢٢ هـ (٢٠٠١م)، وذلك بغرض تحقيق الأهداف التالية^(٢):

- أ- تشجيع وتعزيز الأوقاف؛ لتساهم في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية في الدول الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.
- ب- تخفيف المعاناة بين الفقراء، ورعاية المؤسسات الوقفية ودعمها.
- ج- دعم المنظمات، والمشاريع، والبرامج، والأنشطة في المجالات التعليمية، والصحية، والاجتماعية، والثقافية.
- د- توفير الدعم لإجراء الدراسات والبحوث العلمية في مجالات الوقف.
- ح- مساعدة الدول والهيئات على سنّ تشريعات وقفية.

٩- منتدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للأعمال "ثقة":

في عام ١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩م)، أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، رسمياً، منتدى أعمالها المعروف بـ "ثقة" الذي يتطلع أن يكون منتدى عالمياً إسلامياً رائداً يجمع قادة الأعمال، وملتزماً بالتعاون في مجال الفرص الاستثمارية، ويعمل المنتدى على تشجيع الحوار، والتعاون الشامل، والشراكات، وتعزيز التواصل مع مجموعة البنك وبين القطاع الخاص، ويسعى إلى تحقيق الأهداف التالية^(٣):

- أ- أن يكون المنتدى واجهة لتيسير التواصل بين مجموعة البنك والقطاع الخاص في الدول الأعضاء.

(١) التقرير السنوي لصندوق الأقصى، تنفيذ البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) نشرة البنك بعنوان: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، الصادرة لعام: ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ص ١٢.

(٣) نشرة البنك بعنوان: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، مرجع سابق، ص ١٥.

- ب- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في الاستثمارات التي تطرحها مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشركاؤها.
- ج- رفع قدرات مجموعة البنك، في مجالات المعرفة، والسمعة، والأبحاث، والمنتجات، والخدمات الاقتصادية، والتأمين، وائتمان الصادرات؛ لتشجيع الاستثمارات في الدول الأعضاء.
- د- العمل على نحو وثيق مع برنامج المساعدة الفنية لتشجيع الاستثمار، والترويج للفرص الاستثمارية الجديدة بين المستثمرين في الدول الأعضاء.

١٠- برامج منح البنك الإسلامي للتنمية:

في إطار الجهد الذي يبذله البنك الإسلامي للتنمية في مجال تنمية الموارد البشرية في الدول الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، هنالك ثلاثة برامج منح معتمدة من البنك، هي^(١):

١- برنامج المنح الدراسية لصالح المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء في البنك: بدأ تنفيذ هذا البرنامج سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م، وهو يهدف لمساعدة الطلبة والطالبات المسلمين في الدول غير الأعضاء، للقيام بدراسات جامعية في مجالات الطب، والهندسة، وعدة مجالات أخرى متصلة بهما؛ وذلك للدراسة في بلدانهم أو في الدول الأعضاء في البنك، وينفذ البرنامج بالتعاون مع هيئات محلية تقوم بقبول الطالبات ومعالجتها وإرسالها إلى البنك بعد التأكد من استيفائها لشروط البرنامج، ويغطي البرنامج تكاليف الرسوم الدراسية والمخصصات الشهرية وبدل عن الكتب والملابس والعلاج وتذاكر السفر، وتعتبر المنحة المقدمة قرصاً حسناً للطالب يسدده بشروط ميسرة بعد الانتهاء من الدراسة والحصول على وظيفة.

٢- برنامج المنح للمتفوقين في العلوم والتقانة العالية:

تم اعتماد هذا البرنامج في رمضان ١٤١١هـ/مارس-أبريل ١٩٩١م، وبدأ تنفيذه في مايو ١٩٩١م. يستهدف البرنامج نوعين من الدراسة هما: دراسة مدتها ثلاث سنوات لنيل درجة

(١) "برنامج المنح للمتفوقين في العلوم والتقانة العالية"، البنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص

الدكتوراه، ودراسة بحوث مدتها سنة واحدة، في ستة عشر تخصصاً في المجالات التطبيقية، والتقانة العلمية التي تتطلبها التنمية في الدول الأعضاء في البنك، ويغطي البرنامج تكاليف بدل الإعاشة، والملابس، والكتب، والرسوم الدراسية، وإعداد وطباعة البحث العلمي، والتأمين الصحي، وتذاكر السفر وغيرها.

إن الهدف من برنامج المنح للمتفوقين في العلوم والتقانة العالية إلى تنمية الموارد البشرية، المؤهلة تأهيلاً تقانياً عالياً في الدول الأعضاء في البنك، وذلك بتقديم منح دراسية لبعض الباحثين الواعدين للقيام بدراسات وأبحاث تخصصية عليا في المجالات التطبيقية، والتقانة العلمية، التي تتطلبها التنمية في الدول الأعضاء في البنك.

ويسعى البرنامج إلى سد حاجات الدول الأعضاء في البنك، في مجالات العلوم والتقانة العالية التي يحتاج إليها، وتعد ضرورة وحاسمة لتنمية وتطوير كفاءاتها العلمية والتقانية؛ ولهذا يوفر البرنامج منحاً دراسية للباحثين المتميزين؛ للشروع في إجراء دراسات وبحوث في مجالات العلوم التطبيقية، والتقانة العالية التي يحتاج إليها في خطط تنمية الدول الأعضاء في البنك^(١).

٣- برنامج المنح الدراسية لنيل شهادة الماجستير في العلوم والتقانة للدول الأعضاء الأقل نمواً في البنك:

بدأ البرنامج أعماله في محرم ١٤١٩هـ/ مايو ١٩٩٨م، ويهدف إلى مساعدة ١٩ دولة هي الأقل نمواً من بين الدول الأعضاء في البنك، وخصصت ١٩٠ منحة لمدة ٥ سنوات، لنيل شهادة الماجستير (لمدة عامين)، في العلوم والتقانة، لصالح الطلاب والطالبات الذين لا يزيد عمرهم عن ٣٠ سنة، والحاصلين على درجة البكالوريوس (أو ما يعادلها)، بتقدير أعلى من جيد في سيره الأكاديمي والدراسي، ويغطي البرنامج المصاريف الدراسية، ومخصص لمصاريف الإعاشة، والكتب، والملابس، والتأمين الصحي وتذاكر السفر ذهاباً وإياباً.

(١) برنامج المنح للمتفوقين في العلوم والتقانة العالية، مرجع سابق، ص ٣.

لقد بلغ عدد الخريجين في البرامج الثلاثة في نهاية ١٤٣٢ هـ، أكثر من ٧٠٠٠ طالب من الدول الأعضاء، والدول غير الأعضاء^(١).

١١ - برنامج المعونة الخاصّة:

بدأ برنامج المعونة الخاصّة بالبنك الإسلامي للتنمية منذ عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠م)، بهدف تنمية المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء بالبنك في مجال التعليم والصحة، وأيضاً لتقديم الإغاثة العاجلة لضحايا الكوارث الطبيعية، واللاجئين في الدول الأعضاء بالبنك، والدول غير الأعضاء^(٢).

وتتمثل المجالات التي يغطيها البرنامج في الآتي^(٣):

١ - دعم المجتمعات الإسلامية بالدول غير الأعضاء بالبنك في مجال التعليم والصحة مثل إنشاء المدارس ومراكز التدريب المهني وسكن الطلاب والمراكز الصحية، مع التركيز على تحقيق الرفاه للسكان، والحفاظ على هويتهم الإسلامية والثقافية.

٢ - تقديم المساعدة لضحايا الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والزلازل، وكذلك اللاجئين والنازحين وذلك بالدول الأعضاء والدول غير الأعضاء بالبنك، وعادة ما تتضمن هذه المساعدة، تقديم إغاثة عاجلة مثل الأغذية والأدوية، إضافة إلى المساهمة في إعادة الإعمار خاصة للمرافق التعليمية والصحية وحفر الآبار.

وحتى نهاية عام ١٤٣٢ هـ، مؤل البرنامج ١٤١٥ عملية باعتمادات بلغت ٧٢٣,٤ مليون دولار أمريكي؛ منها ٥١١ عملية في الدول الأعضاء، بمبلغ ٤٤٤ مليون دولار أمريكي، و ٩٠٤ عمليات للمجتمعات والمنظمات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، بمبلغ ٢٧٩,٤ مليون دولار أمريكي^(٤).

(١) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، مرجع سابق، ص ١٤.

(٢) الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية (مرجع سابق).

(٣) المرجع نفسه.

(٤) " مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز"، مرجع سابق، ص ١٤.

❖ المطلب الثاني: المؤسسات الأخرى التابعة للبنك:

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية هي مجموعة متعددة الأطراف لتمويل التنمية، وتتألف من عدة مؤسسات أنشئت في أوقات مختلفة عبر تاريخ المجموعة، ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية هو المؤسسة الأم والمركزية على مستوى المجموعة كلها؛ ولكل مؤسسة من تلك المؤسسات اتفاقية تأسيس وأهداف وآليات عمل خاصة بها، ولكنها جميعاً تتقاسم رؤية مشتركة ورسالة واحدة^(١).

وفيما يلي نورد أبرز المؤسسات التي تتكون منها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وهي:

١ - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب:

"المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" هو أحد كيانات "مجموعة البنك"، وجهاز "البنك الإسلامي للتنمية" في مجال البحث والتدريب، أنشئ عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م)، بهدف القيام بالبحوث والتدريب وأنشطة المعلومات التي تمكن النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي في الدول الأعضاء وفي المجتمعات الإسلامية بالدول غير الأعضاء من تكييف معاملاتها مع الشريعة الإسلامية، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويدعم التعاون بين هذه الدول^(٢). ويعمل المعهد على تحقيق الأهداف التالية^(٣):

- ١ - القيام بأنشطة البحوث، والتدريب، والإبداع المعرفي في مجالات الاقتصاد الإسلامي، والصيرفة والمالية الإسلامية.
- ٢ - تنظيم الندوات والمؤتمرات في مختلف القضايا بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية، والدولية.
- ٣ - الاضطلاع بأنشطة إدارة المعلومات، مثل تطوير أنظمة المعلومات لاستخدامها في مجال الاقتصاد الإسلامي، والصيرفة والمالية الإسلامية.

(١) لمحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، نشرة البنك الإسلامي للتنمية الصادرة لعام: ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ٤.

(٢) علاقة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية، نشرة البنك الإسلامي للتنمية الصادرة لعام: ١٤٣٥هـ، ص ١٩.

(٣) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، مرجع سابق، ص ٩.

٤- الاحتفاظ بقواعد بيانات عن الخبراء، ومعلومات عن التجارة وترويجها. ولما كان "المعهد" كياناً من كيانات "مجموعة البنك"، فإنه يؤدي دوراً أساسياً في تحويل "مجموعة البنك" إلى منظمة عالمية الطراز معرفية الارتكاز، ويتولى مسؤولية قيادة تطوير ومؤازرة "صناعة الخدمات المالية الإسلامية" نشيطة وشاملة تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء. ويضع هذا الهدف نصب عينيه، فيعزز بالتدريب أنشطته المؤسسية الأساسية في خدمات المعرفة بالبحث والحوار الاستراتيجي والفتاوى الشرعية^(١).

وخلال عام ١٤٣٢هـ، نظم المعهد ٤٢ ندوة، ومؤتمراً و٣٩ برنامجاً تدريبياً، وأعدّ منذ إنشائه، دراسات بحثية عديدة، وندوات ومؤتمرات في العديد من الدول الأعضاء.

كما يضطلع المعهد بأنشطة مختلفة في مجال تطوير القطاع المالي الإسلامي، مثل: بناء المعرفة لتحقيق الاستقرار المالي، والتنمية البشرية المستدامة والشاملة من خلال التدريب، وتقديم جائزة البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي والصيرفة والمالية الإسلامية، ومنح المعهد الدراسية، وبرنامج منح البحوث وبناء المعرفة للخدمات المالية الشاملة.

ويُعدُّ المعهد أوراقاً بحثية، ومعلومات أساسية للمناقشات، ووقائع الندوات، والمحاضرات، والمقالات التي تُنشر بمجلة المعهد واسمها: "دراسات اقتصادية إسلامية"، وهي مجلة محكمة نصف سنوية تصدر باللغة العربية، والانجليزية، والفرنسية^(٢).

٢- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات:

"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" كيان مستقلّ ضمن "مجموعة البنك"، أنشأه البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء في "منظمة التعاون الإسلامي" عام ١٤١٥هـ (١٩٩٤م)؛ بهدف توسيع نطاق المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء وتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وذلك عن طريق تقديم خدمات تأمينية متوافقة مع الشريعة

(١) الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية (مرجع سابق).

(٢) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، مرجع سابق، ص ١٠ (بتصرف).

الإسلامية، من خلال توفير تأمين وإعادة تأمين ائتمان الصادرات لصالح المصدرين والمصارف ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، وخدمة تأمين الاستثمار^(١).

وتتضمن المؤسسة في عضويتها ٤٠ دولة من آسيا وأفريقيا وأوروبا^(٢).

تهدف المؤسسة إلى تعزيز المعاملات التجارية وتنميتها بين الدول الأعضاء وبقيّة دول العالم، كما تعمل على اجتذاب الاستثمارات إلى الدول الأعضاء، من دول العالم الأخرى، وتقديم الخدمات التالية^(٣):

١ - تأمين وإعادة تأمين ائتمان الصادرات، وتغطية عدم سداد الحسابات المدينة للصادرات الناتجة عن مخاطر تجارية (المشترى)، أو غير تجارية (قطرية).

٢ - تأمين وإعادة تأمين الاستثمارات ضد المخاطر القطرية، التي تنشأ أساساً من القيود المفروضة على تحويل النقد الأجنبي، والمصادرة، والحروب، والاضطرابات المدنية، وإخلال الحكومة المضيفة بالعقود وبالالتزامات المالية السيادية.

وتتمثل مهمة هذه "المؤسسة" في المساعدة على توسيع نطاق المعاملات التجارية للدول الأعضاء، من أجل تيسير تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول، وتقديم تسهيلات إعادة التأمين لوكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء، وهي تحقق هذه الأهداف عن طريق توفير أدوات مناسبة وشرعية لتأمين الائتمان، وإعادة تأمينه، والتأمين من المخاطر القطرية، وإعادة التأمين منها^(٤).

وتدير المؤسسة كذلك "برنامج المساعدة الفنية للترويج للاستثمار" التابع لمجموعة البنك الذي أنشئ عام ١٤٢٦ هـ (٢٠٠٥م)؛ والهدف منه هو إطلاق القدرات الكامنة للدول الأعضاء من خلال برنامج شامل ومتكامل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقديم المساعدة الفنيّة، والخدمات

(١) علاقة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) نفس المرجع السابق.

(٤) الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية، (مرجع سابق).

الاستشارية للدول الأعضاء لتهيئة المناخ الاستثماري فيها، وبناء القدرات لوكالات ترويج الاستثمار، وتحديد الفرص الاستثمارية من خلال تنظيم الفعاليات لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة^(١).
وبنهاية عام ١٤٣٢هـ، بلغ إجمالي التزامات التأمين للمؤسسة ١٤,٦٢٠,٩ مليون دولار أمريكي^(٢).

٣- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص:

"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" كيان مستقل ضمن "مجموعة البنك"، أنشئ عام ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، وبدأ يزاول أنشطته منذ ٦ ربيع الآخر ١٤٢١هـ (٨ يوليو ٢٠٠٠م).
وتضم في عضويتها ٥٢ دولة من أربع قارات، هي: آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية^(٣).

وتتمثل رسالة هذه "المؤسسة" في تكميل الدور الذي يضطلع به "البنك" عن طريق تنمية وتشجيع القطاع الخاص، وسيلة تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار في الدول الأعضاء.
أما أهدافها الرئيسية، فهي^(٤):

- ١- دعم التنمية الاقتصادية في دولها الأعضاء عن طريق إمدادها بالتمويل الذي يمكنها من النهوض بتنمية القطاع الخاص وفقاً لمبادئ الشريعة.
 - ٢- تقديم النصح والمشورة للحكومات والمنظمات الخاصة، من أجل تشجيع إنشاء وتطوير وتحديث القطاع الخاص^(٥)، وإنشاء المشاريع الخاصة وتوسعتها وتحديثها.
- وفي الفترة من عام ١٤٢٠هـ، وحتى عام ١٤٣٢هـ، بلغ صافي اعتمادات التمويل للقطاع الخاص ٢,٢ مليار دولار أمريكي لصالح ٢١٩ مشروعاً في ٣٦ دولة، وتركز جلّ التمويل المقدم على

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) نفس المرجع السابق.

(٤) نفس المرجع السابق.

(٥) الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية، (مرجع سابق).

القطاع الصناعي (٣٦%)، ثم القطاع المالي (٢٧%)، فالقطاع العقاري (١٣%)، فقطاع النفط والغاز (٦%)، وقطاع النقل (٦%)^(١).

ولدمج أنشطة القطاع الخاص تحت كيان واحد، أوكلت إدارة صندوق حصص الاستثمار، عام ١٤٢٩هـ، إلى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ويقوم الصندوق بتعبئة الموارد من خلال تحويل عمليات الإجارة والبيع لأجل إلى أصول، كما يقوم الصندوق بدور مكمل للبنك في تمويل مشاريع البنك، وعمليات تمويل التجارة.

وحتى نهاية عام ١٤٣٢هـ، بلغ مجموع العمليات التي مؤلها الصندوق ٢٢٩ عملية، شملت قطاعات صناعية واسعة، بمبلغ إجمالي مقداره ٢,١٠٥ مليار دولار أمريكي^(٢).

٤ - المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة:

"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" كيان مستقلٌ مخصَّص لتمويل التجارة في كنف "مجموعة البنك"، وقد أنشئت عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، وبدأت أنشطتها عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، برأسمال مصرَّح به قدره ٣ مليارات دولار أمريكي، وتضم في عضويتها ٣٧ دولة من قارة آسيا وأفريقيا وأوروبا^(٣).

وتعدُّ كياناً مستقلاً أنشئ بهدف تنمية التجارة؛ لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي سبل كسب العيش لشعوب العالم الإسلامي بأسره، ويتمثل الهدف الرئيس للمؤسسة في تشجيع التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسة على تيسير تعبئة الموارد من القطاعين العام والخاص؛ لتحقيق الهدف الخاص المتمثل في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال التجارة^(٤).

(١) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، مرجع سابق، ص ١١.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية (مرجع سابق).

(٤) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، مرجع سابق، ص ١١.

وللمؤسسة ذراعان رئيستان هما: ١- تمويل التجارة. ٢- وبرنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة، والذي يشمل أربع مجالات أعمال رئيسة، هي: تنمية التجارة، وتيسير التجارة، وبناء القدرات، وتنمية السلع الاستراتيجية.

وشكلت مجموعة البنك اللجنة المعنية بالمسائل المتعلقة بالتجارة عام ٢٠١٠م؛ بغية إدماج التجارة بوصفها إحدى أدوات السياسات الإنمائية، ومساعدة الدول الأعضاء على تعزيز أنشطتها المتعلقة بالتجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي على نحو فعال^(١).

وهي تدعم تطوير الأسواق وتعزيز القدرات التجارية لدول "منظمة التعاون الإسلامي" من أجل النهوض بالأهداف الإنمائية الاستراتيجية التي وضعتها "مجموعة البنك"، وتمارس "المؤسسة" أنشطتها وفق معايير عالمية الطراز، ورسالتها واضحة من مهمتها التي تتمثل في أن تكون حافزاً لتنمية التجارة بين دول "منظمة التعاون الإسلامي" وبينها وبين باقي دول العالم. وتتطلع "المؤسسة" إلى أن تكون كياناً مكرّساً لتزويد دول "منظمة التعاون الإسلامي" بحلول تمكّنها من سدّ احتياجاتها، وإلى الوفاء بوعدها الذي اتخذته شعاراً، ألا وهو: "تطوير التجارة وتحسين الظروف المعيشية"^(٢).

إن الأهداف التي تعمل عليها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تتمثل في الآتي^(٣):

١- تعزيز التجارة البينية وتشجيع التكامل التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

٢- تقديم حلول مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد بلغ إجمالي اعتمادات المؤسسة منذ إنشائها، لعمليات تمويل التجارة ٩,٦ مليارات دولار أمريكي، وفي عام ١٤٣٢هـ، بلغت الاعتمادات لتمويل التجارة ٣ مليار دولار أمريكي، أي بزيادة ١٩% بالمقارنة مع التمويل المعتمد في عام ١٤٣١هـ، والبالغ ٢,٦ مليار دولار أمريكي^(٤).

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية (مرجع سابق)

(٣) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، مرجع سابق، ص ١١.

(٤) نفس المرجع السابق.

٥- المركز الدولي للزراعة الملحية^(١):

أنشئ هذا المركز عام ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، وهو مؤسسة دولية غير ربحية لإعداد الأبحاث التطبيقية والإنمائية، تهدف إلى تعزيز التنمية الزراعية في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة ذات التربة المالحة، ويتخذ المركز من مدينة دبي، في دولة الإمارات العربية المتحدة، مقراً له، ويهدف المركز إلى إجراء بحوث تطبيقية في مجال التنمية الزراعية في الدول الأعضاء التي تعاني نقصاً في المياه، وظروفاً مناخية قاسية، ويعمل بوصفه إطاراً لدعم الأبحاث والتنمية، والقيام بدور مؤثر في مجال السياسات والحوكمة في الدول الأعضاء^(٢).

وقد أشرف المركز على صياغة العديد من وثائق السياسات، كما زوّد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأسرها، بمعلومات وبيانات من خلال "نظام تماثل بيانات الأراضي"، الذي يساعد على اتخاذ القرارات في مسائل المياه والأمن الغذائي.

وفي عام ١٤٣٢هـ، بدأ المركز في تنفيذ مشروع مدته أربع سنوات بدول آسيا الوسطى، يُعنى بتنوع المحاصيل والإدارة المستدامة لموارد الأراضي الهامشية^(٣).

٦- مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدى والأضاحي:

أنشأت حكومة المملكة العربية السعودية في العام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م)، مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدى والأضاحي، وهو مشروع خدمي غير ربحي، وأنفق لتجهيز مجازره في المشاعر المقدسة بمكة المكرمة ما يقارب (١٩٢٠) مليون ريال سعودي، حيث جرى تصميمها وتزويدها بأحدث المعدات والوسائل وأحدث وسائل نقل وحفظ اللحوم، وعهدت حكومة المملكة

^(١) الزراعة الملحية: تتمثل في زراعة محاصيل لها المقدرة على النمو في بيئة ملحية والنضج والإنتاج، يعود الاهتمام بها إلى ستينيات القرن العشرين حيث لجأت بعض الدول التي عانت من قلة المياه ومن التصحر إلى إجراء تجارب خاصة على هذا النوع من الزراعة، وكان في مقدمة تلك الدول كل من الهند وباكستان وتونس والمغرب ومصر وبعض دول الخليج. (بتصرف، من: مقال المركز السعودي للزراعة الملحية، د. حمد عبدالله اللحيدان، بجريدة الرياض، الجمعة ٠٩ ربيع الأول ١٤٣٥ - ١٠ يناير ٢٠١٤م - العدد ١٦٦٣٦).

^(٢) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، مرجع سابق، ص ١٦.

^(٣) نفس المرجع السابق.

العربية السعودية بمهمة إدارة هذا المشروع للبنك الإسلامي للتنمية، بهدف تيسير أداء نسك حجاج بيت الله الحرام، بالإضافة لخدمة كافة المسلمين في مختلف بقاع الأرض الراغبين في أداء نسك الهدي أو الأضحية أو الصدقة أو الفدية^(١).

ويتكون المشروع من سبع مجازر للأغنام، أربع منها مفتوحة وثلاث مغلقة، ويستطيع الحاج في المجازر المفتوحة الأربع شراء نسكه من مواقع البيع القريبة من المجازر، والدخول إلى المجازر للإشراف على أداء نسكه، وإذا رغب يمكنه تنفيذ النسك بنفسه وأخذ جزء من ذبيحته، أما المجازر المغلقة الثلاث فهي للحجاج الذين يرغبون في توكيل المشروع للقيام نيابة عنهم بأداء نسكهم وتوزيعه على الفقراء والمحتاجين، وقد قامت حكومة المملكة العربية السعودية بإنشاء مجزرة للجمال والأبقار مهيأة بأحدث المعدات، وليس على الحاج سوى شراء ما يريد من الأبقار والجمال ومن ثم القيام بمشاهدة أداء نسكه أمامه بكل يسر وسهولة، ويقوم المشروع بتوقيع مذكرات تفاهم مع بعثات الحج الراغبة في تنفيذ نسك حجاجها وفق ما يتم الاتفاق عليه، وقد بلغ عدد الدول والجهات الموقعة مع المشروع عدد (١٥) دولة وجهة^(٢).

إنّ من أهم مميزات هذا المشروع أنه يقوم بتأمين النوعية المطلوبة من الأنعام المستوفية لجميع الشروط الشرعية والصحية، وذلك من خلال كوادر من العلماء الشرعيين والأطباء البيطريين، الذين يتولون الكشف على جميع ما يرد من أنعام إلى مجازر المشروع عبر هاتفه الجوال لتأكيد اكتمال تنفيذ التوكيل في مجازر المشروع.

كما أن إدارة المشروع تقوم بتوزيع اللحوم على الحجاج والمحتاجين بعد التأكد من نظافتها وسلامتها وصلاحياتها للاستهلاك الآدمي، ويشمل التوزيع منطقة المشاعر المقدسة وفقراء الحرم، ويتم نقل ما يفرض من هذه اللحوم إلى المحتاجين والمستحقين في أكثر من (٦٣) دولة من الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة، وتقوم إدارة المشروع حالياً بإنشاء مصنع بمنطقة المعيصم بمكة المكرمة لإنتاج مادة الجيلاتين المستخلصة من جلود وعظام أنعام المشروع لاستخدامها في صناعة الكبسولات الدوائية^(٣).

(١) علاقة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية، نشرة البنك لعام ١٤٣٥ هـ، ص ٣٣.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

الفصل الثالث

أثر السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية في إحلال التنمية المستدامة في البلدان المستهدفة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأثر المترتب على تمويل المشروعات الاقتصادية وعلى تنمية
الموارد

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر تمويل المشروعات الاقتصادية في الدول الإسلامية المستهدفة.

المطلب الثاني: أثر تمويل تنمية الموارد البيئية في الدول الإسلامية المستهدفة.

المبحث الثاني: الأثر المترتب على تمويل المشروعات الاجتماعية في البلدان
المستهدفة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر تمويل مشروعات محاربة الفقر في الدول الإسلامية المستهدفة.

المطلب الثاني: أثر تمويل مشروعات الخدمات الاجتماعية في الدول الإسلامية
المستهدفة.

الفصل الثالث

أثر السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية في إحلال التنمية المستدامة في البلدان المستهدفة لقد كان لمشاريع التنمية المستدامة، وخاصة في جانبها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومحاربة الفقر، اهتمام كبير لدى القائمين على إدارة البنك الإسلامي للتنمية؛ فقد حرصوا منذ قيام البنك على الاهتمام بالجوانب التنموية، وتطوير الإنسان المسلم، وتنمية بيئته المحيطة به، ليتمكن من الإسهام في التنمية المستدامة في مجتمعه.

في هذا الفصل أتطرق بشيء من التحليل لأثر السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية على الجوانب التي من خلالها تتحقق التنمية المستدامة في البلدان المستهدفة بتلك السياسة، وذلك عبر مبحثين:

❖ المبحث الأول: الأثر المترتب على تمويل المشروعات الاقتصادية وعلى تنمية الموارد:

استهدفت السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية؛ تمويل العمليات المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية، وتلك المتعلقة بتنمية الموارد البيئية، وفيما يلي أرفف على الآثار المترتبة على تلك السياسة في هذين الجانبين.

❖ المطلب الأول: أثر تمويل المشروعات الاقتصادية في الدول الإسلامية المستهدفة:

يمكن إبراز أثر مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الدول الإسلامية المستهدفة من خلال ما يلي:

أولاً: تمويل المشروعات:

يعرّف "البنك الإسلامي للتنمية" عمليات التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء فيه بمنحها القروض والمنح التي تمكنها من تمويل قطاعها الاقتصادية الأساسية، وكذلك المساعدات الإنمائية (التي يمولها من موارده الرأسمالية العادية)، وبرامجها المتعلقة ببناء القدرات، والتمويل المشترك والشراكة واتفاقيات التعاون الجديدة والمساهمة في صناعة خدمات المالية الإسلامية^(١).

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٥ هـ (٢٠١٤م)، ص ٣٨.

وقد دأب البنك على تمويل برامج التنمية في القطاعين العام والخاص، في الدول الأعضاء على امتداد العقود الماضية، كما قدم لها مساعدات فنية، ويقدم البنك بحكم مهمته التمويل التنموي عن طريق ثلاثة أنواع رئيسة من العمليات هي: العمليات العادية، وتشمل تمويل المشاريع والمساعدات الفنية، وعمليات تمويل التجارة، وصندوق الوقف (عمليات المعونة الخاصة)، وقد ظهرت نتائج تمويلات البنك للمشروعات، من خلال ارتفاع حجم المساعدة الإنمائية التي يقدمها البنك للدول الأعضاء وللمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء من ٠,١٤ مليار دينار إسلامي عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، إلى ٣,٥ مليار دينار إسلامي عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٧م)، أما توزيع التمويل الإجمالي للمشاريع والمساعدات الفنية بحسب القطاعات من موارد البنك الرأسمالية العادية، خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧م) فقد أوضح أن قطاع المرافق العامة قد استأثر بنسبة ٣٠% من جملة ذلك التمويل، واستأثر قطاع الخدمات الاجتماعية منه بنسبة ٢٢%، وقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٢١%، والقطاع الزراعي بنسبة ١١%، وقطاع الصناعة والتعدين بنسبة ١١%^(١).

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن أغلب هذه التمويلات قد تمت عن طريق الصيغ التمويلية الإسلامية، المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهذا مما يُحسب للبنك الإسلامي للتنمية؛ رُغم بعض الملاحظات الموجودة، التي تسبب بها ضغط الرأسمالية العالمية، وعدم تطبيق النظام المالي الإسلامي في كثير من البلدان الأعضاء في البنك؛ ورغم ذلك فإننا نجد أن البنك قد حقق كثيراً من الانجازات في هذا المجال؛ بفضل الله ثم بفضل الصلاحيات المتاحة له، للعمل داخل حدود السيادة للدول الأعضاء في البنك.

(١) "دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية"، حمزة عبدالحليم، في الأوراق البحثية المقدّمة للملتقى الدولي حول: (مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي)، ٣-٤ ديسمبر ٢٠١٢م، جامعة قالمة بالجزائر، ص ٢٧٢ (بتصرف).

ثانياً: تمويل البنى التحتية:

لا يزال تطوير البنى التحتية محرّك النمو الاقتصادي للبلدان الأعضاء في "البنك"، حيث يلاحظ أنّ نحو ٨٠% من طلبات التمويل التي تقدّمها البلدان الأعضاء إلى "البنك" تتعلق بقطاع البنى التحتية (من طاقة ومياه ونقل واتصالات سلكية ولا سلكية)، وهو واقع يدلّ على معاناة البلدان الأعضاء من نقص شديد في تمويل البنى التحتية وتنامي الإدراك بأن تطوير البنى التحتية ضروريّ للحد من الفقر وتحسين حياة الناس.

لهذا يعطي "البنك" الأولوية القصوى لتطوير البنى التحتية الأساسية في بلدانه الأعضاء، وقد مؤّل "البنك" منذ إنشائه عمليات تتعلق بالبنى التحتية في البلدان الأعضاء بنحو ٢٠,٢ مليار دينار إسلامي (٣٠ مليار دولار أمريكي)، قدّم ٧٥% منها (أي ٢٢,٣ مليار دولار أمريكي) خلال الفترة من (٢٠٠٦م - ٢٠١٤م)، وتعكس هذه الأرقام عن الزيادة كبيرة في التدخّل المباشر لمساعدة البلدان الأعضاء على سدّ احتياجاتها التمويلية المتزايدة في مجال البنى التحتية وتمكينها من المنافسة الفعالة في سياق عولمة متعاظمة والاستفادة من المبادرة الجديدة لمجموعة العشرين.

وتضمّ محفظة "البنك" الجارية المتعلقة بالبنى التحتية ١٩٠ مشروعاً بمبلغ قدره ١٥,٩ مليار دولار أمريكي، صُرفت ٢٥% منه حتى عام ١٤٣٥هـ، وعلى سبيل المثال اعتمد "البنك" في سنة ١٤٣٥هـ ٥١ عملية في مجال البنى التحتية بمبلغ ٢,٨ مليار دينار إسلامي (٤,٢ مليار دولار أمريكي)، مؤّلت به البنى التحتية المتعلقة بتوليد ونقل الكهرباء والمواصلات والمياه والصرف الصحيّ، كما صرف "البنك" في نفس السنة ١,٥ مليار دولار أمريكي لمشاريع البنى التحتية الجارية والمستمرة، وهو ما يدل على حرص "البنك" الشديد والمستمرّ على المساهمة في إيجاد بيئة مواتية في بلدانه الأعضاء، وفي سنة ١٤٣٥هـ أيضاً تلقى قطاع الطاقة أكبر مخصّص في مجال تمويل البنى التحتية بنسبة ٤٤,٩% يليه قطاع النقل بنسبة ٣٣% فالمياه والصرف الصحيّ بنسبة ١٦,١% فالصناعة والتعدين بنسبة ٥% ثمّ قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة ١%^(١).

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م)، ص ٤٢ (بتصرف).

ثالثاً: تمويل قطاع النقل والمواصلات:

يظلّ قطاع النقل من أولى أولويات البلدان الأعضاء في "البنك"، لأنه محفّز لا غنى عنه لتسريع النمو والتنمية الاقتصادية، وتساهم المشاريع التي يعتمدها "البنك" في هذا القطاع مساهمةً فعالةً في الازدهار الاقتصاديّ، وتحسين الأحوال الاجتماعية للبلدان الأعضاء، وتؤدي دوراً استراتيجياً في انفتاح المناطق والبلدان الطرفية والمعزولة على الخارج.

إنّ التمويل الذي قدّمه "البنك" لقطاع النقل ساعد البلدان الأعضاء إلى حدّ كبير على اندماجها في الاقتصاد الإقليميّ والعالميّ، وصار قطاع النقل نفسه مكوناً مهماً من مكونات النشاط الاقتصادي في عدد من البلدان الأعضاء، ولما كان هذا القطاع مجالاً استراتيجياً خاضعاً لمسؤولية الحكومات، فقد أدّت مشاريع هذا القطاع دوراً بارزاً في تسهيل التنقل وتوفير خدمات النقل والاستفادة منها، وأكد "البنك" على غرار غيره من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف (منذ اجتماع ريو+٢٠ في سنة ٢٠١٢م) التزامه باستدامة النقل، وذلك بالحرص على أن تكون مشاريع البنى التحتية للنقل التي يموّلها آمنة وفعالة وغير مضرّة بالبيئة وقابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية.

وظل التخفيف من وطأة الفقر وتسريع تطوير البنى التحتية للنقل في البلدان الأعضاء أولوية استراتيجية لدى "البنك"، ووفقاً لأولويات تطوير البنى التحتية لدى "مجموعة البنك"، انصبّت أنشطة تمويل النقل على تطوير قطاع كل من الطرق والسكك الحديدية والطيران، ولاسيّما في البلدان الأقلّ نمواً بمنطقة "أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، ويتمثل الهدف الأسمى في ذلك في النهوض بالتكامل الإقليمي بين البلدان المتجاورة، وقد بلغت قيمة مشاريع قطاع النقل المعتمّدة سنة ١٤٣٥هـ على سبيل المثال ما مجموعه ٩٠٩,٥ مليون دينار إسلامي (١,٤ مليار دولار أمريكي)، وحُصّص معظم تمويل "البنك" في قطاع النقل سنة ١٤٣٥هـ لستة بلدان إفريقية أعضاء هي بوركينا فاسو والكاميرون ومالي والنيجر وتشاد وأوغندا، وذلك من أجل تطوير شبكات النقل البرّي فيها^(١).

ولو أخذنا عينة من تمويلات "البنك" لقطاع النقل لكي نحصل على نتائج بعض هذه التمويلات: فإنه في دولة البحرين على سبيل المثال ساهم "جسر سِترة" الجديد الذي موّله "البنك" الإسلامي للتنمية" في تعزيز البنى التحتية الطرّيقية، والشبكة الوطنية بإنشاء طريق بتصميم حديث،

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م)، ص ٤٢.

يربط بين المنامة و"جزيرة سِترة"، وهي المكوّن الأكثر أهمية في شبكة الطرق السريعة في البحرين، كما أنّها تشكّل ممراً خدمياً لنقل أنابيب المياه والغاز والكابلات التي تبلغ قدرتها ٢٢٠ كيلو فولت، والغاز وغيرها من الخدمات، من المنامة إلى "جزيرة سِترة".

ومن ناحية أخرى فتح الجسر الذي مؤّله "البنك الإسلامي للتنمية" منفذاً ثالثاً إلى "جزيرة المحرق"، وهو منفذ ذو طريق معبّد مزجوج بثلاثة مسارات في كل اتجاه، وقد حسّن هذا الجسر من إمكانيات الوصول إلى "جزيرة المحرق" إذ يستوعب في الوقت الحالي ٢٩% من المتوسط اليوميّ لحركة المرور، أو ٣٣% من حركة المرور في أوقات الذروة بين المنامة و"جزيرة المحرق"، وقد اجتذب كلا الجسرين استثمارات صناعية وسكنية ضخمة، وساهما في تحقيق رؤية الحكومة المتمثلة في جعل البحرين مركزاً للإمداد يساهم في الازدهار الاقتصادي، كذلك، و أدّى "ميناء خليفة بن سلمان" إلى بناء ١٦ مبنى ذي طاقة استيعابية قدرها ٢,٥ مليون حاوية من فئة عشرين قدماً، ومستوى استخدام يبلغ ٤٣% سنة ٢٠١٤م^(١).

ولو أخذنا عيناً أخرى من تمويلات البنك لهذا القطاع: فإننا نجد أن المشاريع التي مؤّلتها "البنك الإسلامي للتنمية" في غامبيا مكّنته من بناء أكثر من ١٨٥ كلم من الطرق المعبّدة التي تربط بين المدن الكبرى والمناطق الريفية، والبلدان المجاورة أيضاً، وقد ترتبت على بناء هذه الطرق نتائج عديدة تمثلت في: خفض مدّة السفر بنسبة ٥٠%؛ وخفض تكاليف استخدام المركبات؛ والحدّ من حوادث المرور؛ وتسهيل وصول منتجات المزارعين والصيادين إلى الأسواق؛ وإنشاء أعمال تجارية صغيرة وعقارات بمحاذاة الطرق، كما مكّنت تلك المشاريع المموّلة من تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والسياحة وتيسير المبادلات التجارية مع البلدان المجاورة^(٢).

ويظهر أن البنك قد حقق إنجازاً كبيراً في مجال تمويل البنى التحتية، والقطاعات التي تندرج تحتها؛ كقطاع المواصلات والنقل وغيرها، وذلك بفضل الأولوية الاستراتيجية التي خطتها البنك لنفسه؛ وذلك أن كثيراً من هذه الدول الأعضاء تعاني من ضعف وتخلف شديد في بناها التحتية الأساسية، خصوصاً تلك الدول التي تقع جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا.

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٥ هـ (٢٠١٤م)، ص ٦٥ (بتصرف).

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٥ هـ (٢٠١٤م)، ص ٦٦.

رابعاً: تشجيع التجارة:

يوجد لدى البنك برامج خاصة صممت خصيصاً لتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء، هي برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة الذي أنشئ عام ١٤١٤ هـ (١٩٩٤ م)، حيث يدعم ما يبذله البنك من جهود لتشجيع التجارة البينية، والهدف الرئيسي من البرنامج هو تقوية قدرات الوكالات المسئولة عن تشجيع الصادرات في الدول الأعضاء، وفي إطار هذا البرنامج قام البنك في عام ١٤٢٥ هـ بتنظيم خمسة معارض، وأربع ندوات، وثلاث دورات تدريبية^(١).

وكمثال على نجاح البنك في مجال تمويل التجارة فإن نتائج تمويلاته للتجارة في غامبيا كانت كالتالي: استخدمت "شركة البترول الوطنية الغامبية" تمويلاً من "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"، في استيراد زيت الوقود الثقيل اللازم لتوليد الطاقة، وفي توفير النفط المكرر لأجل الاستهلاك المحلي، وذلك لمساعدة البلاد على تلبية الطلب المحلي، ومكّن هذا التمويل "شركة الفول السوداني الغامبية" من توفير السيولة اللازمة لشراء الفول السوداني نقداً بدلاً من الاقتراض، وبذلك استطاع المزارعون الحصول على أسعار معقولة عن محاصيلهم، واستطاعت "شركة الفول السوداني الغامبية" شراء المزيد من الفول السوداني، كما مكّن ذلك التمويل من تيسير شراء وتجهيز وتصدير الفول السوداني^(٢).

خامساً: تشجيع الاستثمارات البينية:

قام البنك بتنظيم عدد من المؤتمرات الخاصة بالاستثمار لخلق الوعي بين المستثمرين المحتملين حول الفرص المتاحة، كذلك نظم البنك اجتماعات لمجموعة من الخبراء لتحديد المعوقات الكبرى التي تحول دون تعزيز التعاون في مجال الاستثمار بين الدول الأعضاء، وإلى جانب ذلك يقدم البنك خطوط تمويل إلى المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي، ويتعاون مع اتحاد هذه المؤسسات في الدول الأعضاء، ويتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة؛ بل ومع البنوك الإسلامية الأخرى من أجل

(١) "دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٥ هـ، مرجع سابق، ص ٦٦ (بتصرف).

تشجيع تدفق الاستثمارات البيئية، وقد بذل البنك جهود كبيرة لتسهيل سن إطار عمل قانوني ملائم؛ أملاً في تحسين احتمالات جذب الاستثمارات بين الدول الأعضاء^(١). وقد أنشأ البنك المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، التي تعتبر ذراعها اليمنى في تنمية التجارة وتشجيعها؛ خصوصاً التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وتعمل المؤسسة على تيسير تعبئة الموارد من القطاعين العام والخاص؛ لتحقيق الهدف الخاص المتمثل في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال التجارة.

سادساً: المساهمة في قطاع المالية الإسلامية والأعمال المصرفية الإسلامية:

يقوم البنك -باعتباره مؤسسة مالية إسلامية رائدة-، بدور نشط ومحفز في تشجيع وتقوية البنوك الإسلامية في الدول الأعضاء، وعلى الصعيد العالمي؛ وقد حدد الإطار الاستراتيجي للبنك تنشيط صناعة الصيرفة الإسلامية، والمؤسسات المالية الإسلامية، كواحد من أهدافه الاستراتيجية لدعم التنمية في الدول الأعضاء، والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء. وفي أعقاب إنشاء البنك منذ ثلاثين عاماً، تطورت صناعة الصيرفة الإسلامية في الدول الإسلامية إلى قطاع كبير، يضم أكثر من ٣٠٠ مؤسسة، ويدير أرصدة تتراوح بين ٨٨٠ بليون، وواحد تريليون دولار أمريكي. ولم تشهد صناعة الصيرفة الإسلامية تقدماً ونموً ملحوظاً فحسب؛ بل أظهرت احتمالات مشجعة في السنوات القادمة، وقد زادت أصول وودائع ورأس مال البنوك الإسلامية زيادة كبيرة في العقود الثلاثة الأخيرة، وقامت البنوك العالمية التقليدية بإنشاء نوافذ تمويل إسلامية.

وقد قام البنك بمساهمة كبيرة في تطوير البنوك الإسلامية في صور عديدة، منها المشاركة في رأس المال، وتطوير صيغ جديدة لتمويل الأنشطة الاستثمارية، وإنشاء برامج جديدة لتعبئة الموارد، وكذلك

(١) "دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

إنشاء مؤسسات للرقابة والمعايير؛ من أجل دمج الأعمال المصرفية والمالية الإسلامية، في الاقتصاد والنظام المالي العالمي^(١).

ولقد ساهم البنك الإسلامي للتنمية في تطوير آلية لوضع معايير تنظيمية مقبولة دولياً للصناعة المصرفية الإسلامية كافية بأن تدعم علاقاتها مع البنوك المركزية في الدول الأعضاء، وأن تضفي على البنوك الإسلامية منزلة مشابهة لمنزلة البنوك التقليدية السائدة.

ومن أجل مساعدة البنوك الإسلامية على أن تصبح أكثر قدرة تنافسية في البيئة العالمية الجديدة، يحرص البنك على إمدادها بالمبادرات الجديدة، وتحديد إطار عمل مقنن للصناعة المالية الإسلامية؛ والهدف من هذه المبادرات هو: المساهمة في توحيد المعايير للمنتجات المالية الإسلامية، وجعل الصناعة الإسلامية تنافسية وشفافة وقابلة للبقاء والاستمرارية، ومن المتوقع أن تسهم هذه الجهود في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك في تيسير قيام البنوك الإسلامية بوظيفتها جنباً إلى جنب مع المؤسسات المصرفية التقليدية^(٢).

من نتائج دعم "البنك الإسلامي للتنمية" لقطاع المالية الإسلامية: تبرز العمليات التي أنجزت في قطاع المالية الإسلامية في دولة البحرين والتي اتخذت أساساً شكل استثمارات في أسهم بنوك تجارية واستثمارية إسلامية، لاسيما "بنك البحرين الإسلامي" (٥٨ مليون دولار أمريكي لشراء حصته الحالية البالغة ١٧,٦٥%)، و"بيت التمويل الخليجي" (٢٤ مليون دولار أمريكي لشراء حصته الحالية البالغة ٠,٥٥%)، و"بنك إيلاف" (استثمار من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" قيمته ١٠ ملايين دولار أمريكي لشراء حصتها الحالية البالغة ٢,٣%)، وأسس "البنك الإسلامي للتنمية" في سنة ١٩٧٩م أول بنك تجاري إسلامي في البحرين، والذي يشكّل في الوقت الحالي ثاني أكبر بنك إسلامي من حيث رسملة السوق، وشبكة أجهزة الصراف الآلي وأكثر من ١٠٠٠٠٠ حساب مفعّل في فروعها الثلاثة عشر في البحرين، أما "بيت التمويل الخليجي" فكان أول بنك

(١) "تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية"، د. بشير عمر محمد فضل الله، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الفكر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي بجدّة، ١٣ ربيع الأول ١٤٢٧هـ، الموافق ١١ أبريل ٢٠٠٦م، ص ١٩.

(٢) "دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

إسلامي يُدرج في سوق الأسهم في المنطقة، وتُتداول أسهمه في شكل إيصالات ودائع عالمية في "بورصة لندن"، وساهم "بيت التمويل الخليجي" في تنمية اقتصاد البلدان الأعضاء التي نفذ إليها باستثماراته الكبيرة لإقامة مشاريع عقارية عملاقة في المنطقة، وعمل على تعزيز البنى التحتية المالية للبلدان الأعضاء، بإنشاء بنوك استثمار إسلامية في كل من لبنان وقطر وماليزيا، والاستثمار في مؤسسة للتكافل في الأردن، كما ساهم "بيت التمويل الخليجي" في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛ بإصدار الصكوك، وابتكار منتج إسلامي فريد من نوعه يسمّى: "آلية التمويل بالمراجحة القابلة للتحويل"^(١).

سابعاً: تنمية قدرات الدول الأعضاء:

يعمل "البنك" على سدّ احتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بإعمال عدد من البرامج، وهذه البرامج هي "برنامج التعاون الفني"، و"برنامج العلوم والتكنولوجيا"، و"برنامج المنح الدراسية"، و"برنامج المنظمات غير الحكومية"، و"برنامج مساهمة المرأة في التنمية"، و"برنامج تبادل المعارف والخبرات"، و"البرنامج المتعلق بمنظمة التجارة العالمية"، وفيما يلي بيان التقدم الذي تحقّق في تنفيذ بعض هذه البرامج:

١- برنامج التعاون الفني: هو برنامج تعاون بين بلدان الجنوب يدعم نقل وتبادل المهارات والمعارف والخبرات الفنية بين البلدان الأعضاء ويقوم على ثلاثة أطراف: مانح فني، ومستفيد، وميسّر هو "البنك الإسلامي للتنمية"، ويُعنى بتنظيم حلقات دراسية؛ وإقامة دورات تدريب أثناء العمل؛ والاستعانة بخبراء من أجل تنمية القدرات؛ وتعزيز مهارات الموظفين الفنيين والمهنيين وإثراء خبراتهم.

خلال الفترة ما بين ١٤٠٣هـ و١٤٣٥هـ مؤل "برنامج التعاون الفني" ٢١٦٦ عملية بمبلغ قدره ٥١,٢ مليون دولار أمريكي، اتخذت ٦٧٥ عملية منها شكل عمليات إقليمية بمبلغ قدره ١٩,٨ مليون دولار أمريكي، في حين استفادت البلدان الأعضاء مباشرة من ١٤٩١ عملية بمبلغ إجمالي قدره ٣١,٣ مليون دولار أمريكي، وفيما يتعلق بالاعتمادات (التي انصبّت أساساً على مجال كل

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م)، ص ٦٥.

من الصحة والتعليم والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد والمالية الإسلاميين)، أعطيت الأولوية لأقلّ البلدان الأعضاء نموّاً والبلدان التي لا تستفيد من نوافذ التمويل الأخرى المتاحة في "البنك".

وعلى سبيل المثال: فقد اعتمد "برنامج التعاون الفني" في سنة ١٤٣٥هـ ٦٣ عملية بمبلغ ١,٥ مليون دولار أمريكي، منها ١٥ عملية إقليمية، استفاد منها ٢٥ بلداً عضواً، كما أُعطيت الأولوية للعمليات التي من شأنها أن تؤدي إلى إطلاق أنشطة "تبادل المعارف والخبرات"^(١).

٢- برنامج تطوير العلوم والتكنولوجيا: يدرك البنك مدى تدني مستوى الإلمام بالعلوم والتكنولوجيا في دوله الأعضاء، ولذلك فهو يشجع على استخدامهما من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي. والبرنامج الذي وضعه البنك للتشجيع على استخدام العلوم والتكنولوجيا يتم من خلال تقديم المساعدة للعلماء، والمنح الدراسية لطلبة الدراسات العليا، والبحوث والتعاون مع الدول الأعضاء، لتبادل الخبرات والمعرفة، وقد قام البنك خلال عام ١٤٢٥هـ، بتمويل ١٤ عملية؛ بمبلغ قدره ٠,٣١ مليون دينار إسلامي (٠,٤٥ مليون دولار أمريكي)، ويواصل البنك دعمه للمؤسسات في الدول الأعضاء، من أجل تحقيق التميز والإبداع؛ لذا قام منذ عام ١٤٢٣هـ بتخصيص جائزة باسم البنك في العلوم والتكنولوجيا قيمتها ١٠٠ ألف دولار أمريكي، تمنح لثلاث مؤسسات كل عام، وإلى جانب هذه الجائزة توجد مبادرة أخرى، هي: برنامج دعم شباب الباحثين، استحدثه البنك لتنمية الموارد البشرية في العلوم والتكنولوجيا، والغرض منه هو تخفيف الآثار السلبية لظاهرة هجرة العقول التي يتعرض لها شباب العلماء، ولتسهيل عودتهم إلى بلادهم للاستفادة من خبراتهم، كذلك يقدم البرنامج منح دراسية لعدد مختار من المتقدمين من الدول الأعضاء، تتراوح قيمتها ما بين ٨٠٠٠ و ١٥٠٠٠ دولار أمريكي بمبلغ إجمالي قدره ٣٠ ألف دولار أمريكي، ويستفيد حالياً خمسة عشر باحثاً من هذا البرنامج^(٢).

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م)، ص ٤٨.

(٢) "دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

ويحثّ هذا البرنامج ويشجّع على اكتساب ونشر المعارف اعتماداً على أنشطة منها الاستعانة بخبراء في إطار مهام قصيرة المدّة، وتبادل العلماء، والتواصل بين الجمعيات العلمية، وتنظيم دورات التدريب أثناء العمل وعقد المؤتمرات^(١).

ويقدم "برنامج المنح الدراسية لنوابغ البلدان الأعضاء في التكنولوجيا المتقدمة" منحاً دراسية للباحثين من البلدان الأعضاء الراغبين في إجراء بحوث الدكتوراه أو ما بعد الدكتوراه في جامعات بعينها، وفي إطار هذا البرنامج وقّع "البنك" مذكرات تفاهم مع العديد من الجامعات منها جامعات "كامبردج" و "أوكسفورد" و "نوتنغهام" و "بيرمنغهام" و "يونفرسيتي كوليدج" في لندن، عاصمة المملكة المتحدة، ومع "مجموعة باريس التقنية" في فرنسا، ومع "جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا" في المملكة العربية السعودية، وقد استفاد ١٣٢ باحثاً من هذا البرنامج في الجامعات المذكورة منذ توقيع مذكرات التفاهم تلك، وفي سنة ١٤٣٥هـ حصل ١٠٠ باحث على منح دراسية، ومنذ بدء هذا البرنامج سنة ١٤١٣هـ (١٩٩٢م) مُنحت ١٠٥١ منحة دراسية؛ منها ٢٣ منحة دراسية رُصدت لطلاب الجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء، وهو ما يمثل نحو ٥% من مجموع ما حُصّص لهذا البرنامج فيما بين سنتي ١٤٢٨هـ و ١٤٣٣هـ.

وتجاوز عدد الخريجين المستفيدين من هذه البرامج الثلاثة ٨٦٠٠ خريج من أبناء البلدان الأعضاء وأبناء الجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء، وحصل ٩٨% من الخريجين من الجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء على فرص عمل مجزية، كما أنّ ٧٠% من حملة الماجستير في العلوم، يعملون في بلدانهم فيستدّون بذلك حاجات "البلدان الأعضاء الأقلّ نمواً" من الموارد البشرية ذات المستوى المتوسط في مجالي العلوم والتكنولوجيا، وعاد ٩٠% من الخريجين، في إطار "برنامج المنح الدراسية لنوابغ البلدان الأعضاء في التكنولوجيا المتقدمة" إلى بلدانهم؛ للعمل في مؤسساتها.

كما يتيح "البنك" للطلاب فرصة ممارسة أنشطة موازية خلال مدّة دراستهم، وذلك ضمن برنامج خاصّ يسمّى "أنشطة التوجيه والإرشاد"، وهناك متابعة لتلك الأنشطة عن طريق "أنشطة ما بعد الدراسة" التي تتمثل في خدمة المجتمع، وكانت هذه الأنشطة مقصورة على المستفيدين من

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م)، ص ٤٨.

هذا البرنامج من أبناء الجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء حتى سنة ١٤٢٩هـ؛ غير أنّها وُسِّع نطاقها ليشمل عدداً من خريجي بقية برامج المنح الدراسية ابتداءً من سنة ١٤٣٠هـ^(١).

٣- جوائز "البنك" للعلوم والتكنولوجيا: إضافة إلى ما سبق من الأنشطة ونتائجها فقد استحدث البنك "جائزة القيادة المتميزة" سنة ١٤٣٠هـ؛ وهي جائزة مخصّصة لخريجي "برامج المنح الدراسية" الثلاثة، وتوجّه الدعوة إلى الخريجين المتميّزين -سواءً بإنجازاتهم المهنية أو بخدماتهم المجتمعية- للمشاركة في برنامج لتطوير مهارات المديرين في مقرّ "البنك" يستغرق ثلاثة أيام، كذلك، و يُنظم "البنك" ورشاً في مجال التنمية المجتمعية لتعزيز قدرات المنظّمات غير الحكومية الشريكة، وفي سنة ١٤٣٤هـ نُظّمت أربع ورش استفاد منها أكثر من ١٥٠ قائداً.

وفي سنة ١٤٣٥هـ مُنحت جوائز "البنك" للعلوم والتكنولوجيا (الدورة الثانية عشرة)، التي تشجّع على التميّز في البحث والتطوير وفي التعليم العلميّ، لثلاث فئات هي: (١) المساهمة البارزة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالعلوم والتكنولوجيا؛ (٢) التميّز في تخصّص علميّ معيّن؛ (٣) المركز الأفضل أداءً في العلوم والتكنولوجيا في بلد من "البلدان الأعضاء الأقل نمواً"، وتبلغ قيمة كل جائزة ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي^(٢).

❖ المطلب الثاني: أثر تمويل تنمية الموارد البيئية في الدول الإسلامية المستهدفة:

يمكن إبراز أثر مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تنمية الموارد البيئية في الدول الإسلامية المستهدفة من خلال ما يلي:

أولاً: إدارة النفايات الصلبة:

فقد اعتمد البنك ١٨,٥ مليون دينار إسلامي (٢٨,٤ مليون دولار أمريكي) لمشروع تطوير إدارة النفايات الصلبة الحضرية في السنغال كمثال على مساهمة البنك في هذا المجال، ويرمي هذا المشروع إلى دعم ما تبذله الحكومة من جهود في سبيل إنشاء نظام فعال ومستدام؛ لإدارة النفايات الصلبة الحضرية، وذلك ببناء ثلاثة مكبات ومحطات نقل للنفايات الصلبة الحضرية، و ٩٠ مركزاً مراقباً

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م)، ص ٤٩.

لجمع النفايات، وسيسد هذا المشروع عند اكتماله الحاجة إلى التخلص من النفايات في الحواضر المستهدفة (داكار، كاولاك، تيفاوان وتوبة) التي تقع في المنطقتين الغربية والوسطى من السنغال، وتضم أزيد من ٤,٥ مليون نسمة، ويتوقع أن يؤثر تأثيراً شديداً على البيئة^(١).

ثانياً: في قطاع الطاقة والطاقة المتجددة وتعزيز أمن الطاقة:

يواصل البنك العمل بمقتضى رؤية عام ١٤٤٠هـ على زيادة فرص الحصول على طاقة فعّالة وغير مكلفة، كما أن إدراك تأثير الطاقة في البيئة استرعى الانتباه إلى ضرورة استغلال موارد الطاقة المتجددة المحلية، وتعزيز المبادرات الرامية إلى تعزيز فعالية الطاقة^(٢).

إنّ الحصول على طاقة مستقرة وغير مكلفة، شرط أساسي للتحديث والتصنيع والحدّ من الفقر، والطاقة عامل مهمّ في توفير المياه النظيفة، والاتصالات، والصحة، والتعليم، ووسائل النقل، أضف إلى ذلك أنّ ازدياد الوعي بتأثير الوقود الأحفوريّ على البيئة (في ظلّ انعدام آليات كافية للحماية) أثار اهتماماً متجدداً بالحاجة الماسّة إلى تطوير موارد الطاقة المتجدّدة المحلية، وتشجيع مبادرات تعزيز فعالية الطاقة؛ ولذلك يشكّل دعم مشاريع الطاقة المستدامة وغير المضرّة بالبيئة أولوية أساسية من أولويات "البنك"، وقد حصل قطاع الطاقة خلال السنوات الثلاث الماضية (٢٠١٢م - ٢٠١٣م - ٢٠١٤م) على نحو ٥٠% من إجماليّ التمويل المخصّص للبنى التحتية، وفي سنة ١٤٣٥هـ على سبيل المثال اعتمد "البنك" ١٦ مشروعاً من مشاريع الطاقة (منها مشروعان يُنفّذان في إطار "الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ")، بمبلغ إجماليّ قدره ١,٢ مليار دينار إسلاميّ (١,٩ مليار دولار أمريكيّ)، لفائدة ١٠ بلدان أعضاء هي بنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبنين، والكاميرون، ومصر، وباكستان، والسنغال، والمغرب، وموريتانيا، وأوغندا، ويحظى تطوير مشاريع الطاقة في أفريقيا باهتمام خاصّ من أجل الحدّ من الفقر في الطاقة^(٣).

وقد تمثلت مخرجات ونتائج المشاريع التي مؤّلتها "البنك الإسلاميّ للتنمية" في دولة غامبيا على سبيل المثال فيما يلي: طاقة مركّبة قدرها ١٣,١٦ ميغا واط، وبناء وإصلاح ٤١٢ كلم من خطوط

(١) "دور البنك الإسلاميّ للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) التقرير السنوي للبنك الإسلاميّ للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م)، ص ٤٢.

النقل، و٧٨ محوّلًا ومحطة فرعية في قطاع الكهرباء في غامبيا، وقد مكّن مشروع الكهرباء من توفير الخدمة لنحو ٧٠٠٠ مستهلك، وإفادة ١٥٢٠٠٠ قاطن أي ٩,٥% من مجموع السكان^(١).

وكمثال آخر على دعم البنك لهذا القطاع الحيوي والبيئي المهم: فقد مكّنت المشاريع التي مؤّلتها "البنك الإسلامي للتنمية" في قطاع الطاقة في دولة البحرين، من توسيع شبكات النقل أساساً بإنشاء ٥٢ محطة جديدة، تبلغ قدرتها ٦٦ كيلو فولط، و٧ محطات فرعية جديدة، تبلغ قدرتها ٢٢٠ كيلو فولط، ومن توسيع ٢٩ محطة قائمة، تبلغ قدرتها ٦٦ كيلو فولط، و٥ محطات فرعية قائمة، تبلغ قدرتها ٢٢٠ كيلو فولط، كذلك، وقد مكّنت المشاريع التي مؤّلتها "البنك الإسلامي للتنمية" من مدّ ٦٤٥ كلم من الكابلات المغمورة، و١١ كلم من الكابلات المغمورة، وقد ساهمت هذه الانجازات في تعزيز نقل الطاقة التي تنتجها محطات الكهرباء إلى مراكز التحميل في ربوع مملكة البحرين، وزادت القدرة على نقل الكهرباء بما قدره ٢٢٧٥ ميغا فولط أمبير، أضف إلى ذلك أن عمليات "البنك الإسلامي للتنمية" أدّت إلى الحدّ من إهدار حمل المحطات الفرعية القائمة، ومن ثمّ إلى التقليل من انقطاع الكهرباء وقت الحمل الذروي، وإلى تعزيز إمداد المستهلكين، وساهمت عمليات "البنك الإسلامي للتنمية" أيضاً في تعزيز جودة وفعالية نظام الطاقة الكهربائية في البحرين، ومكّنت الحكومة من إمداد المشاريع الكبرى: (كالمشاريع السكنية، وتوسيع المطار، وأعمال التطوير الإضافية في "جزيرة الأمواج"، و"جزيرة درّة البحرين"، و"ميناء سلمان" بكل ما تحتاجه من حمل كهربائي^(٢).

وقد أنشأ "البنك الإسلامي للتنمية" برنامجاً أطلق عليه: برنامج الطاقة المتجددة من أجل الحد من الفقر، وهو برنامج يقوم على أساس أن عدم الحصول على الطاقة تمثل مشكلة كبرى تواجه البلدان الأعضاء في "البنك"، وقد عمل "البنك" على المساهمة في حلّ هذه المشكلة، فأطلق في سنة ١٤٣٥هـ مبادرة جديدة تدوم ثلاث سنوات، يُخصّص لها مبلغ قدره ١٨٠ مليون دولار أمريكي، تسمّى "الطاقة المتجددة من أجل الحدّ من الفقر"، وإطار شراكة يسمّى "تحالف الطاقة المتجددة من أجل الفقراء"، وقد أقيم حفل التدشين في داكار، عاصمة السنغال، وحضره ممثلو العديد من البلدان الأعضاء في "البنك".

(١) المرجع السابق، ص ٦٦.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٦٤.

وفي سنة ١٤٣٥ هـ اعتمد "البنك" مشروع كهربة المناطق الريفية بالطاقة الشمسية في بوركينافاسو، وهو أول مشروع من نوعه في إطار مبادرة "الطاقة المتجددة من أجل الحد من الفقر"، وسيساهم هذا المشروع في تحسين ظروف عيش سكان المناطق الريفية؛ بتمكينهم من الحصول على الكهرباء، بفضل حلول كهربة مختلطة ولا مركزية (شبكات مصغرة، وأنظمة شمسية منزلية)^(١).

ثالثاً: قطاع المياه والصرف الصحي والموارد المائية:

الماء عنصر ضروري لحياة الإنسان ومعايشه وأمنه الغذائي، ولذلك ظل أولوية من الأولويات، وفي إطار اتفاقية التمويل المشترك اعتمد البنك ٩٦,٦ مليون دينار إسلامي (١٥٠ مليون دولار أمريكي)، من أصل تكلفة تقديرية إجمالية قدرها ١,٥ مليار دولار أمريكي، لإنشاء سد الرميلا بالسودان، ويتوقع أن يكون له تأثير كبير على المجالات المتمثلة في إدارة المياه والطاقة^(٢). وقد اهتم "البنك الإسلامي للتنمية" اهتماماً بالغاً بقطاع المياه والصرف الصحي، كجزء من اهتمامه بتمويل المشروعات الخاصة بالموارد البيئية في دوله الأعضاء؛ وكمثال على نتائج تمويلاته لهذا القطاع؛ فإن المشاريع المنجزة في قطاع المياه في دولة البحرين كانت تقوم على توفير المعدات اللازمة لتوسيع محطة أولية لشحن المياه، وقد مكنت هذه المشاريع التي مولها "البنك الإسلامي للتنمية" في قطاع المياه والصرف الصحي على وجه الخصوص مما يلي:

١/ تركيب ٩١,٥ كلم من قنوات نقل المياه.

٢/ بناء ٢٥ صهريج تخزين بسعة إجمالية قدرها ٠,٧٧ مليون م^٣، وخزانين احتياطين بسعة إجمالية قدرها ٥٦٧٨ م^٣.

٣/ بناء وتطوير ٢٠ محطة للنقل والتوزيع والضخ.

٤/ تركيب نظم للتحكم وإنجاز الأشغال المدنية المرتبطة بها، وقد ساهمت هذه المشاريع في زيادة استهلاك الفرد من المياه (من ٣٣٢ إلى ٣٤٢ لتراً للفرد في اليوم)، واستمرار الإمداد بالمياه ليل نهار، وتحسين فرص الحصول على الخدمات في المدن الكبرى المعينة، وزيادة سعة تخزين المياه في مختلف أنحاء

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٥ هـ (٢٠١٤م)، ص ٤٣.

(٢) "دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

البلاد من استهلاك يومين إلى استهلاك ثلاثة أيام، أما في قطاع الصرف الصحي فقد أدت المشاريع المنجزة إلى إصلاح محطة قائمة لمعالجة مياه الصرف الصحي (معدات النقل، والتخزين، والتوزيع، ونظام التصريف)، وبناء محطة معالجة جديدة في مدينة "المحرّق" بالبحرين، كما مكّنت هذه المشاريع من إعادة استخدام صبيب الصرف في الزراعة، ومن تغطية أكثر من ٤٠٠ مزرعة تبلغ مساحتها الإجمالية ٢٢٧٠ هكتاراً، وهو ما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي، أضف إلى ذلك أنّ هذه المشاريع ساهمت في الحفاظ على الموارد الوطنية من المياه الجوفية، بتوفير مصدر بديل، وزيادة القدرة على معالجة مياه الصرف الصحي بما قدره ٣م١٠٠٠٠٠٠ في اليوم^(١).

وسجّلت عمليات "البنك" في مجال تطوير الموارد المائية نمواً كبيراً، ففي سنة ١٤٣٥هـ اشترك "البنك الإسلامي للتنمية"، و"البنك الدولي" في تمويل مشروع زيادة إمداد منطقة "بيروت الكبرى" في لبنان بالمياه، وذلك من أجل تزويد ٣,٥ مليون شخص في منطقة "بيروت الكبرى وجبل لبنان" بمياه نظيفة ورخيصة قبل سنة ٢٠٣٥م.

وتبلغ تكلفة هذا المشروع ٦١٧ مليون دولار أمريكي، يساهم "البنك" فيها بمبلغ ١٢٨ مليون دولار أمريكي، ويُتوقع أن يستغرق إنجاز هذا المشروع ٥ سنوات؛ وهو ما يشمل المكونات التالية: البنى التحتية للإمداد بالمياه، وسدّ "بِسْري"، ومحطة معالجة المياه، ونظام القنوات وحماية البيئة.

كما مؤّل "البنك" كذلك مشروع إمداد "وادي ضيقة" بالمياه في سلطنة عمان، وهو مشروع يرمي إلى إدامة إمداد مدينة "مسقط" بالمياه قبل سنة ٢٠٣٥م، وتحسين الأحوال والظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الريفية بتعزيز فرص حصولهم على الإمدادات الكافية والمستمرّة من المياه الصالحة للشرب ومياه الريّ، وتبلغ تكلفة هذا المشروع ٢٠٤,٦ مليون دولار أمريكي، يساهم فيها "البنك" بمبلغ ١٧٦ مليون دولار أمريكي تُسدّد بها تكاليف بناء نُظْم معالجة ونقل المياه.

كذلك مؤّل "البنك" مشروع بناء سدّ الروصيرص في السودان بالتعاون مع "الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي"، و"صندوق أوبك للتنمية الدولية"، و"صندوق أبو ظبي للتنمية"، و"الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية"، و"الصندوق السعودي للتنمية"، وبلغت تكلفة هذا

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م)، ص ٦٤ (بتصرف).

المشروع الذي اكتمل إنجازه سنة ١٤٣٥ هـ ٤٥٠ مليون دولار أمريكي، ساهم "البنك" فيها بمبلغ ٩٠ مليون دولار أمريكي، ويُتوقع أن يمكن هذا المشروع من رفع طاقة تخزين المياه إلى ٤,٤ مليار م٣، ستُستخدم في زراعة مساحة قدرها ١,٧ مليون هكتار، وتوليد طاقة كهرومائية إضافية قدرها ٥٦٦ غيغا واط ساعة في السنة، وهو ما سيساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل للمواطنين^(١).

رابعاً: قطاع الزراعة والتنمية الريفية:

واصلت عمليات "البنك" في القطاع الزراعي للبلدان الأعضاء الاهتمام بمجموعة كبيرة من الأنشطة الرامية إلى إيجاد فرص العمل، وتحسين الإنتاجية والتخفيف من وطأة الفقر وتعزيز الزراعة والأمن الغذائي، وبلغت اعتمادات "البنك" لهذا القطاع ٢٦٩,٣ مليون دينار إسلامي (٤٠٦,٤ مليون دولار أمريكي) في سنة ١٤٣٥ هـ، مقابل ٤٧١,٩ مليون دينار إسلامي (٧١٤,٠ مليون دولار أمريكي) في السنة التي قبلها.

ويدير "البنك" ١٥٥ مشروعاً زراعياً بمبلغ إجمالي قدره ٥ مليارات دولار أمريكي، في ٤٥ بلداً عضواً، اكتمل إنجاز ١٨ مشروعاً منها سنة ١٤٣٥ هـ، ويصب "البنك" جهوده على أنشطة يمكنها أن تساهم في تحسين القدرة على التنفيذ والجاهزية ومنها: ١/ الإشراف على المحفظة القطرية، بغية المساهمة في حل مشاكل مشتركة تعوق تقدم المشاريع. ٢/ تنظيف المحفظة بموجب "إعلان جدة". ٣/ إجراء تدقيق للمحفظة من حيث استيفائها للشروط. ٤/ تنظيم ورشات لإطلاق المشاريع ومنها إعداد أدلة تنفيذ تلك المشاريع، وقد مكّنت هذه الجهود من تحقيق الهدف المتمثل في صرف ١٨٤ مليون دولار أمريكي خلال نفس السنة المالية، مما يدل على تحسّن فعالية التنفيذ.

وقد ضاعف "البنك" جهوده الرامية إلى تحسين تنفيذ برنامجه الطبيعي المتمثل في "إعلان جدة بشأن الزراعة والأمن الغذائي"، وقد وضع برنامجاً مكثفاً خاصاً بالتنفيذ؛ من أجل تحسين نوعية وتأثير محفظة هذا البرنامج، وفي هذا السياق أعاد "البنك" توجيه اهتمامه نحو تحسين الدعم الفني المقدم للوكالات المنفذة، فاستحدث عدّة جديدة لتحسين جاهزية المشاريع للتنفيذ، تتألف من دليل لتنفيذ

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٥ هـ (٢٠١٤م)، ص ٤٦-٤٧.

المشاريع، وورشات؛ لإطلاق المشاريع أفضل تنظيمًا، وتوفير الوثائق بلغات البلدان المعنية، وهكذا بدأ صرف التمويل لثمانية عشر (١٨) مشروعاً معتمداً حديثاً في إطار "إعلان جدة".

كما اعتمد "البنك" ٤٧,١ مليون دولار أمريكي لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع التنمية المجتمعية في سيراليون، وهو مشروع يرمي إلى استحداث "أقطاب نمو ريفية"، أو مراكز لأنشطة معيشية خاصة تعود بالنفع على السكان المحليين، ويُتوقع أن يستفيد نحو ٣٠٠,٠٠٠ شخص ممّا يوفّره هذا المشروع من خدمات أساسية، وفرص عيش أفضل.

وفي سنة ١٤٣٥ هـ اعتمد "البنك" أيضاً ٨٧,٧ مليون دولار أمريكي لدعم برنامج مشترك بينه وبين "الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا"، يتعلق بإمداد المناطق الريفية في بلدان هذا "الاتحاد" (وهي بنين، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار، وغينيا بيساو، ومالي، والنيجر والسنغال، وتوغو) بالمياه، وخدمات الصرف الصحي، ويموّل هذا البرنامج بواسطة آلية مبتكرة ثلاثية الترابح، تقضي بأن يقدّم "البنك" التمويل من موارده العادية، ويدفع "الاتحاد" هامش الربح المتعلق بهذا التمويل، ويسدّد البلد المستفيد أصل التمويل فقط.

وسيموّل هذا البرنامج في كلّ بلد من تلك البلدان، نُظماً مصعّرة للإمداد بالماء والكهرباء تعمل بالطاقة الشمسية، وهي نظم ستوفر المياه الصالحة للشرب، والمياه للمواشي والإنتاج الزراعيّ (الزراعة المغطاة أو البساتين المحليّة)، وسيمكّن هذا البرنامج من توفير أنواع شتى من "مراكز النمو المتعددة الخدمات التي تعمل بالطاقة الشمسية"، تتراوح بين محلّ أحاديّ الخدمة أو قرية أو قرى متعددة الخدمات.

كذلك عمل "البنك" على تيسير إنشاء "منظمة الأمن الغذائيّ" في كنف "منظمة التعاون الإسلاميّ"، فقدّم مساعدة فنيّة للأمانة العامّة لمنظمة التعاون الإسلاميّ، ويتمثل الهدف من تلك المنظمة في التصديّ الفعّال لمشكلات الأمن الغذائيّ في البلدان الإسلامية بتعزيز أطر "منظمة التعاون الإسلاميّ" وآلياتها المؤسسية اللازمة لتحسين تنسيق وتنفيذ الأنشطة والبرامج ذات الصلة بالأمن الغذائيّ.

وستوفّر "منظمة الأمن الغذائيّ" الخبرة العملية والفنيّة للدول الأعضاء في مختلف جوانب الزراعة المستدامة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتكنولوجيا الأحيائية، كما ستتصدى للمشكلات التي

يطرحها التصحر، وإزالة الغابات وانجراف التربة واللوحة وستعمل على توفير شبكات الأمان الاجتماعي.

وفي إطار اتفاقية شراكة جديدة، وقّع "البنك" مذكرة تفاهم مع مؤسسة "أفري كير" تنصّ على أن يُعدّ الطرفان منتجات وتوجيهات، وينظّم ندوات وورش عمل في مجالات المعرفة المشتركة، كما عقد "البنك" في نوفمبر ٢٠١٤م الاجتماع الخامس للأطراف المعنية بخطة عمل "منظمة التعاون الإسلامي" المتعلقة بالقطن، واستغلت البلدان الأعضاء والوكالات المتخصصة التابعة لـ "منظمة التعاون الإسلامي" هذا الاجتماع لمناقشة خطة العمل المتعلقة بتطوير قطاع القطن، وقد قدّمت "مجموعة البنك" ٤٣١ مليون دولار أمريكي لفائدة ١٧ بلداً منذ إطلاق البرنامج سنة ٢٠٠٧م، وناقش هذا الاجتماع واعتمد مشروعاً جديداً بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي لفائدة موزمبيق^(١).

وقد تمثلت مخرجات ونتائج تمويلات "البنك" للقطاع الزراعي في غامبيا على سبيل المثال ما يلي: تدريب ٣٨٢ مرشداً زراعياً، واستغلال ٥٥٠ هكتاراً من الأراضي المنخفضة منها: ١٤٥٧ هكتاراً من الأراضي البعلية لزراعة الأرز، و ٩٣ هكتاراً للبستنة موزّعة على ٢٠ موقعاً يضمّ كلٌّ منها بئراً و ألواحاً شمسية وخزانات معلّقة. ومكّن إنتاج البستنة من تعدد المحاصيل في السنة الواحدة، وتعزيز المؤسسات المحلية، وزيادة دخل المستفيدين الذي بلغ ٧٠٠ دولار أمريكي للمستفيد الواحد في كل دورة إنتاجية، ومكّن "مشروع ١٠٠ مأخذ مياه" من تزويد ١٠٠ منطقة ريفية بالمياه الصالحة للشرب، (٩٠ منها مجهزة بمضخات يدوية، و ١٠ مجهزة بمضخات شمسية، ولكل منها خزّان معلّق)، ومكّن "مشروع الإمداد بالمياه" من حفر ٧ آبار، وبناء ٥ صهاريج تخزين معلّقة وأرضية، ومحطتين لمعالجة المياه، و ٥٥ صنوبراً عمومياً، ومولّدين كهربائيين احتياطين، وقد استفاد نحو ٦٠.٠٠٠ شخص من هذه المشاريع بزيادة فرص حصولهم على المياه الصالحة للشرب، وتحسّن أحوالهم المعيشية، وتحسّن صحتهم العامّة، بانخفاض الأمراض المنقولة بالمياه^(٢).

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٤٦-٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٦.

❖ المبحث الثاني: الأثر المترتب على تمويل المشروعات الاجتماعية في البلدان المستهدفة:

نقف في هذا المبحث على آثار تمويلات البنك لكل من مشروعات محاربة الفقر، ومشروعات الخدمات الاجتماعية في الدول التي استهدفتها عمليات البنك الإسلامي للتنمية، وسياساته التمويلية.

❖ **المطلب الأول: أثر تمويل مشروعات محاربة الفقر في الدول الإسلامية المستهدفة:**

يمكن إبراز أثر مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل مشروعات محاربة الفقر في الدول الإسلامية المستهدفة من خلال ما يلي:

أولاً: تخفيف ومكافحة الفقر:

ظل تخفيف الفقر موضوعاً رئيسياً يرد في كافة مبادرات البنك؛ كالخطة الاستراتيجية للبنك، ورؤية البنك حتى عام ١٤٤٠هـ، وبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وعلى ضوء هذه الرؤية، وبناءً على توجيهات مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الثالث، الذي عُقد في ديسمبر ٢٠٠٥م في مكة المكرمة؛ أضحى تخفيف حدة الفقر الهدف الرئيس لعمليات البنك ونشاطاته في الدول الأعضاء^(١).

ولهذا السبب يقدم البنك المساعدة للدول الأعضاء، وبصفة خاصة للدول الأعضاء الأقل نمواً، عن طريق تنفيذ البرامج التي تهدف إلى التخفيف من وطأة الفقر، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وتقوية القدرات المؤسسية، وسوف توجه المساعدة المستقبلية للبنك إلى الدول الأعضاء؛ لتنمية القطاعات الاجتماعية، كما أشارت إلى ذلك الخطة الاستراتيجية؛ وذلك بتمويل مشروعات في قطاعات الصحة، والتعليم، وإمداد المياه والصرف الصحي، والزراعة، كذلك يخطط البنك لزيادة الاستثمار في الموارد البشرية، وفي البنية الأساسية، وفي خلق فرص عمل وتنمية القطاع الخاص على أساس أنها المجالات الأساسية للتخفيف من وطأة الفقر، وقد حظيت الدول الأعضاء الأقل نمواً باهتمام خاص في أنشطة وعمليات البنك، حتى أن صافي إجمالي المبالغ التي اعتمدها البنك في الفترة (١٣٩٦هـ - ١٤٢٧هـ)، حوالي ٦,٨ مليار دينار إسلامي، أي حوالي ٩,١ مليار دولار أمريكي، لصالح ١٤٦٤ عملية، كذلك أنشأ البنك صناديق وبرامج تهدف جميعها إلى التخفيف من حدة

(١) "سياسات مكافحة الفقر"، البنك الإسلامي للتنمية، ورقة بحثية، (ربيع الأول ١٤٢٨هـ)، ص ٤ (بتصرف).

الفقر في الدول الأعضاء، وبخاصة في الدول الأعضاء الأقل نمواً؛ فأنشأ حساب خاص للدول الأعضاء الأقل نمواً لتمويل المشروعات من أجل توفير الخدمات الأولية فيها، مثل: بناء المدارس الأولية، والرعاية الصحية، وتوفير مياه الشرب الآمنة والكافية، والمشروعات المتناهية الصغر في المناطق الريفية، وتم اعتماد مبلغ ١٣,٩ مليون دينار إسلامي (١٩ مليون دولار أمريكي)، لثماني عمليات من هذا الحساب خلال عام ١٤٢٥هـ، وبلغ إجمالي المبالغ المعتمدة في إطار الحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نمواً حتى نهاية عام ١٤٢٥هـ، حوالي ١٩٣ مليون دينار إسلامي (٢٦٣ مليون دولار أمريكي)، وقد انخرط البنك في تقديم التمويل الميسر - ولاسيما لدوله الأعضاء الأكثر فقراً - بمجم تراكمي يجاوز ٤,٢ ملايين دولار أمريكي، ووجه نصفه للنشاطات التي تخدم الفقراء^(١).

وعلاوة على ذلك فقد قام البنك بالآتي^(٢):

- ١- خصص البنك ٥٠% من إجمالي تمويلاته للمشاريع التي تخدم الفقراء في الدول الأعضاء الأقل نمواً، هذا، فضلاً عن مضاعفة مخصصات البنك للقطاعات الاجتماعية، من معدل ١١% من إجمالي القروض قبل ١٥ أو ٢٠ سنة، إلى نحو ٢٤% في العقد الأخير.
- ٢- منح البنك تلبية "الحاجات الأساسية" أولوية قصوى، بما في ذلك تمويل فرص العمل وتوفير منافذ للسوق (وخاصة للفقراء في الريف)، وتحسين البنى التحتية الأساسية في الأرياف وضواحي المدن (من إمداد بمياه الشرب، ومدد للتيار الكهربائي، وتوسيع للمرافق التعليمية والصحية).
- ٣- أنشأ البنك "وحدة دور المرأة في التنمية" (WID)، وقد ظهرت هذه الوحدة إلى الوجود عام ١٩٩٩م، مع "وحدة المنظمات غير الحكومية" لتنفيذ سلسلة من برامج تدريب المرأة وتعزيز قدراتها في سبيل الارتقاء بمشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية والحد من الفقر.

(١) "دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٢٧٣ (بتصرف).

(٢) "سياسات مكافحة الفقر"، مرجع سابق، ص ٥ (بتصرف).

٤- انصبَّ اهتمام البنك على خمسة قطاعات أساسية تشكل لبَّ الجهود المبذولة للحدِّ من الفقر، وهي: التعليم والصحة والتنمية الريفية والزراعية، والإمداد بالمياه والصرف الصحي، والنقل والطاقة.

ثانياً: برنامج "البنك" للتمويل الأصغر:

في إطار هذا البرنامج يشارك "البنك الإسلامي للتنمية" في مجموعة من الأنشطة الرامية إلى تعزيز شمول التمويل الإسلامي، ومن هذه الأنشطة تقديم المساعدة الفنية من أجل تطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي، والمساعدة على إقامة أو تعزيز مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي بالمساهمة في رأس مالها ووضع الأنظمة الرامية إلى تحسين البيئة المواتية لعملها.

وتستفيد من هذا البرنامج ثمانية بلدان هي: بنغلاديش واندونيسيا والسودان والسنغال وتونس ومصر وباكستان وطاجيكستان، وقد اكتملت في بعض هذه البلدان، ففي السودان مثلاً، ساهم "البنك الإسلامي للتنمية" في إنشاء "مؤسسة إرادة للتمويل الأصغر" (بالشراكة مع "بنك الخرطوم") و"بنك الإبداع" (بالشراكة مع "برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية")، وهما مؤسستان مستقلتان تعملان في مجال التخفيف من وطأة الفقر بتقديم التمويل الأصغر الإسلامي، وفي أربعة بلدان أنهى "البنك الإسلامي للتنمية" دراسات جدوى ستمكّنه من تحديد الطريقة التي يفضل أن يتعاون بها مع كل من هذه البلدان في مجال تطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي.

وخلال سنة ١٤٣٥هـ نظّم "البنك" بنجاح مباراة عالمية بعنوان: "مسابقة التمويل الأصغر الإسلامي: ما بعد المراجعة"، وذلك بالتعاون مع "المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء"، و"مجموعة البركة المصرفية"، و"مؤسسة القفزة الثلاثية"، و"الوكالة الألمانية للتعاون الدولي"، والهدف من هذه المباراة التي تبلغ قيمة جوائزها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، هو تقدير ومكافأة الابتكار، بانتقاء نموذج التمويل الأصغر الإسلامي الأكثر نجاحاً واستدامةً وقابليّةً للتطوير والتعميم، وقد مُنحت الجائزة لـ"مؤسسة واصل" وهي مؤسسة للتمويل الأصغر مقرها باكستان، عن "مجموعة التمويل الزراعي" المتمثلة في منتجي السّلم والإجارة والموجّهة لصغار المزارعين^(١).

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م)، ص ٥٧.

وفيما يلي مثال لجهود البنك فيما يتعلق بتعزيز الممارسات الفضلى في مجال التمويل الأصغر الإسلامي بفضل "تبادل المعارف والخبرات"^(١):

في مايو ٢٠١٤م نظّم "البنك" ورشة تبادل المعارف والخبرات بالتعاون مع "بنك الخرطوم-السودان"، وشارك في هذه الورشة ٢٦ خبيراً يمثلون مختلف الوكالات المنقّدة في البلدان الأعضاء، لدراسة طريقة "التمكين الاقتصادي، باستخدام التمويل الأصغر الإسلامي" التي يعمل بها "بنك الخرطوم".

لقد وضع "بنك الخرطوم" منهجيةً مبتكرة بدعم من "البنك الإسلامي للتنمية" ألا وهي منهجية تمويل "سلسلة القيمة العالمية"، وبفضل الله ثم بفضل هذه المنهجية استطاع "بنك الخرطوم" أن يوفّر لما يفوق ١٠٠٠٠٠٠ فقير في السودان سُبل تحسين أحوالهم المعيشية، ووُضعت مشاريع كبرى شارك فيها المئات بل الآلاف من المستفيدين الفقراء، وبلغ الاستثمار في كل مشروع نحو ٣ ملايين دولار أمريكي، واعتُبرت هذه المنهجية أكثر استدامة وأكثر فعالية في التخفيف من وطأة الفقر، وقد استطاع "بنك الخرطوم" على مرّ السنين، أن يكتسب خبرة في مجال تنمية الزراعة والثروة الحيوانية.

ويساعد "بنك الخرطوم" - كأبي مؤسسة كبيرة تدار بطريقة احترافية - المزارعين الفقراء على تلقي تدريب، يمكنهم من إدارة وامتلاك المشاريع في غضون خمس سنوات، وقد نجح "البنك الإسلامي للتنمية" بمساهمته مع "بنك الخرطوم" في إنشاء بنك إئمائي مصعّر في الوقت نفسه، ويعكف "بنك الخرطوم" - بالشراكة مع الفقراء - على وضع وتعميم مشاريع اجتماعية مربحة، ويجري إعداد نشرة عن الممارسات الفضلى المتعلقة بهذا النموذج من أجل الترويج للتمويل الأصغر الإسلامي.

وحظي هذا الابتكار باهتمام كبير من شركاء آخرين، حيث شارك "البنك" في ورشة نظمتها "الوكالة الألمانية للتعاون الدولي" في الأردن، وفي مؤتمر نظمه "البنك الدولي" في مصر، وذلك في إطار جهوده الرامية إلى ترويج هذه المنهجية المتعلقة بالتمويل الأصغر الإسلامي^(٢).

(١) المرجع السابق، ص ٥٨.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٥٨.

ثالثاً: برامج المعونة الخاصة المتعلقة بمكافحة الفقر:

تنصّب أنشطة "البنك الإسلامي للتنمية" المتعلقة بالمعونة الخاصة على إغاثة البلدان الأعضاء وغير الأعضاء، ودعم خدمات التعليم والصحة في البلدان غير الأعضاء، ومبادرات تعزيز القدرات بواسطة التدريب، وفي سنة ١٤٣٥هـ مؤلّت ٢٥ عملية معونة خاصة، بمبلغ إجماليّ قدره ٤,٧ مليون دولار أمريكيّ لفائدة الجاليات المسلمة، فضلاً عن البرنامج الخاصّ بالهند الذي تبلغ قيمته ٤٠٠ مليون دولار أمريكيّ؛ لتنفيذ مشروعين في مجال كلّ من التعليم والتدريب، والصحة، وبناء القدرات، والمساعدة الإغاثية، واعتمد "البنك الإسلاميّ للتنمية" مشاريع لفائدة ثلاثة بلدان: هي إيطاليا، وليسوتو، وفانواتو، لأوّل مرّة في إطار برنامجه المتعلق بالمعونة الخاصة.

وفي سنة ١٤٣٥هـ قدّم "البنك الإسلاميّ للتنمية" - في إطار أنشطته الإغاثية - مبلغاً قدره ٤,٩ مليون دولار أمريكيّ؛ منها ١,٥ مليون دولار أمريكيّ للصومال، و ٣٠٠,٠٠٠ دولار أمريكيّ لليمن، ومليون دولار أمريكيّ لجمهورية أفريقيا الوسطى، و ١,٨ مليون دولار أمريكيّ لفلسطين، و ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكيّ لميانمار، و ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكيّ للعراق، أمّا البلدان التي استفادت من موازنة التنمية خلال سنة ١٤٣٥هـ فهي: البوسنة، والنمسا، والهند، ونيوزيلندا، وبوروندي، وإيطاليا، وتايلاند، وترينيداد، وتوباغو، وفانواتو، وملاوي، وكينيا، وسريلانكا، وفيجي، وغوايانا، وإثيوبيا، وألمانيا، ورواندا، وليسوتو، وكمبوديا^(١).

وقد قام البنك الإسلاميّ للتنمية بتنفيذ مشاريع شتّى، لفائدة أكثر من ٨١ جالية مسلمة في بلدان غير أعضاء، موزّعة بين آسيا، وأوقيانوسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وأمريكا الوسطى، وأمريكا الشمالية، وأوروبا.

وفي سنة ١٤٣٥هـ على سبيل المثال مؤلّت ٢٥ عملية معونة خاصة، بمبلغ إجماليّ قدره ٤,٧ مليون دولار أمريكيّ، لفائدة الجاليات المسلمة^(٢).

ومن الأمثلة على مساهمة "البنك الإسلاميّ للتنمية" في برامج المعونة الخاصة: المساعدة الطارئة من "البنك" لهايتي؛ فقد قدم "البنك الإسلاميّ للتنمية" منحة قدرها ٥ ملايين دولار أمريكيّ من

(١) المرجع السابق، ص ٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٦١.

"صندوق الوقف"؛ لتمويل مشروع مساعدة طارئة في هايتي، (وهي بلد غير عضو في "البنك الإسلامي للتنمية")؛ من أجل إعادة بناء المدارس والمراكز التعليمية التي دمرها زلزال ٢٠١٠م، وقد عُهد بتنفيذ هذا المشروع إلى "منظمة الإغاثة الإسلامية"، وهي منظمة دولية غير حكومية مقرها المملكة المتحدة.

وقد مكّنت تلك المنحة من تمويل إعادة بناء أربع مدارس، جعلت ٨٠٠٠ طفل يواصلون تعليمهم في "ثانوية جاك الأول"، (وانتهت الأشغال فيها في أبريل ٢٠١٤م)، وفي "مدرسة إيماكولي كونسيبسيون للبنات"، (وانتهت الأشغال فيها في يوليو ٢٠١٤م)، وفي "مدرسة جان ماري فانسان"، و"مدرسة شارلوتان ماركاديو"، (وانتهت الأشغال فيهما معاً في أكتوبر ٢٠١٤م)، وقد أعيد بناء هذه المدارس جميعاً بطريقة تمكّنها من مقاومة الزلازل والأعاصير^(١).

رابعاً: صندوق التضامن الإسلامي للتنمية:

وهو صندوق استئماني خاص مكرّس للحدّ من الفقر في دوله الأعضاء، ويعتبر من أحد أهم أذرع البنك الإسلامي للتنمية لمكافحة الفقر والحد منه، ويسعى الصندوق إلى تحقيق هدفه المتمثل في الحدّ من الفقر في الدول الأعضاء من خلال^(٢):

- ١- حفز النمو الذي يخدم الفقراء.
 - ٢- الاهتمام بالتنمية البشرية، (ولا سيما تحسين الرعاية الصحية والتعليم).
 - ٣- توفير الدعم المالي اللازم لتعزيز القدرات الإنتاجية ومصادر الدخل المستدامة للفقراء.
- وكانت إجمالي المساهمات المدفوعة للصندوق: ٢,٢٧ مليار دولار أمريكي، دفعت منها الدول الأعضاء (١,٥٧ مليار دولار أمريكي)، و"البنك" ٠,٧ (مليار دولار أمريكي)^(٣).

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م)، ص ٦١.

(٢) المرجع السابق، ص ٦ (بتصرف).

(٣) المرجع السابق، ص ٦-٧.

ويقوم "الصندوق" بالعمل على الآتي^(١):

- زيادة المساهمة في الأمن الغذائي، من خلال تنفيذ البرامج الملائمة لدعم صغار المزارعين؛ لمزيد من الإنتاج بالاستعانة بتقنيات متطورة، وتوفير الأسواق لهذه المنتجات.
- تقديم الدعم المالي والتدريب، من خلال برامج التمويل الأصغر، ومحو الأمية المهنية؛ لزيادة الدخل واستقراره لدى الفقراء في الريف، وتعزيز أمنهم الغذائي.
- توفير الدعم، من خلال برنامج القرى المستدامة، لعمليات ما بعد الإنتاج مثل المناولة، والتصنيع، ومرافق التخزين، وتحسين قنوات الاتصال بين الزارعين، ومقدمي الخدمات، والتجار، وشركات الأعمال الزراعية؛ وغير ذلك.
- إحداث صناديق استثمارية متخصصة للتصدي لقضايا محددة تتعلق بالفقر في الدول الأعضاء.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي مدى نجحت السياسة التمويلية للبنك في هذا

الجانب في تحقيق هدفه الاستراتيجي في الحد من الفقر والتخفيف منه؟

وسنحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال بيانات الجدول رقم (٦) التالي، والذي يتضمن

تقسيم البلدان حسب سياسات البنك الإسلامي للتنمية للحد من الفقر.

جدول رقم (٦): تقسيم للبلدان حسب سياسات البنك الإسلامي للتنمية للحد من الفقر

(مؤقت وغير نهائي)

البلد	عدد السكان بالملايين (٢٠٠٥)	عدد السكان الذين يقل دخلهم عن دولار أمريكي واحد في اليوم (بالملايين)	نسبة الفقر المدقع (%)	اتجاه الأهداف الإنمائية للألفية (المتوسط)
أ- فقر مركز				
السودان	٣٦,٢	٢٢,٨	٦٣	تقدم
بنغلاديش	١٤١,٨	٧٠,٦	٥٠	تقدم جزئي
باكستان	١٥٧,٩	٥١,٥	٣٣	تقدم
نيجيريا	١٣١,٥	٤٢,١	٣٢	تقدم جزئي

^(١) المرجع السابق، ص ١٥ (بتصرف).

الفصل الثالث: أثر السياسة التمويلية للبنك في التنمية

١٧١

تقدّم	٢٨	٦١,٧	٢٢٢,٨	إندونيسيا
ب- فقر مدقع أخذ في التفاقم				
في تردّد	٦٥	١٩,٤	٢٩,٩	أفغانستان
في تردّد	٦٥	٥,٣	٨,٢	الصومال
في تردّد	٦٥	٠,٩	١,٤	غينيا بيساو
في تردّد	٦٤	١,٠	١,٥	غامبيا
في تردّد (جزئي)	٦٣	٨,٨	١٤,٠	النيجر
في تردّد	٥٤	٣,٠	٥,٥	سيراليون
في تردّد (جزئي)	٥٠	٤,٨	٩,٧	تشاد
في تردّد	٤٥	٦,٠	١٣,٢	بوركتينا فاسو
في تردّد (جزئي)	٤٥	٥,٣	١١,٧	السينغال
في تردّد	٤٥	٠,٤	٠,٨	جيبوتي
في تردّد (جزئي)	٤٢	٠,٣	٠,٨	جزر القمر
في تردّد	٤٢	٧,٦	١٨,٢	كوت ديفوار
في تردّد	٤٢	٢,٦	٦,١	توجو
في تردّد	٤٠	٦,٦	١٦,٣	الكاميرون
في تردّد (جزئي)	٣٨	٢,٠	٥,٣	فريقيزيا
ج- فقر مدقع أخذ في التراجع				
في تحسّن	٦٩	١٣,٧	١٩,٨	الموزنبيق
في تحسّن	٦٤	٨,٦	١٣,٥	مالي
في تحسّن	٤٦	١,٤	٣,١	موريتانيا
في تحسّن	٤٤	١٢,٧	٢٨,٨	أوغندا
في تحسّن	٤٢	٠,١	٠,٣	المالديف
في تحسّن	٤٢	٣,٥	٨,٤	أذربيجان
في تحسّن	٤٢	٨,٨	٢١,٠	جمهورية اليمن
في تحسّن	٤٠	٣,٨	٩,٤	غينيا
في تحسّن	٣٥	٢,٩	٨,٤	بنين
د- فقر يمكن التحكم فيه				
في تحسّن	٢٨,٠	٧,٤	٢٦,٦	أوزبكستان
في تحسّن	٢٥	٠,٨	٣,١	ألبانيا

المصدر: سياسات مكافحة الفقر، للبنك الإسلامي للتنمية، ربيع الأول ١٤٢٨هـ، ص ٥٢.

يلاحظ من الجدول رقم (٦) أعلاه: أن جهود البنك الإسلامي للتنمية في مجال الحدّ من وطأة الفقر قد وجّهت إلى ٣١ دولة من الدول الأعضاء، تتفاوت مستويات الفقر فيها ما بين فقر مركز، وفقر مدقع، وفقر يمكن التحكّم فيه.

وتبرز بيانات الجدول أنّ تقدماً وتقدّماً جزئياً قد أُحرز في البلدان التي تعاني من الفقر المركز، وعددها ٥ دول؛ بينما تردى الوضع في خمس عشرة دولة كانت تعاني من الفقر المدقع؛ حيث تفاقمت فيها الحالة عمّا كانت عليه، في الوقت الذي تحسّنت فيه الأوضاع في ٩ دول كانت تعاني من الفقر المدقع، حيث سجلت حالة الفقر فيها تحسّناً ملحوظاً، ذلك فضلاً عن التحسن الذي حدث في دولتين كانتا تعانيان من مستوى الفقر الذي يمكن التحكّم فيه.

ويلاحظ البنك الإسلامي للتنمية أنّ ثمة دروساً مهمة في الحدّ من الفقر تنبثق من المقارنة بين خبرات الدول النامية:

- ١- معدّلات النمو الاقتصادي السريعة خلال فترة طويلة من الزمن أمرٌ ضروري، ولو أنه غير كافٍ للحدّ من الفقر.
- ٢- أنّ هناك مبادئ وممارسات اقتصادية أساسية ذات ترابط إيجابي مع النمو الاقتصادي، ومنها استقرار الاقتصاد الكليّ، والانفتاح التجاري، والمنافسة في الأسواق، والاستثمار في التنمية البشرية، والبنية التحتية، ونوعية المؤسسات، وحسن الإدارة.
- ٣- أنّ مكافحة الفقر أيضاً تستدعي تدخلات موجهة في مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية كالتعليم الأساسي، والخدمات الصحية وتعزيز القدرات، ولاسيّما قدرات المرأة والطفل، والتمكين للمواطنين رجالاً ونساءً على حدٍ سواء، وتزويد الفقراء والمستضعفين بشبكات الأمان الاجتماعي.
- ٤- أنه قد تكون المساعدة الخارجية دعماً حيويّاً في هذا المجال، ولكن ينبغي على الدولة المعنية أن تتولى زمام الأمور إذا أرادت النجاح لبرامج الإصلاح.

ومن ثمّ سيكيّف البنك نشاطاته الخاصة بالحدّ من الفقر مع ما يلي:

- (١) تشجيع النموّ لصالح الفقراء، مع اهتمام خاص بعدالة توزيع المنافع والفوائد.
- (٢) التغلّب على العوائق والقضايا التي تواجهها المرأة في التنمية الاقتصادية.
- (٣) التركيز على التنمية البشرية، ولا سيما تحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم.

٥) التشديد على حسن الإدارة، وتيسير حصول الفقراء على الخدمات العامة.

٦) تعزيز إقرار الدول الأعضاء الكامل لها والتزامها التام بها والجمع بين هذا الإقرار والالتزام^(١).

وعموماً فإنه مع كل ما سبق ذكره من جهود البنك الإسلامي للتنمية في محاربة الفقر، وعلى الرغم من الخطوات التي حققتها دوله الأعضاء في السنوات الأخيرة في هذا الشأن المؤرق، فإن الفقر لا يزال ماثلاً في كثير من هذه الدول، وهناك تحديات عاجلة تقف أمام هذه الدول الأعضاء، واليوم يفاقم التغير المناخي، وأزمة الغذاء، والطاقة المتقلبة، والتراجع الاقتصادي، والبنية التحتية السيئة، والاضطرابات السياسية المتكاثرة، وارتفاع وتيرة الحروب والنزاعات المدمرة، وانعدام الأمن والاستقرار، وسوء الإدارة، والتخلف التكنولوجي، وعدم توفر الجدية لدى بعض الأنظمة السياسية في الإصلاح والتغيير، ومحدودية كفاءتها، وضحالة كثير من أساليبها في تسيير هذه القضية^(٢)، وانعدام الصرامة في تطبيق القوانين والمعايير المتصلة بمحاربة هذه المعضلة، وضعف النزاهة والشفافية لدى القطاعات القائمة على معالجة مشكلة الفقر، من التحديات التي تواجهها أكثر الدول الأعضاء؛ وخصوصاً الدول الأقل نمواً، وفي هذا الإطار لا بد من أن يتخذ البنك الإسلامي للتنمية سياسات وبرامج مبتكرة، تعمل على إعادة تأكيد ومواصلة دعم مجالات التدخل الرئيسية، كما تنص عليها لوائح اتفاقية التأسيس "للبنك" بشأن الحد من الفقر، وتكثيف الجهد لتحفيز الدول - التي تراجعت في مستويات محاربة الفقر - على استعادة دورها وتنشيطه في دعم النمو وزيادة التنمية، وتفعيل معايير وأنماط التنمية المستدامة، وهنا سوف يكون نجاح عمل البنك مرهوناً بتكاتف هذه الدول وتكاملها وتعاونها التام والكامل مع "مجموعة البنك".

وفي هذا السياق لا ننسى قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَأَتَقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ

مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٦﴾ [سورة الأعراف].

(١) ورقة "البنك" البحثية بعنوان: سياسات مكافحة الفقر (ربيع الأول ١٤٢٨هـ)، ص ٨-٩.

(٢) وقد استاء البنك في ورقته البحثية المعنونة ب: سياسات مكافحة الفقر (ربيع الأول ١٤٢٨هـ) ص ١٦، من جدية الأنظمة بعض الدول الأعضاء في التزاماتها، رغم المهمة الجسيمة الملقاة على عاتقها.

❖ **المطلب الثاني: أثر تمويل مشروعات الخدمات الاجتماعية في الدول الإسلامية المستهدفة^(١):**

يمكن إبراز أثر مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل مشروعات الخدمات الاجتماعية في الدول الإسلامية المستهدفة من خلال ما يلي:

أولاً: قطاع الصحة والارتقاء بالخدمات الصحية:

تطلّ استثمارات "البنك" في قطاع الصحة موجّهة نحو ثلاثة مجالات محوريّة أساسية هي: ١- درء ومكافحة الأمراض السارية وغير السارية. ٢- تعزيز النظم الصحية من أجل تحسين فرص الحصول على خدمات صحيّة جيّدة. ٣- آليات بديلة لتمويل الصحة تسمح - قدر الإمكان - بتذليل العوائق التي تحول دون الحصول على الموارد الماليّة المتاحة، وحسن الاستفادة منها، وتعبئة المزيد منها لقطاع الصحة^(٢).

ويدعم البنك جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق أهداف الألفية الجديدة في مجال التنمية المرتبطة بالصحة، وذلك بتقليل نسبة عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وخفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، ومكافحة الأمراض المعروفة؛ بما فيها العمى، والملاريا في الدول الإفريقية الأعضاء الأقل نمواً، ويقدم البنك إلى جانب تأسيس البنية الأساسية للمرافق الصحية في الدول الأعضاء، التمويل للبرامج الصحية الرئيسية التي تشمل مكافحة الملاريا والعمى لاسيما في الدول الأعضاء الإفريقية، وقد دعم البنك برنامج منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأمصال، وذلك ضماناً لتوفر هذه الأمصال، وتيسير شرائها في كافة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، فمن أصل مبلغ ٥,٦ مليون دولار أمريكي اعتمد لهذا البرنامج، أنفق ٢,٥ مليون دولار أمريكي على ستة مشاريع وسبع دورات تدريبية، وذلك بنهاية عام ١٤٢٧ هـ (٢٠٠٧م)، كما يشارك البنك أيضاً في المبادرة العالمية لمنظمة الصحة العالمية (رؤية عام ٢٠٢٠م الحق في البصر)، لتقليل معدلات الإصابة بالعمى في الدول النامية ولاسيما في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وقد

(١) في الملحق رقم (٢) تم ذكر مؤشرات التنمية في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، المصدر: التقرير

السنوي للبنك الإسلامي للتنمية عام: ١٤٣٢ هـ، ص ١٠٦.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٥ هـ (٢٠١٤م)، ص ٤١.

مؤل البنك سبعة برامج لمكافحة العمى في خمس دول أعضاء هي: بوركينا فاسو، تشاد، جيبوتي، مالي، والنيجر، وأسهم بمبلغ ٠,٣ مليون دولار أمريكي للبرامج في هذا الإطار، وقد استعاد حتى الآن في إطار هذا البرنامج أكثر من ألفي مريض بصرهم بعد إجراء العمليات الجراحية اللازمة، ولتعزيز القدرات المحلية؛ قدم البنك دورات تدريبية لخمسة وثلاثين تقنياً يعملون في مجال العلاج الطبي، وثمانية أخصائيي عيون^(١).

وفي نهاية سنة ١٤٣٢هـ، بلغت الاعتمادات التراكمية التي قدَّها البنك لقطاع الصحة من أجل تمويل ٢٧٧ عملية ١,١ مليار دينار إسلامي (١,٦ مليار دولار أمريكي)، وقد تضاعفت استثمار "البنك" في هذا القطاع عشر مرات تقريباً خلال ٢١ سنة الماضية^(٢).

وفي سنة ١٤٣٥هـ على سبيل المثال اعتمد "البنك" ١٧ عملية في قطاع الصحة لفائدة بلدانه الأعضاء بمبلغ إجمالي قدره ١٠٠,٨ مليون دينار إسلامي (١٥٣,٨ مليون دولار أمريكي)، وهي عمليات تمَّ مختلف جوانب النظام الصحي الوطني، وعرف تمويل قطاع الصحة في نفس السنة نمواً هائلاً فاق نموَّ السنة السابقة بنسبة ٧٢٪، وفي نهاية سنة ١٤٣٥هـ بلغ مجموع اعتمادات "البنك" لقطاع الصحة ١,٦ مليار دينار إسلامي (٢-٣ مليار دولار أمريكي) لتمويل ٣٢٩ عملية.

وقد أدى تفشي مرض فيروس إيولا، الذي أضربَ ببلدين عضوين في "البنك" (هما غينيا، وسيراليون) إلى وفاة أكثر من ٥٠٠٠ شخص، وأجهدَ نظاميهما الصحيين الضعيفين أصلاً، وفي هذا الصدد، اعتمد "البنك" مساعدة عاجلة في شكل منحة قدرها ٦٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي؛ لدعم جهود غينيا وسيراليون والمجتمع الدولي في مكافحة هذا المرض، كما اعتمد منحة من "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" -التابع للبنك- في شكل رأسمالٍ أوَّلِيٍّ قدره ١٠ ملايين دولار أمريكي؛ لتشجيع المحسنين والمنظمات غير الحكومية على المساهمة في الموارد اللازمة لمكافحة هذا المرض،

(١) "دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٢٧٤ (بتصرف).

(٢) "٣٨ عاماً في خدمة التنمية"، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، جمادى الأولى ١٤٣٢هـ، (أبريل ٢٠١٢م)،

كذلك وقدّم "البنك" لدولة غينيا تمويلاً قدره ٣٤ مليون دولار أمريكيّ لتعزيز نظامها الصحيّ، وهو مبلغ رُصدت منه ٦ ملايين دولار أمريكيّ لجهود مكافحة إيبولا.

وفي سنة ١٤٣٥هـ وافق "البنك" أيضاً على تمويل مشروع لتطوير مختبرات الصحة العامة في دولة أوزبكستان بمبلغ قدره ١٤,٤ مليون دولار أمريكيّ، وذلك لتمكين ١٥٨ مختبراً للصحة العامة من تدريب ٤٨٠ فنيّ مختبرات، وبعد إنجاز هذا المشروع، يُتوقع أن تحدث زيادة كمية ونوعية في العمليات الموجهة للرصد والتقييم البيئيّ للعناصر السامة التي تضرّ بالغذاء والمواد المغذية والماء وغيرها من أساسيات الاستهلاك العموميّ، وذلك بالكشف عن المخاطر المحتملة التي تهدد الصحة العامة^(١). وفي إطار دعم توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية الأولية في دولة تشاد، اعتمد "البنك" ١٥ مليون دولار أمريكيّ؛ من أجل المساهمة في تحقيق أهداف "الخطة الوطنية لتطوير الصحة (٢٠١٣م - ٢٠١٧م)"، التي ترمي إلى توفير فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة، ولاسيّما لأكثر شرائح المجتمع فقراً وضعفاً، وسيمكّن الدعم الذي يقدمه "البنك" من بناء وتجهيز ٢٧ مركزاً للرعاية الصحية الأولية وبناء قدرات موظفي الصحة، وذلك من أجل سدّ احتياجات ١٣٦ قرية يبلغ عدد سكانها نحو ١٨٤٠٠٠ نسمة^(٢).

وفي دولة السنغال يموّل "البنك" المشروع الوطنيّ لدرء ومكافحة الملاريا؛ من أجل مساعدة الحكومة على تحقيق هدف برنامجها الوطنيّ لمكافحة الملاريا (٢٠١١م - ٢٠١٥م)، المتمثل في بلوغ مستوى ما قبل القضاء على المرض (أقل من إصابة واحدة في كل ١٠٠٠ شخص) قبل سنة ٢٠١٥م، وبعبارة أدقّ يقدم "البنك" قرضاً قدره ١٠ ملايين دولار أمريكيّ؛ لتمكين الحكومة من خفض معدل الاعتلال بالملاريا، وذلك بمنع انتقالها وتحسين معالجة الإصابات في مستوى الرعاية الصحية الأولية^(٣).

وفي إطار استعراض نتائج مساهمة "البنك" في تمويل القطاع الصحيّ نلاحظ أن نتائج مساهمة "البنك" في عمليات القطاع الصحيّ في غامبيا على سبيل المثال برزت فيما يلي: ١/ بناء مستشفى

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٤١ (بتصرف).

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٤١ (بتصرف).

إقليمي بطاقة إيوائية قدرها ١٢٥ سريراً. ٢/ بناء مركز صحي بطاقة إيوائية قدرها ٥٠ سريراً. ٣/ بناء مركز لإعادة التأهيل؛ ٤/ توزيع ٤٥٠٠٠ ناموسية في إطار برنامج مكافحة الملاريا؛ ٥/ توفير الإغاثة الطبية، وتدريب مقدّمي الخدمات الطبية للمنظمات غير الحكومية الصغيرة، كما مكّنت العمليات التي موّلتها "البنك الإسلامي للتنمية" من توسيع نطاق تقديم الخدمات الطبية الإسعافية والاستشفائية، والتعريف والتحسيس بناسور الولادة، وتحسين قدرات العاملين في مجال الصحة، ومقدّمي الرعاية الطبية عن طريق التدريب^(١).

ثانياً: تطوير قطاع التعليم:

عزّز البنك عزمه على تنمية رأس المال البشري بتوجيه تدخلاته إلى المجالات الأساسية إلى كل من: ١/ التعليم الأساسي، ولاسيما التعليم ثنائي اللغة والتعليم في المدارس التقليدية. ٢/ تعليم العلوم والرياضيات. ٣/ العلوم والتكنولوجيا. ٤/ التدريب المهني والتعليم الفني. ٥/ التعليم غير النظامي ومحو الأمية الوظيفية عن طريق "برامج محو الأمية المهنية"^(٢).

لقد عمد البنك الإسلامي للتنمية إلى تطوير برامجه وتنوعها في مجال تنمية التعليم، وتطوير الخدمات الاجتماعية، لتناسب والواقع في الدول الأعضاء وكذلك المجتمعات الإسلامية وخارجها؛ فكانت هناك العديد من المشاريع والبرامج التي تتناسب وواقع هذه المجتمعات، ولقد عمد البنك إلى دعم جهود الدول الأعضاء لتطوير الموارد البشرية، وذلك بتمويل برامج التدريب والتعليم، وذلك بهدف خفض معدل الأمية، وزيادة فرص حصول الأبناء والبنات على التعليم الابتدائي؛ ليترب على ذلك تحقيق نوع من النمو الاقتصادي والاجتماعي للقضاء على الجهل والبطالة، وقد تنوعت صور دعم البنك لمشاريع التنمية والخدمات الاجتماعية من أجل تحقيق هذه الرؤية التنموية، حيث اعتمد البنك منذ عام ١٩٨٠م وحتى سنة ٢٠١٠م، حوالي ٢٥٠ مشروعاً ومنحة ومساعدة فنية، بمبلغ ١,١٩ مليار دولار أمريكي لدعم مختلف مشروعات التعليم، وساهمت معونات البنك في التعليم بإنشاء ٤٦٠٠ مدرسة ابتدائية، و ٦٠٠ مدرسة ثانوية، و ٢٠٥ مركز تدريب مهني، و ٦٠ جامعة وكلية وغيرها من المرافق التعليمية الأخرى، ويستهدف البنك بدعمه لقطاع التعليم أنواع التعليم كافة،

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٦٦ (بتصرف).

(٢) "٣٨ عاماً في خدمة التنمية"، مرجع سابق، ص ١٣.

بما فيها التدريب المهني، وقد زاد البنك من اعتماداته ومشاريعه في هذا القطاع المهم؛ إذ نجدها زادت زيادة كبيرة بدءاً من سنة ١٤٢٠هـ، في غالبية المشروعات الممولة في نطاق التعليم للجميع (الابتدائي والثانوي والمهني ومحو الأمية)، كما أفاد من مساهمات البنك في قطاع التعليم ثلاثة ملايين طالب وطالبة، في حين يقدر أن نحو ثمانية آلاف طالب وطالبة من جميع أنحاء العالم استفادوا من منح الدراسات العليا، واستفاد أكثر من ثمانية عشرة ألف متدرب ومتدربة من المنح وبرامج التدريب، حيث كلفت عمليات التدريب المهني مبلغ ٣٢ مليون دولار أمريكي، واستهدفت هذه العمليات ١٢ دولة من الدول الأعضاء (نصفها من الدول الأقل نمواً)، اشتملت على بناء مدارس أولية في بنجلاديش، وجيبوتي، واليمن، ومراكز للتدريب المهني في كل من العراق وسيراليون، وتوسيع مدارس المرحلة الثالثة والنهوض بها في تشاد، وإندونيسيا، وماليزيا، كذلك يقدم البنك توكيلاً قدره ٤٣ مليون دولار أمريكي؛ لتحديث جامعة العلوم بماليزيا، وقد ركزت جهود البنك في تنمية التعليم على الدول الأعضاء ذوات الدخل المنخفض، وذلك بتقديم القروض لدعم مشاريع التعليم، وبدرجة كبيرة الوسائل الملموسة والمحددة (بناء وتجهيزات)، وبدرجة أقل على الأشياء التي تساعد على تحسين المهارات الأساسية، كما جرى تمويل عدد قليل من برامج تعليم القراءة والكتابة وتعليم الكبار، وتهدف سياسة البنك إلى تمويل مشروعات تعليمية، استجابة لحاجات يتم الحكم عليها بناء على معايير معينة، كما يشمل دعم البنك للتعليم: التنمية المؤسسية، وبناء القدرات البشرية، والمساعدة الفنية، ونشر اللغة العربية عن طريق دعم التعليم مزدوج اللغة^(١).

وفي نهاية سنة ١٤٣٢هـ، بلغت الاعتمادات التراكمية المخصصة للتدخل في قطاع التعليم ١,٧ مليار دينار إسلامي (٢,٥ مليار دولار أمريكي) لتمويل ٤٥٥ عملية، وخلال هذه السنة، اعتمد "البنك" ٣٨ عملية في قطاع التعليم بلغت قيمتها ٢١٩,٢ مليون دينار إسلامي (٣٤٠ مليون دولار أمريكي)^(٢).

وفي سنة ١٤٣٥هـ وافق "البنك الإسلامي للتنمية" على ٣١ عملية لفائدة قطاع التعليم في البلدان الأعضاء، بمبلغ قدره ١٤٨,٢ مليون دينار إسلامي (٢٢٧,٧ مليون دولار أمريكي)، وبلغ

(١) "دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

(٢) "٣٨ عاماً في خدمة التنمية"، مرجع سابق، ص ١٣.

مجموع استثمارات "البنك" في قطاع التعليم في البلدان الأعضاء ٣,٣ مليار دولار أمريكي، تخصّص ٥٣٠ عملية استفادت منها جميع مستويات التعليم والقطاعات الفرعية.

ومن الناحية الاستراتيجية استهدف تمويل "البنك" للقطاع الاجتماعي في سنة ١٤٣٥ هـ التعليم الأساسي، مع اهتمام خاصّ بالمناطق النائية والناقصّة الخدمات، وبالتعليم المهني والتدريب، وذلك بواسطة برامج مثل "التعليم من أجل التشغيل"، و"التعليم الفني والمهني والتدريب"؛ لتحويل الخدمات الحالية التي يتحكّم فيها العرض إلى نظام للتعليم الفني والمهني والتدريب يوجّهه الطلب.

وكان أكبر مشروع اعتمده "البنك" في قطاع التعليم سنة ١٤٣٥ هـ، هو دعم التعليم الثنائي اللغة في ٦ من ولايات نيجيريا (هي "أداماوا"، و"كادونا"، و"كانو"، و"كوارا"، و"ناساراوا"، و"أوسون")، بمبلغ ٦٨ مليون دولار أمريكي، وهو مشروع يوفر فرص التعليم الثنائي اللغة لطلاب المدارس القرآنية "المهاجرين"، وبهذا المشروع يكون "البنك" قد مَوَّل ٩ عمليات للتعليم الثنائي اللغة في نيجيريا؛ منها ولايات "بورنو"، و"غومي"، و"نيجر" التي شملتها عمليات سابقة، ويرمي هذا المشروع إلى مساعدة الحكومة على وضع إطار تعليمي يميّز من تحديث ودمج "تعليم المهاجرين" في النظام التعليمي الرسمي، وستُبنى ٣٠ مدرسة داخلية نموذجية؛ للتعليم الثنائي في تلك الولايات التسع، بطاقة استيعابية تناهز ٣٠٠٠٠ طفل شوارع "مهاجر"، وسيوفّر ما يزيد على ١,٧ مليون كتاب مدرسي، ويُدرّب ١٨٠٠ مدرس و ٩٠٠ مدير مدرسة، وستُجرى دراسة للتحقق من جدوى تجسس وقف على "مدارس المهاجرين"^(١).

وفيما يتعلّق بمبادرة "التعليم من أجل التشغيل"، اعتمد "البنك" في سنة ١٤٣٥ هـ مشروعاً بمبلغ ٤,٦ ملايين دولار أمريكي لفائدة دولة اليمن، وهو مشروع ينفذ بالشراكة مع "مؤسسة التمويل الدولية"، ويموّل من "الصندوق الانتقالي" المستحدث في إطار "شراكة دوفيل"، ويستهدف في المرحلة الأولى ٢٧٠٠ متدرب في إطار التعليم الفني والمهني والتدريب وخرّيج جامعة، مركزاً على إعادة تأهيل وتدريب العاطلين؛ حتى يستفيدوا من فرص العمل في قطاع البناء في البلاد والمنطقة.

وفي سنة ١٤٣٥ هـ ضاعف "البنك" جهود الإشراف والدعم في مجال تنفيذ العمليات المتعلقة بالتعليم، وذلك بإعداد "تقارير عن دعم تقييم تنفيذ المشاريع"، و"تقارير فصلية عن المشاريع"، تناقش

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٣٩.

جميعها مع الوكالات المنقّدة، وقد مكّنت طريقة العمل هذه من تحسين محفظة هذا القطاع وخفض عدد المشاريع المتعثرة إلى حدّ كبير (من ١٢ مشروعاً إلى ٤ مشاريع)، ويتجلّى هذا التطوّر في "تقرير التقييم السنويّ للسنة الماليّة ١٤٣٤هـ"، والذي اكتشف أنّ ٩٢% من مشاريع قطاع التعليم التي قُيّمت فيما بين سنتي ١٤٣١هـ و١٤٣٣هـ كانت مُرضيةً أو مُرضيةً جداً، وألح إلى أنّ عمليات قطاع التعليم شهدت معدّلات نجاح جميع القطاعات الأخرى خلال المدّة التي تناولها ذلك التقرير^(١). وفي إطار الحديث عن نتائج مساهمة "البنك" في تمويل قطاع التعليم، نجد أن من أهم مساهمات المشاريع التي مؤّلتها "البنك الإسلاميّ للتنمية" في هذا المجال مساهمته في دولة غامبيا التي تمثّلت نتائجها فيما يلي: بناء ٤ مدارس إعدادية، وثانوية تقنية واحدة، مؤلفة من ٥١١ فصلاً دراسياً، وتوفير الأثاث واللوازم المدرسية لنحو ٣٥% من ١٨٩ مدرسة تعليم أساسي في البلاد، كما شملت عمليات "البنك" وضع المناهج الدراسية، وتدريب المدرّسين في إطار محور أميّة الكبار، وهي عملية استفاد منها أكثر من ٨٥٠٠ شخص، واستفاد من مشاريع التعليم ما يناهز ٣٢٠٠٠ طفل^(٢).

ثالثاً: دعم منظمات المجتمع المدني:

يعد إشراك المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني في عملية التنمية أمراً حيويّاً؛ لضمان نوعية الخدمات على المستوى الشعبي، وتوصيلها إلى مستحقيها، ويرى البنك أن المنظمات غير الحكومية شريك أساسي في عملية التنمية، التي تتمثل في تقديم الخدمات للفئات المحرومة من السكان، ومساعدة المجتمعات المحلية في الدول الأعضاء، وقد ظل البنك يموّل نشاطات المنظمات غير الحكومية، ويعزز قدراتها لتمكين على نحو أفضل من تلبية احتياجات المجتمعات التي تعمل في إطارها، كما يعكف البنك مع المنظمات غير الحكومية على التصدي لمشكلة العمى في إفريقيا، وذلك بتيسير إجراء جراحات المياه البيضاء، ومول البنك منذ عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) ١٢٥ مشروعاً تخصّصت لمنظمات غير حكومية في الدول الأعضاء، بلغت قيمتها ٤ ملايين دولار أمريكي^(٣).

(١) المرجع نفسه، ص ٣٩.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٣) "دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

وقد اعتمد في إطار هذا البرنامج ٢٣٦ مشروعاً، بمبلغ إجمالي قدره ١٢,٣ مليون دولار أمريكي، في شكل منح فيما بين سنتي ١٤٢٤هـ و١٤٣٥هـ، وتتألف هذه الاعتمادات من الدعم المباشر للمجتمعات المحليّة، وتنمية القدرات من أجل تحسين فعالية المنظّمات غير الحكومية المحليّة، وتمكينها من تقديم خدمات أفضل للسكان في البلدان الأعضاء، ويشمل نطاق هذه العمليات: أنشطة التدريب، والإعلام، والتواصل، وتوفير المعدّات.

وفي سنة ١٤٣٥هـ اعتمد "البنك" ٨ عمليات، بمبلغ إجمالي قدره ٤٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي، لفائدة بوركينا فاسو، والكويت، وقيرقيزستان، والسنغال، وأوغندا، واليمن، ومشاريع إقليمية لبلدان عربية (في منطقة شمال أفريقيا، ومنطقة الخليج)، وانصبّت هذه العمليات على مبادرات التنمية الاجتماعية: كانهوض بتعليم الأطفال المعاقين، والصحة، والممارسات السليمة للنظافة العامّة، وتعزيز فرص العمل للشباب.

و مكّن "برنامج المنظمات غير الحكومية"، بالتعاون مع "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"، من تقديم الدعم لجهود علاج مرض ناسور الولادة، وفي سنة ١٤٣٥هـ اعتمد ٣ عمليات إضافية لفائدة أفغانستان، وغينيا، والسنغال، بمبلغ وقدره ٣٩٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وفي إطار هذه المبادرة أقام "البنك" شراكة مع مؤسسة "أمريف هيلث أفريكا" ("المؤسسة الأفريقية للطب والبحث" سابقاً)، و"صندوق الأمم المتحدة للسكان"، ومؤسسة "إنجندر هيلث"، و"مؤسسة مكافحة ناسور الولادة"، لحشد الموارد الماليّة والفنيّة، وقد رفعت هذه العمليات حجم محفظة "البنك"، و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" المتعلقة بمرض ناسور الولادة إلى ٩ عمليات، بمبلغ إجمالي قدره ١,٢ مليون دولار أمريكي^(١).

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م)، ص ٥٠.

رابعاً: دعم الخدمات الاجتماعية في إطار برنامج المعونة الخاصة:

إنّ الجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء عموماً متخلفة عن غيرها في مجال التعليم والحصول على الخدمات الصحية، وتلك عقبة لا بدّ من تذليلها لتمكين هذه الجاليات من تحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، والحفاظ على هويتها الثقافية والدينية، والمساهمة مساهمة حقيقية في تنمية بلدانها.

وفي هذا السياق، يسعى "البنك الإسلامي للتنمية" - في إطار استراتيجيته المتعلقة بنشر التنمية في العالم - إلى تعزيز رأس المال البشريّ للجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء بواسطة أنشطة المعونة الخاصة، وتنصبّ هذه الأنشطة - منذ تأسيسه - على تطوير وتعزيز المؤسسات في مجال كلّ من التعليم والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية، وتنمية رأس المال البشريّ، وهكذا نفّذت مشاريع شتّى لفائدة أكثر من ٨١ جالية مسلمة في بلدان غير أعضاء، موزّعة بين آسيا، وأوقيانوسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وأمريكا الوسطى، وأمريكا الشمالية، وأوروبا^(١).

وحتى نهاية عام ١٤٣٢هـ، مؤل البرنامج ١٤١٥ عملية باعتمادات بلغت ٧٢٣,٤ مليون دولار أمريكي؛ منها ٥١١ عملية في الدول الأعضاء، بمبلغ ٤٤٤ مليون دولار أمريكي، و ٩٠٤ عمليات للمجتمعات والمنظمات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، بمبلغ ٢٧٩,٤ مليون دولار أمريكي^(٢).

خامساً: دعم وتمكين المرأة:

يعد إشراك المرأة في عمليات التنمية في أي بلد عنصراً حيوياً لتخفيف الفقر؛ فقد أنشأ البنك جائزة سنوية تعرف باسم: (جائزة مساهمة المرأة في التنمية)، وتمنح لأكثر النساء إنجازاً في مجال التنمية، وكذلك لأفضل المجموعات النسائية أو المنظمات النسوية في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في غير الدول الأعضاء، التي تحقق إنجازات ومساهمات ملحوظة، والهدف من الجائزة؛ الاعتراف بمنجزات

(١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، الصادر عام: ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م)، ص ٦٠.

(٢) "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إنجاز"، نشرة البنك الإسلامي للتنمية، لعام: ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ص

المرأة البارزة، ومكافأتهما، وتشجيعها على المساهمة في عمليات التنمية، بحيث تكون تلك المنجزات قادرة على تحسين الأوضاع البشرية والاجتماعية للمرأة^(١).

وتسلط هذه الجائزة الضوء على الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في عملية التنمية، وذلك بتقدير ومكافأة مساهمة المرأة في مختلف قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد حُصِّصت هذه الجائزة - في دورتها التاسعة - لموضوع "مساهمة المرأة في الأمن الغذائي"، واختيرت أربع فائزات لتسلم هذه الجائزة، فُقِّسَّت جائزة فئة الأفراد مناصفةً بين السيدة جاهان سلينا (بنغلاديش)، والسيدة فاطمة أيت موسى (المغرب)؛ وُقِّسَّت جائزة فئة المؤسسات بين "جمعية نساء غرب أفريقيا" (السنغال)، و"مؤسسة الجيل المشرق المجتمعية" (غانا)، وبلغ مجموع الفائزات منذ إنشاء الجائزة سنة ٢٠٠٦م حتى الآن ٣٣ فائزة من ٢٢ بلداً^(٢).

وفي هذا الإطار فإن الباحث يرى أنّ البنك الإسلامي للتنمية الذي يحوي في جناباته ٥٦ دولة إسلامية، لها خصائصها المعيّنة، وسماها المحددة، ينبغي عليه أن يكون دعمه لتمكين المرأة، متوافقاً مع قواعد وضوابط الشريعة الإسلامية السّميحة التي كرّمت المرأة، وصانتها، وحمتها، وحفظت لها حقوقها، وأقامت وتد الأسرة حقّ قيام، ويجب أن يكون كذلك متسقاً مع ما أمرت به نصوص الكتاب والسنة وأدلتها التي فهمها سلف الأمة وعلمائها رضوان الله تعالى عليهم أجمعين؛ لا مع الاتفاقيات الدولية، التي لا تراعي خصوصية المرأة المسلمة، ودين وعادات وتقاليد المجتمعات الإسلامية وخصوصاً في هذا الشأن المهم.

(١) "دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

(٢) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص ٤٩.

الخاتمة

الخاتمة

يمثل البنك الإسلامي للتنمية تجربة رائدة للعمل الإسلامي المشترك؛ ليكون أنموذجاً للتعاون الدولي بين الدول الإسلامية، والتكافل والتعامل الصادق والمثمر لشعوب الدول الأعضاء والجاليات المسلمة في الدول غير الأعضاء؛ من أجل مواجهة تحديات التنمية المستدامة، ودعم تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومكافحة الفقر والحد من آثاره السيئة، والعمل مع هذه الدول من أجل مستقبل أفضل لأجيالها المقبلة، ومن أجل تحقيق ذلك، فإن البنك يحرص باستمرار على تطوير سياساته وأجهزته؛ لكي تتواءم مع المتغيرات المختلفة، ليحافظ على فاعليته، ويرفع من كفاءة العمل فيه، وصولاً إلى الأهداف والمهام النبيلة الموكولة إليه.

ولقد تمكن البنك الإسلامي للتنمية وبكفاءة كبيرة من أن يوظف أمواله التوظيف الأمثل والمناسب بما يخدم مصالح الأمة الإسلامية، ويحقق أهداف وتطلعات شعوبها التي يقع أكثرها تحت وطأة الفقر، وشدة الحال، وشظف العيش.

وبعد: فقد اشتملت خاتمة هذا البحث على ما يلي:

• أولاً: النتائج:

- ١- أن السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية سياسة تنموية، تساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المستهدفة.
- ٢- تتسم السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية بأنها سياسة محدّدة وواضحة المعالم والأطر؛ حيث يشدّد البنك دائماً على أن تكون تمويلاته وقروضه لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليست لغير ذلك.
- ٣- تتسم السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية بأنها سياسة مرنة؛ فهي تراعي احتياجات الدول الأكثر فقراً، والأكثر تضرراً من الظروف المختلفة.

- ٤- اتسمت اتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية بالشمول وتنوع وتعدد المجالات والمشروعات والدول التي تستهدفها؛ فشملت الدول الإسلامية في أربع قارات، هي: آسيا، وأفريقيا، أمريكا الجنوبية، وأوروبا، وكذلك الجاليات المسلمة في القارات الأخرى، وهي أيضاً تشمل قطاعات مختلفة؛ كقطاع البنى التحتية، وقطاع الخدمات الاجتماعية، وقطاع الخدمات الماليّة، والمساعدة الفنيّة، وغيرها.
- ٥- يتسم البنك الإسلامي للتنمية بالحيادية؛ حيث يحظر على نفسه ممارسة الأنشطة السياسية، أو التدخل فيها، وهذه من ضمن الأسباب المهمّة التي ساعدته في تحقيق تقدم نسبي كبير في اتجاه تحقيق أهدافه.
- ٦- أن أساليب وصيغ التمويل لدى البنك الإسلامي للتنمية متعددة، ومختلفة؛ ومتوافقة في مجملها مع ما تقرّه الشريعة الإسلامية.
- ٧- يمثل البنك الإسلامي للتنمية تكتلاً إسلامياً مهماً في ظل التحديات المعاصرة؛ ولذا فالدول الإسلامية التي تستهدفها عمليات البنك، بحاجة ماسة ومتزايدة لتمويل المشروعات التنموية؛ خصوصاً بعد الظروف الصعبة التي تواجهها تلك الدول.
- ٨- يعتبر النمو المضطّرد والمتسارع في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية من النشأة إلى عام ١٤٣٤هـ من إحدى أبرز إنجازاته؛ حيث بلغ رأس ماله ١٠٠ مليار دينار إسلامي.
- ٩- يتحصل البنك الإسلامي للتنمية منذ سنة ٢٠٠٢م، على أعلى التصنيفات الائتمانية بدرجة (AAA) من أشهر وكالات التصنيف الائتمانية العالمية، وهذا يضعه في موقع ائتمانيّ مميّز بين أعلى مؤسسات الإقراض الدوليّة المتعددة الأطراف.
- ١٠- النتائج التي حققتها السياسة التّمويليّة للبنك الإسلامي للتنمية في مجال الحدّ من وطأة الفقر ودعم وتعزيز الخدمات الاجتماعية، تؤكّد بدرجة كبيرة فاعلية تلك السياسة في تحقيق أهداف البنك.
- ١١- يتضح أن البنك الإسلامي للتنمية قد نجح إلى حد كبير في تحقيق الهدف من تأسيسه، وأدى دوره بفعالية واقتدار في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتخفيف من حدّة الفقر

في الدول الأعضاء، حيث ساهم بشكل كبير في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، من خلال توفير التمويل الكافي لإقامة المشروعات الإنتاجية اللازمة، كما أن قيام البنك الإسلامي للتنمية بتوفير التمويل الخارجي والاستثمارات الرأسمالية اللازمة للدول الإسلامية، وبصفة خاصة الدول النامية منها التي لا تتوفر لها هذه الاستثمارات لتمويل وتحقيق خططها التنموية، إنما يجسد التعاون والتكافل الإسلامي بشكل عملي يحقق الخير لهذه الدول.

● ثانياً: أهم التوصيات:

- على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج فإن توصيات البحث تتمثل في الآتي:
 - ١- رغم كل ما يبذله البنك الإسلامي للتنمية في مجال مكافحة الفقر في الدول المستهدفة فإن دوره يظل محدوداً، وذلك لمحدودية كفاءة الأنظمة القائمة في الدول الأعضاء في هذا الخصوص.
 - ٢- على الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز اقتصادياتها، ومعالجة أوجه القصور في أجهزتها المعنية بمكافحة الفقر فيها حتى تتكامل جهودها مع جهود البنك وتثمر في هذا المجال.
 - ٣- ضرورة تكثيف العمل الإعلامي للبنك بحيث يبرز لشعوب الدول الأعضاء مشاريعه ومنجزاته فيها.
 - ٤- لتعميق نشاط البنك في المجالات المختلفة يقتضي زيادة عدد الفروع والمكاتب العاملة في الدول الأعضاء، مما يقلل الأعباء في توزيع المهام وإسنادها، وتقويم المشاريع، ومعالجة إشكالاتها عن قرب.
 - ٥- تنظيم مسابقات دولية لتحفيز الإبداع في مجال التمويل الإسلامي، والمصرفية الإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بابتكار صيغ وأدوات تمويلية أفضل مما هو موجود، وأكثر توافقاً مع قواعد الشريعة الإسلامية وضوابطها المالية.
 - ٦- بما أن البنك الإسلامي للتنمية كان على رأس الأعضاء المؤسسين لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي)، وصاحب فكرة إنشائها؛ فإن ضم هذه الهيئة إلى البنك، لتُضفي عليها الصفة الدولية والرسمية أكثر، ولتكون معايير هذه الهيئة هي المرجع الرسمي

والأساسي للبنوك المركزية في الدول الإسلامية، وليكون تمويل هذه الهيئة أكثر استقراراً مع تواجدها في كنف البنك.

٧- العمل على زيادة رأس مال البنك الإسلامي للتنمية، لأكثر من تريليون دولار، وذلك نظراً للاحتياجات المتكاثرة للدول الأعضاء في البنك، في ظل الظروف المستجدة.

٨- إلى جانب عمل البنك الاقتصادي والتنموي، لا بد أن ينشئ هيئةً تابعةً له تهتم بالأعمال الخيرية، وتركز على زيادة الانتماء الإسلامي للشعوب الإسلامية في الدول الأعضاء، وذلك ببناء المساجد، والمراكز الإسلامية، وتوزيع المصاحف، وإنشاء منح للدراسات الإسلامية الشرعية إلى جانب منح البنك في العلوم والتكنولوجيا.

٩- ضرورة الاهتمام بإنشاء مؤسسة دولية إسلامية تابعة للبنك تهتم بزيادة الأعمال في الدول الإسلامية، وتقوم بدعم وتشجيع رواد وشباب الأعمال المسلمين في إطار دور البنك في مجال معالجة مشكلات البطالة والفقر في الدول المستهدفة.

١٠- توثيق الصلة بين المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب مع المراكز النظرية في الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية، ومع أقسام الاقتصاد الإسلامي بالجامعات المتخصصة؛ وذلك لتدريب الطلاب بهذه الأقسام في تلك الجامعات، والإفادة من جهود المعهد.

١١- رغم التفاوت الكبير بين اقتصاديات الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية؛ إلا أنه من المحبذ أن يسعى البنك في تحويل عملته: (الدينار الإسلامي) من مجرد كونها وحدة من وحدات السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، إلى اعتمادها كعملة وسيطة للتبادل يتم تداولها بين الدول الأعضاء المتقاربة في حجم اقتصادياتها، وصولاً إلى تعميمها لدى بقية دول البنك الأعضاء فيما بعد.

وختاماً أحمد ربي وأشكره، وأثني عليه بما هو أهله، فله الحمد والفضل والمِنَّة أولاً وآخراً، على تيسيره ومعونته سبحانه وتعالى لإتمام هذا البحث -الذي أسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون نافعاً مفيداً لقارئه-، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الملاحق

يبلغ عدد الدول الأعضاء في البنك حالياً ٥٦ دولة، ويوجد أدناه بيان الاكتتاب التراكمي في رأسمال البنك منذ بدايته إلى الزيادة العامة الخامسة ومساهمة الدول الأعضاء في تاريخ نهاية السنة الهجرية ١٤٣٥هـ: في تاريخ ١٤٣٥/١٢/٣٠هـ (٢٤ أكتوبر ٢٠١٤م)
(ملحق رقم ١)

الرقم الدولة	عدد الأسهم	المبلغ بمليون دينار إسلامي	النسبة المئوية من المجموع
١ المملكة العربية السعودية	١,١٨٩,٦٨٠	١١,٨٩٦,٨٠	٢٣,٥٢%
٢ ليبيا	٤٧٧,١٦٦	٤,٧٧١,٦٦	٩,٤٣%
٣ إيران	٤١٧,٤٦٣	٤,١٧٤,٦٣	٨,٢٥%
٤ نيجيريا	٣٨٧,٤٥٢	٣,٨٧٤,٥٢	٧,٦٦%
٥ الإمارات العربية المتحدة	٣٧٩,٩٤٩	٣,٧٩٩,٤٩	٧,٥١%
٦ قطر	٣٦٣,٢٣٦	٣,٦٣٢,٣٦	٧,١٨%
٧ مصر	٣٥٧,٩٦٥	٣,٥٧٩,٦٥	٧,٠٨%
٨ الكويت	٣٥٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠	٦,٩٢%
٩ تركيا	٣٢٦,٣٨٤	٣,٢٦٣,٨٤	٦,٤٥%
١٠ الجزائر	١٢٨,٥٥٩	١,٢٨٥,٥٩	٢,٥٤%
١١ باكستان	١٢٨,٥٥٩	١,٢٨٥,٥٩	٢,٥٤%
١٢ إندونيسيا	١١٣,٧٩٥	١,١٣٧,٩٥	٢,٢٥%
١٣ ماليزيا	٨٢,٣٠٨	٨٢٣,٠٨	١,٦٣%
١٤ بنغلاديش	٥٠,٩٩٦	٥٠٩,٩٦	١,٠١%
١٥ اليمن	٢٥,٨٦٢	٢٥٨,٦٢	٠,٥١%
١٦ المغرب	٢٥,٦٦٩	٢٥٦,٦٩	٠,٥١%
١٧ السودان	٢٣,٢٩٥	٢٣٢,٩٥	٠,٤٦%

الملاحق

١٩١

٢١٩,٧٦	٢١,٩٧٦	الأردن	١٨
١٤٧,٨١	١٤,٧٨١	السنغال	١٩
١٤٢,٥٥	١٤,٢٥٥	عمان	٢٠
١٢٨,٣٦	١٢,٨٣٦	بروناي	٢١
١٢٨,٣٦	١٢,٨٣٦	الكامبيون	٢٢
٩٠,١٧	٩,٠١٧	بوركينافاسو	٢٣
٥٤,٥٨	٥,٤٥٨	الجابون	٢٤
٥٤,٠٠	٥,٤٠٠	كازاخستان	٢٥
٥٠,٩٢	٥,٠٩٢	أذربيجان	٢٦
٥٠,٩٢	٥,٠٩٢	مالي	٢٧
٤٨,٢٤	٤,٨٢٤	العراق	٢٨
٤٥,٨٥	٤,٥٨٥	غينيا	٢٩
٤٥,٨٥	٤,٥٨٥	النيجر	٣٠
٣٥,٧٧	٣,٥٧٧	موريتانيا	٣١
٢٥,٨٨	٢,٥٨٨	البحرين	٣٢
٢٥,٨٤	٢,٥٨٤	قرقيزيا	٣٣
٢٥,٨٤	٢,٥٨٤	موزمبيق	٣٤
٢٤,٦٣	٢,٤٦٣	أوغندا	٣٥
٢٠,٨٠	٢,٠٨٠	بنين	٣٦
١٩,٥٥	١,٩٥٥	فلسطين	٣٧
١٩,٥٥	١,٩٥٥	تونس	٣٨
١٨,٤٩	١,٨٤٩	سوريا	٣٩
١٨,١٦	١,٨١٦	سيراليون	٤٠

الملاحق

١٩٢

٤١	طاجيكستان	١,٨١٦	١٨,١٦	%٠,٠٤
٤٢	أوزبكستان	١,٣٤٤	١٣,٤٤	%٠,٠٣
٤٣	جزر القمر	١,٣٠٢	١٣,٠٢	%٠,٠٣
٤٤	أفغانستان	٩٩٣	٩,٩٣	%٠,٠٢
٤٥	تشاد	٩٧٧	٩,٧٧	%٠,٠٢
٤٦	لبنان	٩٧٧	٩,٧٧	%٠,٠٢
٤٧	ألبانيا	٩٢٣	٩,٢٣	%٠,٠٢
٤٨	غامبيا	٩٢٣	٩,٢٣	%٠,٠٢
٤٩	المالديف	٩٢٣	٩,٢٣	%٠,٠٢
٥٠	سورينام	٩٢٣	٩,٢٣	%٠,٠٢
٥١	جيبوتي	٤٩٦	٤,٩٦	%٠,٠١
٥٢	غينيا بيساو	٤٩٦	٤,٩٦	%٠,٠١
٥٣	الصومال	٤٩٦	٤,٩٦	%٠,٠١
٥٤	توغو	٤٩٦	٤,٩٦	%٠,٠١
٥٥	تركمينستان	٤٩٦	٤,٩٦	%٠,٠١
٥٦	كوت ديفوار	٤٦٥	٤,٦٥	%٠,٠١
	مجموع المكتتب فيه	٤,٩٨٦,٥٧٢	٤٩,٨٦٥,٧٢	%٩٨,٥٨
	المتاح للاكتتاب	٧١,٦٣٠	٧١٦,٣٠	%١,٤٢
	مجموع الاكتتابات	٥,٠٥٨,٢٠٢	٥٠,٥٨٢,٠٢	%١٠٠,٠٠

(المصدر: الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية)

(ملحق رقم ٢)

مؤشرات التنمية الاجتماعية في الدول الأعضاء

م	الدولة	مؤشرات التنمية البشرية			دليل القدرات الأساسية**			الإنتفاق العام على الصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي) (٢٠٠٩م)	الإنتفاق العام على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي) (آخر عام متاح)
		الترتيب	القيمة (المؤشر)	الوضع	المؤشر ٢٠٠٠م	المؤشر ٢٠١١م	وضع المؤشر ٢٠١١م		
١	أفغانستان	١٧٢	٠,٤	منخفض	٤٤,٧	٠,٠	٠,٠	٧,٤	
٢	ألبانيا	٧٠	٠,٧	مرتفع	٩٦,٤	٩٦,٠	متوسط	٦,٩	
٣	الجزائر	٩٦	٠,٧	متوسط	٩٠,٧	٩٢,٢	متوسط	٤,٣	
٤	أذربيجان	٩١	٠,٧	مرتفع	٩٠,٢	٩٣,١	متوسط	٥,٨	
٥	البحرين	٤٢	٠,٨	مرتفع جداً	٩٦,٠	٩٧,١	متوسط	٤,٥	
٦	بنغلاديش	١٤٦	٠,٥	منخفض	٦٠,٩	٦٩,٦	حرج	٣,٤	
٧	بنين	١٦٧	٠,٤	منخفض	٧٠,٤	٧٥,٦	منخفض جداً	٤,٢	
٨	بروناي دار السلام	٣٣	٠,٨	مرتفع جداً	٩٩,١	٩٧,٩	متوسط	٢,٩	
٩	بوركينافاسو	١٨١	٠,٣	منخفض	٥٢,٨	٦٢,٤	حرج	٦,٤	
١٠	الكاميرون	١٥٠	٠,٥	منخفض	٦٥,٠	٧٢,٦	منخفض جداً	٥,٦	
١١	تشاد	١٨٣	٠,٣	منخفض	٤٧,٢	٤٧,٩	حرج	٧,٠	
١٢	القمر	١٦٣	٠,٤	منخفض	٧٣,٧	٧٧,٥	منخفض جداً	٣,٤	
١٣	كوت ديفوار	١٧٠	٠,٤	منخفض	٦٩,١	٦٨,٠	حرج	٥,٢	
١٤	جيبوتي	١٦٥	٠,٤	منخفض	٦٨,٨	٧٤,٩	منخفض جداً	٧,٠	
١٥	مصر	١١٣	٠,٦	متوسط	٨٥,٥	٨٩,٧	منخفض	٥,٠	
١٦	الغابون	١٠٦	٠,٧	متوسط	٨٥,٦	٨٦,٠	منخفض	٣,٥	
١٧	غامبيا	١٦٨	٠,٤	منخفض	٦٧,٢	٧٠,٢	حرج	٦,٠	
١٨	غينيا	١٧٨	٠,٣	منخفض	٥٦,٦	٦٤,٢	حرج	٥,٧	
١٩	غينيا بيساو	١٧٦	٠,٤	منخفض	٥١,٩	٥٦,٠	حرج	٦,١	
٢٠	إندونيسيا	١٢٤	٠,٦	متوسط	٨٦,٥	٨٨,٤	منخفض	٢,٤	
٢١	إيران	٨٨	٠,٧	مرتفع	٩٠,٩	٩٤,٢	متوسط	٥,٥	
٢٢	العراق	١٣٢	٠,٦	متوسط	٨١,٨	٨٦,٨	منخفض	٣,٩	
٢٣	الأردن	٩٥	٠,٧	متوسط	٩٦,٠	٩٥,٦	متوسط	٩,٣	
٢٤	قازاقستان	٦٨	٠,٧	مرتفع	٩٤,٣	٩٦,٣	متوسط	٤,٥	
٢٥	الكويت	٦٣	٠,٨	مرتفع	٩٢,٩	٩٦,٧	متوسط	٣,٣	
٢٦	قرقيزستان	١٢٦	٠,٦	متوسط	٩٠,٤	٩٤,١	متوسط	٦,٨	
٢٧	لبنان	٧١	٠,٧	مرتفع	٠,٠	٩٥,٩	متوسط	٨,١	
٢٨	ليبيا	٦٤	٠,٨	مرتفع	٠,٠	٩٧,٣	متوسط	٣,٩	
٢٩	ماليزيا	٦١	٠,٨	مرتفع	٩٦,٠	٩٧,٧	متوسط	٤,٨	
٣٠	المالديف	١٠٩	٠,٧	متوسط	٩٠,١	٩٦,٦	متوسط	٨,٠	
٣١	مالي	١٧٥	٠,٤	منخفض	٥٢,٨	٦١,٤	حرج	٥,٦	
٣٢	موريتانيا	١٥٩	٠,٥	منخفض	٦٦,٢	٦٩,٢	حرج	٢,٥	

الملاحق

١٩٤

٥,٦	٥,٥	منخفض	٨٢,٢	٨١,٦	متوسط	٠,٦	١٣٠	المغرب	٣٣
٥,٠	٦,٢	حرج	٦٧,٩	٥٢,٤	منخفض	٠,٣	١٨٤	موزنبيق	٣٤
٣,٨	٦,١	حرج	٥٦,٩	٤٣,٢	منخفض	٠,٣	١٨٦	النيجر	٣٥
٠,٠	٥,٨	حرج	٦٣,٨	٦١,٥	منخفض	٠,٥	١٥٦	نيجيريا	٣٦
٤,٤	٣,٠	متوسط	٩٥,٢	٩٣,٤	مرتفع	٠,٧	٨٩	عمان	٣٧
٢,٤	٢,٦	حرج	٦٧,٥	٥٨,٣	منخفض	٠,٥	١٤٥	باكستان	٣٨
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	متوسط	٠,٦	١١٤	فلسطين*	٣٩
٢,٤	٢,٥	متوسط	٩٧,١	٩٨,٣	مرتفع جداً	٠,٨	٣٧	قطر	٤٠
٥,٦	٥,٠	متوسط	٩٤,٨	٠,٠	مرتفع	٠,٨	٥٦	المملكة العربية السعودية	٤١
٥,٦	٥,٧	حرج	٧٠,٢	٦٧,٢	منخفض	٠,٥	١٥٥	السنغال	٤٢
٤,٣	١٣,٦	حرج	٥٧,٧	٥٠,٨	منخفض	٠,٣	١٨٠	سيراليون	٤٣
٠,٠	٠,٠	حرج	٥٦,٧	٥٦,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الصومال	٤٤
٠,٠	٧,٣	حرج	٦٩,٣	٦٨,٩	منخفض	٠,٤	١٦٩	السودان	٤٥
٠,٠	٧,٢	متوسط	٩١,٤	٨٦,٣	متوسط	٠,٧	١٠٤	سورينام	٤٦
٤,٩	٢,٩	متوسط	٩٤,٨	٩٢,٧	متوسط	٠,٦	١١٩	سورية	٤٧
٣,٥	٥,٣	متوسط	٩٢,٠	٨٥,٢	متوسط	٠,٦	١٢٧	طاجيكستان	٤٨
٤,٥	٥,٥	منخفض جداً	٧٦,٩	٦٩,٢	منخفض	٠,٤	١٦٢	توغو	٤٩
٦,٩	٦,٢	متوسط	٩٤,٢	٩٣,٩	مرتفع	٠,٧	٩٤	تونس	٥٠
٢,٩	٦,٧	متوسط	٩٤,٢	٨٩,١	مرتفع	٠,٧	٩٢	تركيا	٥١

٥٢	تركمنستان	١٠٢	٠,٧	متوسط	٩٠,٧	٩٣,٩	متوسط	٢,٣	٠٠
٥٣	الإمارات العربية المتحدة	٣٠	٠,٨	مرتفع جداً	٩٢,١	٩٦,٩	متوسط	٢,٨	١,٢
٥٤	أوغندا	١٦١	٠,٤	منخفض	٦١,٥	٦٩,١	حرج	٨,٢	٣,٢
٥٥	أوزبكستان	١١٥	٠,٦	متوسط	٩٣,٨	٩٥,٢	متوسط	٥,٢	٠٠
٥٦	اليمن	١٥٤	٠,٥	منخفض	٦٩,٨	٧١,٥	منخفض جداً	٥,٦	٥,٢

(المصدر: التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية لعام ١٤٣٢هـ، ص ١٠٦)

(*) تعني قطاع غزة والضفة الغربية (٠٠) البيانات غير متوافرة

(**) "دليل القدرات الأساسية" طريقة بديلة لرصد حالة الفقر في العالم، وهو متوسط ثلاثة مؤشرات هي: (١) نسبة الوفيات لدى الأطفال دون سن الخامسة؛ (٢) الصحة الإنجابية أو صحة الأم والطفل؛ (٣) التعليم (ويُقاس بالجمع بين معدّل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ونسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي).

مصادر التقرير:

- العمود ٥ و ٤ و ٣، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١١م.
- العمود ٦ و ٧ و ٨، الرصد الاجتماعي، دليل القدرات الأساسية.
- العمود ٩، قاعدة بيانات المعلومات الصحية لمنظمة الصحة العالمية على الإنترنت، في ٢١ ديسمبر ٢٠١١م.
- العمود ١٠، قاعدة بيانات "معهد الإحصاء التابع لليونسكو" على الإنترنت، اطلعنا عليها في ٢٩ يناير ٢٠١٢م.

الفهارس

وتتضمن ما يلي:

- ١ - فهرس الآيات.
- ٢ - فهرس الأحاديث.
- ٣ - فهرس الآثار.
- ٤ - فهرس الأعلام.
- ٥ - فهرس المصطلحات العلمية، والكلمات الغريبة.
- ٦ - فهرس الأماكن والبلدان.
- ٧ - ثبت المصادر والمراجع.
- ٨ - فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
٣٩	البقرة	٣٠	﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۗ ﴾
٤٥	البقرة	١٦٨	﴿ يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوٰتِ الشَّيْطٰنِ ۗ ﴾
٤٥	البقرة	٢٦٧	﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّن طَيَّبْتُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ۗ ﴾
٤	آل عمران	١٠٢	﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقٰوِيهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾
٤	النساء	١	﴿ يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَنَىٰ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾
٤٤	الأعراف	١٠	﴿ وَقَدْ مَكَتَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾ ﴾
١٧٣	الأعراف	٩٦	﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَنَحْنَا عَلَيْهِمْ بِرِكَدٍ مِنَ السَّمَآءِ وَالْأَرْضِ وَلٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾
٥٠-٤٢	هود	٦١	﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ۗ ﴾
٤	الأحزاب	٧٠-٧١	﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾
٤٤	الجمعة	١٠	﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلٰوةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ ۗ ﴾
٤٤-٤١	الملك	١٥	﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۗ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴿١٥﴾ ﴾

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
٥٠	"اتقوا الملاعن الثلاث: البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل"
٥١	"إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها"
٤٠	"إن الله كتب الإحسان على كل شيء.."
٥٠	"أنه حرم عضاة المدينة وما حولها اثني عشر ميلاً"
٤٤	"طلب الكسب فريضة على كل مسلم"
٥٠	"لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه"
٥١	"لا يغرس مسلماً غرساً، ولا يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان ولا دابة، ولا شيء إلا كانت له صدقة"
٥١	"ليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين"
٥١	"من أحيا أرضاً مواتاً فهي له"
٥١	"من كانت عنده أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه"
٤	"يوشك أن تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها"

فهرس الآثار

الصفحة	الأثر
٤٢	(أمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها من بناء مساكن وغرس أشجار)
٤٢	(الاستعمار طلب العمارة، والطلب المطلق من الله على الوجوب)
٤٣	(رأيت أن تأمر عمال الخراج إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم فذكروا أن في بلادهم أنهارا قديمة و أرضيين كثيرة غامرة - أي مغمورة بالمياه -، وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار واحتفروها وجرى الماء فيها عمُرت هذه الأرض الغامرة وزاد في خراجهم ...)
٤٣	(ليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استخراج الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرج البلاد)
٤٢	(من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها)

فهرس الأعلام

الصفحة	العَلَم
٤٢	أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص
٦-٥	توفيق محمد إبراهيم الشاوي
٤٩	جعفر عبد السلام
٢٤	أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي
٤٢	زيد بن أسلم
٤٠	شداد بن أوس
٥٢	عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون أبو زيد ولي الدين الحضرمي الإشيلي
٣٢-٣١	عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي الأَصْمَعِي
٤٢	ابن العربي محمد بن عبد الله بن محمد المعافري
٤٣	علي بن أبي طالب
٥١-٤٢	عمر بن الخطاب
٤٢	محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي التيمي البكري الرازي
٣٢-٢٢	محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري
٢٥	محمد البلتاجي
٤٣	هارون الرشيد
٤٣	أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري

فهرس المصطلحات العلمية، والكلمات الغريبة

الصفحة	الكلمة أو المصطلح
١١١	الإجارة
٧٥	الاحتياطات
٤٨	الاستدامة
١١٢	الاستصناع
٥٥	الاقتصاد البيئي
٤٩	البيئة
١١٢	البيع لأجل
٧١	التصنيف الائتماني AA
٧٠	التصنيف الائتماني AAA
٧٠	التصنيف الائتماني Aar
٧١	التصنيف الائتماني F١+
٤١	التعمير
٤٤	التمكن
٤٤	التمكين
٢٤	التمويل
٢٤	التمويل الإسلامي
١١١	التمويل العادي
١١٧-١٠٠-٩٩	التمويل المشترك
١١٠	التمويل الميسر
٣١	التنمية
٣٢	التنمية الاقتصادية
٥٥-٣٤	التنمية البشرية
٣٦	التنمية الشاملة
٤٠-٣٧-٣٦	التنمية المستدامة

٣٢	التنمية المستمرة
١١٦	التوزيع القطاعي
٧٢-٦٣	الدينار الإسلامي
٢٥	السياسة التمويلية
٨٣-٨٢	الصكوك
١١٩	الصناديق المتخصصة
٧٦	الصناديق الموضوعية تحت النظارة
١٣٩-١١١	المساعدة الفنية
١٥٩	الموارد المائية
٧٥	الموارد المالية العادية
٨٢	برنامج الإصدارات المتوسطة الأجل
١٥٣	برنامج التعاون الفني
١٥٨	برنامج الطاقة المتجددة من أجل الحد من الفقر
١١٢	خطوط التمويل
٦٤	دول الجنوب
٧٠	ستاندر آند بورز
٢٢	سياسة
٧٠	فيتش ريتينغس
٩٩	مجموعة التنسيق
١٦٦	مجموعة التمويل الزراعي
٦٨	مجموعة بوسطن الاستشارية
١٦٩	منظمة الإغاثة الإسلامية
١٦٢	منظمة الأمن الغذائي
٧٦	موارد الصناديق الخاصة
٧٠	موديز
١٦٥	وحدة دور المرأة في التنمية (WID)
٧٣	ودائع الاستثمار

٣٤	Development
٣٧	Gro Harlem Bruntland
٣٧	Our Common Future
١٢٤	PMC
٣٧	WCED
٣٦	World wildlife fund

فهرس الأماكن والبلدان

الصفحة	المكان أو البلد
١٦٧-٩٣	الأردن
١٧٩	أداماوا
١٧٢-٩٧	ألبانيا
١٨١-١٧١	أفغانستان
١٨٢-١٦٨	أمريكا الجنوبية
١٨٢-١٦٨	أمريكا الشمالية
١٣٨-٦٧-٦١	أمريكا اللاتينية
١٨٢-١٦٨	أمريكا الوسطى
١٨٢-١٦٨-١٥٧-١٣٩-١٣٨-١٠٠-٦٧-٦١	أفريقيا
١٧٥-١٤٩-١٤٨-١١٥	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
١٦٨	أفريقيا الوسطى
١٨٢-١٦٨-١٣٩-١٣٨-١١٧-٦٧-٦١-٥١	أوروبا
١٧٦-١٧٢-٩٧-٩٥	أوزبكستان
١٨٢-١٦٨	أوقيانوسيا
١٨١-١٧١-١٥٧-١٤٨-١١٧-١٠٣-٩٥	أوغندا
٦٩-٦٢	ألماني (احدى مدن كازاخستان)
١٦٨-٩٦	ألمانيا
٥٠	المدينة المنورة
١٦٩-١٥٥	المملكة المتحدة
١٦٨	إثيوبيا
١٦٨	إيطاليا
٨٣	اسطنبول
١٨٢-١٦٨-١٣٩-١٣٨-١١٧-١١٥-١٠٠-٦٧-٦١	آسيا
١١٥	آسيا الوسطى

فهرس الأماكن والبلدان

٢٠٥

٦٢	الإمارات العربية المتحدة
١٥٩-١٥٨-١٥٢-١٤٩-١٢٤	البحرين
١٦٨	البوسنة
٧٧	الجزائر
١٦٧	الخرطوم
٦٩-٦٢	الرباط (عاصمة المملكة المغربية)
١٨٣-١٨١-١٧١-١٦٢-١٥٧-١٥٦-٩٧-٨٧-٦٢	السنغال
١٧٠-١٦٧-١٥٩-٩٥-٦٢	السودان
١٤٣-١١٧-١١٥-١٠٠	الشرق الأوسط
١٧١	الصومال
١٧٨-١٦٨-١٠١-٩٦-٥١	العراق
٩٧	الغابون
١٣١-١٣٠	القاهرة
١٣١	القدس
١٨١-٨٧-٧٧	الكويت
١٧١-١٠٣-٩٧	المالديف
١٨٣-١٥٧-١١٦-٩٢-٨٧	المغرب
١٤٩-٨٧	المنامة (عاصمة البحرين)
١٥٥-١٤٢-٩٨-٩٤-٨٧-٧٧-٧١-٦٨	المملكة العربية السعودية
٣٧	النرويج
١٦٨	النمسا
١٧٥-١٧١-١٦٢-١٤٨-٨٧	النيجر
١٦٨	الهند
١٨١-١٧٨-١٧١-١١٦	اليمن
١٦٦-١٢٨-٩٤	باكستان
٧٧	باكو (عاصمة أذربيجان)
١٢٤	بروناي دار السلام

فهرس الأماكن والبلدان

٢٠٦

١٠٣	بريطانيا
١٨٣-١٧٨-١٧٠-١٥٧-١١٦-٩٥-٦٢	بنغلاديش
١٨١-١٧٥-١٧١-١٥٧-١٤٨-١٠١-٩٧	بوركينافاسو
١٧٩	بورنو
١٦٨	بوروندي
١٧٢-١٦٢-١٥٧-٩٧	بنين
١٦٠-١٣١	بيروت
١٦٨	تايلاند
١٧٨-١٧٦-١٧٥-١٧١-١٤٨	تشاد
١٢٨-١١٦-١٠٣-١٠١-٩٦-٩٥-٨٧	تركيا
٦٢	تركيا (أنقرة واسطنبول)
١٦٨	توباغو
١٥٧	توبه
١٦٨	ترينيداد
١٧١-١٦٢-٩٧-٩٥	توغو
١٠٣-٩٥	تونس
١٥٧	تيفاوان
١٦٠	جبل لبنان
١٦١-١٢٨-٧٧-٦٢-٥٩	جدة
١٥٨	جزيرة الأمواج
١٧١	جزر القمر
١٤٩	جزيرة المحرق
١٥٨	جزيرة درة البحرين
١٤٩	جزيرة ستره
١٧١	جمهورية قرقيزيا
١٧٨-١٧٥-١٧١-١٠٣	جيبوتي
١٥٨-١٥٧-١٢٨-٦٩-٦٢	داكار (عاصمة السنغال)

فهرس الأماكن والبلدان

٢٠٧

٦٠	دبي
٣٧	ريو دي جانيرو البرازيلية
١٠٣-٩٧-٩٥	طاجكستان
١٦٠	سد بشري
١٣١	سرت
١٧٨-١٧٦-١٧١-١٦٢-٦٢	سيراليون
١٦٨	سيريلانكا
٩٩	شرق أفريقيا
١٨١-١٤٣-١١٧-١١٥-١٠٠	شمال أفريقيا
١٧٧-١٧١-١٦٣-١٥٨-١٥٧-١٥٠-٩٧	غامبيا
١٨٣	غانا
١٨٣-١٦٢-٩٩	غرب أفريقيا
١٦٨	غوايانا
١٧٩	غومبي
١٨١-١٧٦-١٧١-٦٢	غينيا
١٧١-١٦٢-٦٢	غينيا بيساو
١٦٨	فانواتو
١٠٣	قازاقستان
١٦٨-١٣٢-١٣١-١٣-١٢	فلسطين
١٥٥-١٠٣	فرنسا
١٦٨	فيجي
١٥٣	قطر
١٧٩	كادونا
١٧٩	كانو
١٦٨	كمبوديا
٦٩-٦٢	كوالالمبور (عاصمة ماليزيا)
١٥٧	كاواك

١٧٩	كوارا
١٧١-١٦١-٩٧	كوت ديفوار
٩٧	كوسوفو
١٦٨	كينيا
١١٦-١٥٣-٩١	لبنان
١٥٥-١٥٣-٨٣-٨٢	لندن
١٠٣-٦٢	ليبيا
١٦٨	ليسوتو
١٧٥-١٧١-١٦٢-١٤٨	مالي
١٧٨-١٥٣-٨٧-٨٣	ماليزيا
٩٧	محافظة فارس (إيران)
١٦٠	مدينة مسقط
١٦٧-١٥٧-١١٦-٩٥-٩٢-٥١-٤٣	مصر
١٦٤-١٤٣-١٢٨	مكة المكرمة
١٦٨	ملاوي
١٤٤	منطقة المشاعر المقدسة
١٤٤	منطقة المعيصم
١١٦	منطقة السهل الأفريقي
١٧١-١٥٧-١٠٣-٩٧-٦٢	موريتانيا
١٧١-١٦٣-١١٧-٩٥	موزنبيق
١٦٨	ميانمار
١٥٨-١٤٩	ميناء خليفة بن سلمان
١٧٩	ناساراوا
١٧٩-١٧٠	نيجيريا
١٦٨	نيوزيلندا
١٦٠	وادي ضيقة (سلطنة عمان)

فهرس المصادر والمراجع

- ١- اتفاقية التأسيس، البنك الإسلامي للتنمية، تاريخ ٢٤ رجب سنة ١٣٩٤هـ، الموافق ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٤م.
- ٢- أحكام القرآن، أحمد الجصاص، مراجعة صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.
- ٣- "إسهام ابن خلدون في الفكر الاقتصادي"، لعبدالرحمن يسري أحمد، بحث محكم منشور بمجلة: (دراسات اقتصادية إسلامية)، المجلد ١٣، العدد ٢، محرم ١٤٢٧هـ.
- ٤- إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية "دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الفلسطينية"، إعداد: زياد جلال الدماغ، رسالة ماجستير، مقدمة للجامعة الإسلامية بغزة، مارس ٢٠٠٦م.
- ٥- الإسلام والتنمية الاقتصادية، شوقي أحمد دنيا، دار الفكر العربي، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- ٦- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، أيار / مايو ٢٠٠٢م.
- ٧- الاكتساب في الرزق المستطاب، لأبي الحسن الشيباني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٨- "البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر"، ل الأستاذ الدكتور محمد علي القرني، ورقة بحثية محكمة مقدمة لمنتدى الفكر الإسلامي، الذي عقده مجمع الفقه الإسلامي بجدة في يوم الاثنين ٢٣ ربيع الأول ١٤٢٦هـ، الموافق ٢ مايو ٢٠٠٥م.
- ٩- البنك الإسلامي للتنمية، أول روافد النظام المصرفي على أساس المبادئ الإسلامية، توفيق محمد الشاوي، دار الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- ١٠- التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، العايب عبدالرحمن، رسالة دكتوراه، مقدمة لجامعة فرحات عباس - سطيف - ، ٢٠١٠م - ٢٠١١م.
- ١١- التخطيط من أجل التنمية المستدامة، ل: ريدة ديب، بحث محكم أعد في سياق رسالة دكتوراه بكلية الهندسة، نشر في مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد ٢٥، العدد الأول ٢٠٠٩م.
- ١٢- التقرير السنوي لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، جدة، عام: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- ١٣- التقرير السنوي لصندوق الأقصى، تنفيذ: البنك الإسلامي للتنمية، جدة، عام: ١٤٣٣ - ١٤٣٤هـ (٢٠١٢-٢٠١٣م).

- ١٤- التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، عام: ١٤٢٥هـ، (٢٠٠٤-٢٠٠٥م).
- ١٥- التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، عام: ١٤٢٧هـ، (٢٠٠٦-٢٠٠٧م).
- ١٦- التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، عام: ١٤٢٩هـ، (٢٠٠٨م).
- ١٧- التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، عام: ١٤٣٠هـ، (٢٠٠٩م).
- ١٨- التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، عام: ١٤٣١هـ، (٢٠١٠م).
- ١٩- التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، عام: ١٤٣٢هـ، (٢٠١١م).
- ٢٠- التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، عام: ١٤٣٣هـ، (٢٠١٢م).
- ٢١- التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، عام: ١٤٣٤هـ، (٢٠١٣م).
- ٢٢- التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، عام: ١٤٣٥هـ، (٢٠١٤م).
- ٢٣- التمويل الإسلامي في فرنسا، ل. د. عبدالرزاق بلعباس، بحث محكم مقدم لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، ٧-٦-١٤٢٧هـ/١١-٦-٢٠٠٨م.
- ٢٤- التنمية : مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس، لمفيدة خالد الرقوزي، بحث محكم مقدم لمجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، ليبيا، ٢٠٠٩م.
- ٢٥- "التنمية الاقتصادية في الاسلام : مفهوما، طبيعتها وأهدافها"، للأستاذ الدكتور محمد فرحي ، والأستاذ الدكتور محمد قويدري، بحث محكم مقدم إلى الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة يومي ٣ و٤ ديسمبر ٢٠١٢م.
- ٢٦- التنمية المستدامة، المجلس الأعلى للتعليم في قطر، بدون رقم طبعة، وبدون تاريخ.

- ٢٧- التنمية المستدامة: تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية، لمحمد يعقوبي، ومسعود ميهوب، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي" في جامعة قلمة يومي ٤ و٣ ديسمبر ٢٠١٢م.
- ٢٨- "التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية"، نايف بن نائل أبو علي، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، عام: ١٤٣٢هـ.
- ٢٩- "التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي"، للدكتورة: صليحة عشي، بحث محكم مقدم إلى الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة يومي ٤ و٣ ديسمبر ٢٠١٢م.
- ٣٠- "التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي"، للدكتور: السعيد دراجي، بحث محكم مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، في جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، يومي: ٢٠/٢١ نوفمبر ٢٠١٢م.
- ٣١- التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، ماجدة أبو زنت، وعثمان محمد غنيم، بحث محكم في مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٦، العدد الأول، ٢٠٠٩، نشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية سنة ٢٠٠٩.
- ٣٢- التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، إبراهيم العيسوي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر ٢٠٠٣م.
- ٣٣- الجامع لأحكام القرآن، محمد القرطبي، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٧م.
- ٣٤- الخراج، يعقوب أبو يوسف، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٧٩م.
- ٣٥- السياسات النقدية والتمويلية، بنك السودان: الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، ١٩٨٣ - ٢٠٠٤م.
- ٣٦- السياسة الشرعية، مناهج جامعة المدينة العالمية لمرحلة الماجستير، الناشر: جامعة المدينة العالمية، ١٧ مايو ٢٠١٢م.
- ٣٧- السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ١٩٩٠ - ٢٠٠٤، لدراسي مسعود، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الجزائر، نوقشت يوم: ٠٨/٠٥/٢٠٠٥.
- ٣٨- الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، لبثينة المحتسب، ورائدة أبو عيد، بحث محكم مقدم للمؤتمر العربي حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، ٢٠٠٨م.

- ٣٩- "العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة"، نشره الموقع الرسمي لمنظمة الإيسيسكو، <http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/Pe.htm>.
- ٤٠- القرار التمويلي في البنوك الإسلامية، ل: د/ موسى رحمانى ، أ/ بن ابراهيم الغالي ، بحث محكم ، منشور بكلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، بدون تاريخ.
- ٤١- المركز السعودي للزراعة الملحية، د.حمد عبدالله اللحيان، مقال بجريدة الرياض، الجمعة ٠٩ ربيع الأول ١٤٣٥ - ١٠ يناير ٢٠١٤م - العدد ١٦٦٣٦.
- ٤٢- المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"، للطاهر خامرة، رسالة ماجستير بجامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، سنة ٢٠٠٧م.
- ٤٣- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين، القاهرة، الجزء ٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ٤٤- المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، صالح صالح، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٦م.
- ٤٥- "برنامج المنح للمتفوقين في العلوم والتقانة العالية"، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، عام: ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- ٤٦- تاج العروس من جواهر القاموس؛ لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- ٤٧- تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية، د.بشير عمر محمد فضل الله، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الفكر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي بجدة، في يوم الثلاثاء ١٣ ربيع الأول ١٤٢٧هـ، الموافق ١١ أبريل ٢٠٠٦م.
- ٤٨- تهذيب اللغة؛ محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ٤٩- دراسة تحليلية للبنك الإسلامي للتنمية - دراسة شرعية اقتصادية - (الفترة من ١٣٩٦هـ - ١٤٠٢هـ)، فهد عبد الله محمد سعيد الوجداني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى شعبة الاقتصاد الإسلامي، تاريخ المناقشة: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- ٥٠- دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، لإلهام شيلي ، رسالة ماجستير، بجامعة فرحات عباس - سطيف-، للسنة الجامعية ٢٠١٣م/٢٠١٤م.
- ٥١- دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية، أ. حمزة عبد الرحيم، ورقة بحثية قدمت للملتقى الدولي الخاص: بمقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قلمة بالجزائر، يوم ٣ ديسمبر ٢٠١٢م.
- ٥٢- "دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية"، محاضرة مطبوعة للدكتور: أحمد محمد علي المدني، رئيس البنك الإسلامي للتنمية مقتبسة من تقديم د عمر زهير حافظ، في جائزة البنوك الإسلامية لعام ١٤١٤هـ، والتي تم فيها تكريم د. أحمد محمد علي بالجائزة.
- ٥٣- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، دار النشر: مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- ٥٤- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٥٥- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله، في صحيح سنن ابن ماجه، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٥٦- "سياسات مكافحة الفقر"، البنك الإسلامي للتنمية، ورقة بحثية للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، (ربيع الأول ١٤٢٨هـ).
- ٥٧- صحيح مسلم، المسمى ب: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.
- ٥٨- صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك، د.محمد البلتاجي، بحث مقدم المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية تحت عنوان: (دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة) ، ٢٩-٣١ ماي ٢٠٠٥، عمان - الأردن.

- ٥٩- ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي، د. ميلود زيد الخير، بحث محكم مقدم للملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المنعقد في جامعة غرداية، الجزائر، خلال الفترة: ٢٤/٢٣ فبراير ٢٠١١م.
- ٦٠- علاقة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، عام: ١٤٣٥هـ.
- ٦١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ١٣/١٠٧.
- ٦٢- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- ٦٣- لحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إصدار: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
- ٦٤- مجمل اللغة لابن فارس؛ لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٦٥- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، إصدار: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جدة، جمادى الأولى ١٤٣٣هـ (أبريل ٢٠١٢م).
- ٦٦- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار؛ لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الجزء ١٤، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
- ٦٧- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي؛ الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، عدد الأجزاء: ٢.
- ٦٨- معجم اللغة العربية المعاصرة؛ للدكتور: أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.
- ٦٩- معجم المصطلحات الاقتصادية، لأحمد زكي بدوي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٨٥.

٧٠- مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، حمد عبدالرحمن الجنيدل، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٨٥م.

٧١- موقع البنك الإسلامي للتنمية الرسمي، تاريخ الدخول بالموقع: يوم الاثنين ٢٨-١٢-١٤٣٦هـ، الساعة: الخامسة مساءً:

<http://www.isdb.org/irj/portal/anonymous?NavigationTarget=navurl://\c٤٥>
<http://www.isdb.org/irj/portal/anonymous?NavigationTarget=navurl://\c٤٥&LightDTNKnobID=-٧٩٤٥٦٩٤٣١>

٧٢- موقع الجزيرة نت.

٧٣- موقع (ويكيبيديا).

٧٤- موقع سوق الكويت للأوراق المالية، تاريخ الدخول للموقع يوم الثلاثاء ٢٨-١-١٤٣٧هـ، الموافق ل: ١٠-١١-٢٠١٥م، الساعة ١٠:١٢ مساءً:

<http://www.kuwaitse.com/A/Market/ShowNews.aspx?ID=٢٨٩٤٧>

٧٥- موقع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية الرسمي تاريخ الدخول للموقع: يوم الأربعاء ٢-١٢-١٤٣٦هـ، الساعة: ٨:٣٠ مساءً:

http://isfd.isdb.org/AR/who_we_are/Pages/PresidentCorner.aspx

٧٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: ١، سنة: ١٩٧١م.

٧٧- ٣٨ عاماً في خدمة التنمية، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جدة، جمادى الأولى ١٤٣٢هـ، (أبريل ٢٠١٢م).

فهرس الموضوعات

٢	مستخلص البحث.....
٤	المقدمة.....
٧	أهمية الموضوع.....
٧	أسباب اختيار الموضوع.....
٨	الدراسات السابقة.....
١٣	مشكلة البحث.....
١٣	فروض البحث.....
١٤	تقسيم المشروع البحثي.....
١٦	منهج البحث.....
١٨	شكر وتقدير.....
٢١	التمهيد.....
٢٢	المبحث الأول: مفهوم السياسة التمويلية وأهميتها وأهدافها.....
٢٢	المطلب الأول: مفهوم السياسة التمويلية.....
٢٨	المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة التمويلية.....
٣١	المبحث الثاني: التنمية المستدامة.....
٣١	المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي.....
٥٣	المطلب الثاني: آليات تحقيق التنمية المستدامة.....
٥٩	الفصل الأول: التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية.....
٥٩	المبحث الأول: نشأة البنك الإسلامي للتنمية وأهدافه وموارده.....
٥٩	المطلب الأول: نشأة وأهداف البنك الإسلامي للتنمية وتطوره.....
٧٢	المطلب الثاني: موارد البنك الإسلامي للتنمية:.....
٨١	استراتيجية تعبئة الموارد لدى البنك الإسلامي للتنمية.....
٨٤	المبحث الثاني: مجالات عمل البنك الإسلامي للتنمية وأنشطته.....
٨٤	المطلب الأول: مجالات عمل البنك الإسلامي للتنمية.....
٨٨	المطلب الثاني: أنشطة البنك الإسلامي للتنمية.....

١٠٦.....	الفصل الثاني: طبيعة السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية وآليات تنفيذها
١٠٦	المبحث الأول: طبيعة واتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية
١٠٦	المطلب الأول: طبيعة السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية
١١٥	المطلب الثاني: اتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية
١١٩	المبحث الثاني: آليات تنفيذ السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية
١١٩	المطلب الأول: الصناديق المتخصصة
١٣٦	المطلب الثاني: المؤسسات الأخرى التابعة للبنك
	الفصل الثالث: أثر السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية في إحلال التنمية المستدامة في البلدان
١٤٥	المستهدفة
١٤٥	المبحث الأول: الأثر المترتب على تمويل المشروعات الاقتصادية وعلى تنمية الموارد
١٤٥	المطلب الأول: أثر تمويل المشروعات الاقتصادية في الدول الإسلامية المستهدفة
١٥٦	المطلب الثاني: أثر تمويل تنمية الموارد البيئية في الدول الإسلامية المستهدفة
١٦٤ ...	المبحث الثاني: الأثر المترتب على تمويل المشروعات الاجتماعية في البلدان المستهدفة
	المطلب الأول: أثر تمويل مشروعات محاربة الفقر في الدول الإسلامية
١٦٤	المستهدفة
	المطلب الثاني: أثر تمويل مشروعات الخدمات الاجتماعية في الدول الإسلامية
١٧٤	المستهدفة
١٨٥	الخاتمة
١٩٠	الملاحق
١٩٦	الفهارس
١٩٧	فهرس الآيات
١٩٨	فهرس الأحاديث
١٩٩	فهرس الآثار
٢٠٠	فهرس الأعلام
٢٠١	فهرس المصطلحات العلمية، والكلمات الغريبة
٢٠٤	فهرس الأماكن والبلدان
٢٠٩	ثبت المصادر والمراجع
٢١٦	فهرس الموضوعات

بِسْمِ اللَّهِ